أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي
لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية)
للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣

اطروحة تقدمت بها

فاطمة ابراهيم خلف الجبوري

إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علم الاقتصاد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد حسين علي جمعة الهيتي

١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

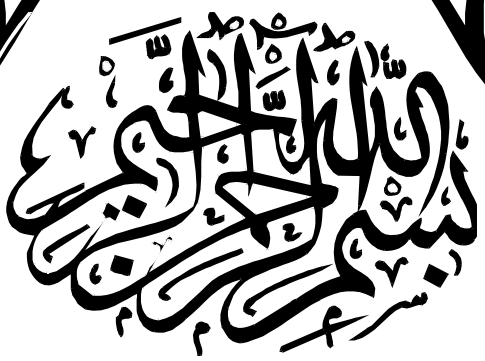

مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ
سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ
وَاسِعٌ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة البقرة

الآية: ٢٦١

إقرار المشرف

أشهد بأن هذه الاطروحة جرت تحت إشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد .

التوقيع :
المشرف : أ.د. أحمد حسين علي جمعة الهيتي
التاريخ : /١١/ ٢٠٠٦

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الاطروحة الموسومة " **أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣**" قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع :
الاسم : د. إبراهيم محمد محمود الحمداني
التاريخ : / ١١/٢٠٠٦

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ، ارشح هذه الاطروحة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم : أ.د. سالم توفيق النجفي
التاريخ : / ١١/٢٠٠٦

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات التي قدمها رئيس لجنة الدراسات العليا ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع :
الاسم : د. أنمار أمين حاجي
التاريخ : / ١١/٢٠٠٦

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة قد أطلعنا على هذه الأطروحة وناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ وإنها جديرة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في الاقتصاد.

الأستاذ المساعد الدكتور	**الأستاذ المساعد الدكتور**	**الأستاذ الدكتور**
عامر عبود جابر الدوري	**مفيد ذنون يونس الملا ذنون**	**سالم توفيق محمد النجفي**
كلية الإدارة والاقتصاد	**كلية الإدارة والاقتصاد**	**كلية الإدارة والاقتصاد**
جامعة تكريت	**جامعة الموصل**	**جامعة الموصل**
عضواً	**عضواً**	**رئيس اللجنة**

الأستاذ المساعد الدكتور	**الأستاذ المساعد الدكتور**	**الأستاذ الدكتور**
مصعب عبدالسلام طه الحيالي	**هاشم محمد عبدالله العركوب**	**أحمد حسين علي جمعة الهيتي**
كلية الحدباء الجامعة/الموصل	**كلية الإدارة والاقتصاد**	**كلية الإدارة والاقتصاد**
عضواً	**جامعة الموصل**	**جامعة الموصل**
	عضواً	**عضواً ومشرفاً**

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته ..... المنعقدة بتاريخ / / وقرر التوصية بمنحها شهادة الدكتوراه فلسفة في الاقتصاد.

مقرر مجلس الكلية	**عميد كلية الإدارة والاقتصاد**
أ.م.د. نجلة يونس محمد	**أ.م.د. فواز جارالله نايف الدليمي**
/ / ٢٠٠	**/ / ٢٠٠**

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ، ويدفع عنا بلاءه ونقمه ، والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده محمد (ﷺ) .

يسرني عرفانا بالوفاء أن اتقدم بشكري الجزيل إلى والدي ووالدتي وإخواني وأخواتي الأعزاء لما أبدوه من صبر فجزاهم الله عني خير الجزاء .

تجد الباحثة أن واجب الشكر بالدرجة الأولى يتوجه إلى **الأستاذ الدكتور أحمد حسين علي جمعة الهيتي** الذي أشرف على الأطروحة وبذل الجهد ومنح من الوقت والاهتمام الكثير، وسددت خطاي اثناء الدراسة بملاحظاته ومناقشاته وقراءاته وتصويباته ، فضلاً عن إرشادي إلى المصادر والمراجع ، مما لم تكن الباحثة من دونه تستطيع المضي في انجاز رسالتها بالشكل الذي آلت اليه ، فله جزيل الشكر .

كما يقتضي واجب التقدير أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيد عميد الكلية **الدكتور فواز جار الله نايف الدليمي** ، وإلى **الدكتور أنمار أمين حاجي البرواري** رئيس قسم الاقتصاد وإلى أعضاء الهيئة التدريسية بقسم الاقتصاد كافة .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من **الدكتور أوس فخر الدين أيوب** وطالب الدكتوراه **عمار محمد سلو** اللذان لم يبخلا على الباحثة بنصح وإرشاد ومتابعة دائمة كان لها الأثر الكبير في تجاوز صعاب كثيرة .

وأقدم شكري وتقديري إلى إدارة مكتبة الكلية ومنتسبات الدوريات والمكتبة وإلى زميلاتي وزملائي في دورة الدكتوراه .

وختاماً أود أن أقدم شكري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة .

الباحثة

الملخص

تعدّ العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية، وقد أخذت أبعاداً وأشكالاً مختلفة من حيث تناول الموضوع . وفي هذه الدراسة استخدمت الباحثة عدة مؤشرات مالية من أجل تقييم العلاقة بين السياسة المالية والنمو .

والصفة المشتركة لأغلب الدراسات التي اعتمدتها الباحثة هي التأثير المعاكس لمؤشرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي ، ويتم تقدير ذلك بناءً على العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو ، وتمتد تلك العلاقة من مؤشرات السياسة المالية الى النمو وبالعكس ، مما يتيح الفرصة لإقامة العلاقات السببية بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي . والأمر كذلك لأن الترابط المهم يكون منسجماً مع المناقشات البديلة التي توضح العلاقة بين كل من الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز مع النمو الاقتصادي . وتقوم إحدى هذه المناقشات على أساس استخدام الـ (VAR) ، وبحسب هذا الاختبار فإن معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الإيرادات الكلية وزيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز . من هنا وبحسب هذه العلاقة ستكون السببية من معدل النمو الاقتصادي إلى كل من الإيرادات الكلية والإنفاق الحكومي والعجز . وهنا يطرح سؤال نفسه من دون أن يكون له جواب ، وهو : هل تؤدي التغيرات في كل من الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي والعجز إلى تغيرات في النمو الاقتصادي؟ والإجابة عن هذا التساؤل ستكشف عن معلومات يتم الاعتماد عليها والتي على أساسها يمكن لبلد معين أن يقيّم فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي .

يتضمن البحث فرضيتين ، هما :

١. تختلف فعالية السياسة المالية من حيث الأرجحية في الدول النفطية وغير النفطية .

٢. إن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي قد تتباين من بلد إلى آخر.

واستنتجت الباحثة بالنسبة لمجموعة الدول النفطية (السعودية) بأن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٠٠٥ بالألف ، في حين أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٢٧% ، وأن انخفاض العجز بمقدار ١% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٧,٤١% .

وفي مجموعة الدول غير النفطية (المغرب) يؤدي انخفاض العجز بمقدار ١% إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,٠٠٠١ بالألف ، في حين أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ١% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف الخامس بنسبة ٠,٠٩%.

وتقترح الباحثة بان البلدان النفطية تحتاج الى معالجة الخلل الناجم عن الاعتماد على مصادر الدخل الريعي في تمويل الانفاق العام، ضرورة البحث والموازنة عن مصادر دخل ناتجة عن حصيلة الضرائب والتمويل المالي ، أما في البلدان غير النفطية فاننا نقترح التوجه نحو

سياسات الاصلاح الضريبي والمالي وتنويع مصادر الدخل الضريبي ومعالجة القصور في الضوابط الخاصة بالتهرب الضريبي في محاولة لزيادة الحصيلة المالية للدولة بشرط ان يوازي ذلك تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المالية والضريبية .

وقد قسم هيكل الأطروحة على أربعة فصول ، تضمن الفصل الأول الإطار النظري والعرض المرجعي للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، وتكفل الفصل الثاني بدراسة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنظم الضريبية في مجموعة الدول النفطية. في حين تكفل الفصل الثالث بدراسة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنظم الضريبية في مجموعة الدول غير النفطية ، وأخيرا جاء الفصل الرابع لمناقشة وتقدير وتحليل اثر متغيرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي . وكانت عينة البحث من البلدان العربية النفطية وغير النفطية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣ وقد استخدم اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR واختبار سببية Granger ومن المعلوم ان مثل هذه الاختبارات التي تعتمد على التخلفات الزمنية تتطلب استخدام سلسلة زمنية كبيرة امتدت من ١٩٧٠-٢٠٠٣ .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	أ – ب
المحتويات	ج – هـ
قائمة الجداول	و – ز
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
المقدمة	١-٢
الفصل الأول: الإطار النظري والعرض المرجعي **العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي**	٣-٣٦
١-١ السياسة المالية والنمو الاقتصادي	٣-١٤
١-٢ الآثار الاقتصادية للسياسة المالية	١٥-٢٩
١-٣ العرض المرجعي	٣٠-٣٦
الفصل الثاني: سلوكية (نمطية) السياسات المالية في البلدان النامية	**٣٧-١٠٥**
٢-١ نظريات السياسة المالية	٣٨-٤٦
أولاً. نظرية الإنفاق الحكومي	٣٨
ثانياً. السياسات الإيرادية	٤١
٢-٢ الاتجاهات العامة للسياسة المالية في بلدان العينة	٤٧-٨٢
أولاً. العوامل الاقتصادية	٤٧
ثانياً. العوامل المالية	٥٢
ثالثاً. الميزانيات العمومية لدول العينة	٦١
آ. دول العينة النفطية	٦١
أولاً. السعودية	٦١
ثانياً. الكويت	٦٣
ثالثاً. الإمارات	٦٤
رابعاً. قطر	٦٦
خامساً. عُمان	٦٧
سادساً. الجزائر	٦٩

الموضوع	رقم الصفحة
سابعاً. ليبيا	٧١
ب. دول العينة غير النفطية	٧٣
أولاً. الأردن	٧٣
ثانياً. سوريا	٧٥
ثالثاً. لبنان	٧٧
رابعاً. المغرب	٧٨
خامساً. تونس	٨٠
٣-٢ الهيكل الضريبي في بلدان العينة النفطية وغير النفطية	٨٣-١٠٥
٣-٢-١ الهيكل الضريبي في السعودية	٨٣
٣-٢-٢ الهيكل الضريبي في الكويت	٨٥
٣-٢-٣ الهيكل الضريبي الإماراتي	٨٧
٣-٢-٤ الهيكل الضريبي في قطر	٨٨
٣-٢-٥ الهيكل الضريبي في سلطنة عُمان	٨٩
٣-٢-٦ الهيكل الضريبي في الجزائر	٩١
٣-٢-٧ الهيكل الضريبي في ليبيا	٩٣
٣-٢-٨ الهيكل الضريبي في الأردن	٩٥
٣-٢-٩ الهيكل الضريبي في سوريا	٩٧
٣-٢-١٠ الهيكل الضريبي في لبنان	٩٩
٣-٢-١١ الهيكل الضريبي في المغرب	١٠١
٣-٢-١٢ الهيكل الضريبي في تونس	١٠٣
الفصل الثالث: تقدير وتحليل أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي	١٠٦-١٥١
٣-١ تقدير نماذج الدول النفطية	١٠٦-١٣٣
١. السعودية	١٠٦
٢. الكويت	١١٣
٣. الإمارات	١١٦
٤. قطر	١٢٠
٥. عُمان	١٢٤

الموضوع	رقم الصفحة
٦. الجزائر	١٢٨
٧. ليبيا	١٣٠
٣-٢ تقدير نماذج الدول غير النفطية	١٣٤-١٥١
١. الأردن	١٣٤
٢. سوريا	١٣٧
٣. لبنان	١٤١
٤. المغرب	١٤٤
٥. تونس	١٤٨
الاستنتاجات والمقترحات	**١٥٢-١٥٣**
الاستنتاجات	١٥٢
المقترحات	١٥٣
المصادر	**١٥٤-١٦٢**
المصادر باللغة العربية	١٥٤
المصادر باللغة الأجنبية	١٦٠
الملاحق	**١٦٣-١٧٤**
الملخص باللغة الإنكليزية	**A**

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
٢-٢-١	معدل النمو الاقتصادي بسعر السوق لدول العينة	٤٨
٢-٢-٢	معدل نمو السكان لدول العينة	٥١
٢-٢-٣	متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة	٥٤
٢-٢-٤	متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة	٥٧
٢-٢-٥	متوسط الفائض أو العجز في الميزانية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة	٦٠
٢-٢-٦	الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠١	٦٢
٢-٢-٧	الميزانية العامة لدولة الكويت عام ٢٠٠١	٦٤
٢-٢-٨	الموازنة الحكومية لدولة الأمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠١	٦٥
٢-٢-٩	الميزانية العامة لدولة قطر عام ٢٠٠١	٦٧
٢-٢-١٠	الميزانية العامة لسلطنة عُمان لعام ٢٠٠١	٦٨
٢-٢-١١	الموازنة العامة للجزائر للعام ٢٠٠٢	٧٠
٢-٢-١٢	الميزانية العامة للجماهيرية الليبية لعام ٢٠٠٣	٧٣
٢-٢-١٣	الميزانية العامة في الاردن لعام ٢٠٠١	٧٤
٢-٢-١٤	الميزانية العامة في سوريا لعام ٢٠٠١	٧٦
٢-٢-١٥	الميزانية العامة اللبنانية لعام ٢٠٠١	٧٨
٢-٢-١٦	الميزانية العامة للمملكة المغربية لعام ٢٠٠١	٧٩
٢-٢-١٧	الميزانية العامة في تونس لعام ٢٠٠٣	٨١
٣-١-١	اختبار سببية غرانجر في السعودية	١١٠
٣-١-٢	اختبار الانحدار الذاتي في السعودية	١١١
٣-١-٣	اختبار سببية غرانجر في الكويت	١١٤
٣-١-٤	اختبار الانحدار الذاتي في الكويت	١١٤
٣-١-٥	اختبار سببية غرانجر في الإمارات	١١٧
٣-١-٦	اختبار الانحدار الذاتي في الإمارات	١١٨
٣-١-٧	اختبار سببية غرانجر في قطر	١٢٠

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
٣-١-٨	اختبار الانحدار الذاتي في قطر	١٢١
٣-١-٩	اختبار سببية غرانجر في عُمان	١٢٤
٣-١-١٠	اختبار الانحدار الذاتي في عمان	١٢٥
٣-١-١١	اختبار سببية غرانجر في الجزائر	١٢٨
٣-١-١٢	اختبار الانحدار الذاتي في الجزائر	١٢٩
٣-١-١٣	اختبار سببية غرانجر في ليبيا	١٣١
٣-١-١٤	اختبار الانحدار الذاتي في ليبيا	١٣٢
٣-٢-١	اختبار سببية غرانجر في الاردن	١٣٤
٣-٢-٢	اختبار الانحدار الذاتي في الاردن	١٣٥
٣-٢-٣	اختبار سببية غرانجر في سوريا	١٣٨
٣-٢-٤	اختبار الانحدار الذاتي في سوريا	١٣٨
٣-٢-٥	اختبار سببية غرانجر في لبنان	١٤١
٣-٢-٦	اختبار الانحدار الذاتي في لبنان	١٤٢
٣-٢-٧	اختبار سببية غرانجر في المغرب	١٤٥
٣-٢-٨	اختبار الانحدار الذاتي في المغرب	١٤٦
٣-٢-٩	اختبار سببية غرانجر في تونس	١٤٨
٣-٢-١٠	اختبار الانحدار الذاتي في تونس	١٤٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
١-١	أثر التزاحم	٩
١-٢	إعادة توزيع الدخل	١٦
١-٣	العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو	١٨
١-٤	السياسة المالية التوسعية من خلال منحنيات (IS-LM)	٢٦

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
١	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السعودي (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٣
٢	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكويتي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٤
٣	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الإماراتي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٥
٤	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القطري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٦
٥	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العماني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٧
٦	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٨
٧	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٦٩
٨	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأردني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٧٠
٩	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السوري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٧١
١٠	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اللبناني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٧٢
١١	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المغربي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٧٣
١٢	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)	١٧٤

المقدمة

تهدف النظم الاقتصادية المعاصرة على تباينها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ، ومن أجل ذلك تتبنى هذه النظم مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد وتوزيعها لإشباع الحاجات العامة ، ولتحقيق هذه الأهداف تصمم الخطط وترسم السياسات في فروع النظام الاقتصادي المختلفة ومن بينها النظام المالي والسياسة المالية ، إذ تعدّ السياسة المالية المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعّالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتضطلع بالعبء الاكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية ، إذ تؤثر على مسار النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها المختلفة، وتعدّ الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها توجيه الايرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسارات التي تكفل إنجاز الاهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها .

وتنبع **أهمية البحث** من أن حكومات الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وهي في هذا تولي السياسة المالية اهتماماً خاصاً بوصفها تحتل مركز الأهمية من بين السياسات الاقتصادية ، مما يجعل تقييم أداء المؤسسة المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية أمراً ضرورياً وذا أهمية بالغة ليتسنى تقدير مدى نجاعة الإجراءات والسياسات المنفذة في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي .

وتتحدد **مشكلة البحث** في ضوء قدرة السياسة المالية على تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية في ضوء مصادرها المتأتية من مصادر غير متعلقة بالموارد المالية .

ومن هذا المنطلق **يهدف البحث** إلى بيان أثر السياسة المالية في النمو ، فضلاً عن دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة المالية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد ، كما تستخدم بوصفها أداة مهمة لمواجهة ماقد تتعرض له من ضغوط تضخمية أو تقلبات اقتصادية .

في حين يتضمن البحث فرضيتين :

١. تختلف فعالية السياسة المالية في النمو في البلدان النفطية وغير النفطية .
٢. هناك علاقة إيجابية متباينة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي بين البلدان المختلفة .

يتعامد في منهج البحث عنصران :

١. نظري يبحث في المتغيرات المحفزة للنمو .

٢. أما الثاني فينعقد حول بناء إنموذج يستخدم أدوات القياس الاقتصادي في محاولة اختبار فرضية البحث .

وقد قسم **هيكل الاطروحة** على أربعة فصول ، تضمن الفصل الاول الاطار النظري والعرض المرجعي للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، وشمل ثلاثة مباحث ، الاول تناول أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي ، في حين تناول الثاني الآثار الاقتصادية للسياسة المالية ، أما المبحث الثالث فقد تضمن العرض المرجعي . وتكفّل الفصل الثاني بدراسة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنظم الضريبية في مجموعة الدول النفطية وتضمن مبحثين ، الأول تناول المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول النفطية ، أما الثاني فقد تناول المؤشرات المالية والنظم الضريبية لمجموعة الدول النفطية . في حين تكفل الفصل الثالث بدراسة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنظم الضريبية في مجموعة الدول غير النفطية وتضمن مبحثين، الأول تناول المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول غير النفطية، أما الثاني فقد تناول المؤشرات المالية والنظم الضريبية لمجموعة الدول غير النفطية. وأخيراً جاء الفصل الرابع لمناقشة أثر متغيرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتقديرها وتحليلها ، وشمل مبحثين ، تناول الاول تقدير نماذج الدول النفطية وتحليلها ، أما الثاني فقد تضمن تقدير نماذج الدول غير النفطية وتحليلها . وحددت عينة البحث من البلدان العربية النفطية وغير النفطية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣ وقد استخدم اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR واختبار سببية Granger ومن المعلوم أن مثل هذه الاختبارات التي تعتمد على التخلفات الزمنية تتطلب استخدام سلسلة زمنية كبيرة إمتدت من ١٩٧٠-٢٠٠٣ .

الفصل الاول

الاطار النظري والعرض المرجعي

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

١-١ السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تعدّ السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتحتل السياسة المالية أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الدولة، فالسياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدول ولتحقيق مستويات عالية من الناتج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي (سلمان، ٢٠٠٠، ٢٦٧) . ويمكن القول إن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والانفاق الحكومي ما هي إلاّ وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها لتكون إلى جانب السياسة النقدية في تحقيق معدلات تشغيل عالية واستقرار نسبي في الأسعار (العبادي، ٢٠٠٠، ١٩١).

يتناول الفكر الاقتصادي موضوع السياسة المالية في مفاهيم متعددة من حيث الآثار منها التوزيع وإعادة التوزيع ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، والفقر ، والتضخم ، والبطالة ، والنمو الاقتصادي. ويرتبط موضوع السياسة المالية بموضوع النمو الاقتصادي ، وفي ظل عدم وجود تقارب بين معدلات النمو بين اقتصاديات العالم الذي يعدّ من أكثر الموضوعات جدلاً بين الاقتصاديين في دراساتهم النظرية والتطبيقية ولاسيما في مسائل النمو طويل الأجل ، ويرجع سبب الاهتمام بهذا الموضوع إلى خاصيتين تركتهما المحاولات النظرية التي جرت في الستينات والسبعينات دون حل ، الأولى هي الحاجة إلى توضيح محددات النمو طويل الأجل ، أما الثانية فهي لتقديم توضيح متأنٍ لمشكلة عدم تقارب معدلات النمو بين دول العالم المختلفة.

وعلى أية حال ، ربما يكون عدم تجانس السياسات المالية المعتمدة من قبل بلدان العالم المختلفة من أكثر الأسباب المؤدية إلى اختلاف معدلات النمو، وهذا ما تؤكده اغلب الدراسات الحديثة.

توضح نظرية النمو الداخلي "Endogenous Growth Theory " الكثير من الخصائص المهمة للعلاقة بين السياسة المالية والنمو، فعندما يكون النمو داخلياً ، تؤثر السياسة المالية في معدل الادخار ، ويمكن عدّه مثالاً إنموذجياً لمثل هذه السياسة . وهذا يعني أن السياسة المالية تؤثر في معدل نمو الحالة المستقرة عن طريق النمو المتوازن، وليس فقط من خلال الانتقال من حالة مستقرة إلى أخرى.

إن أغلب الدراسات والبحوث المعتمدة في هذه الدراسة التي تربط بين السياسة المالية والنمو تكشف عن العلاقة السببية المتعاكسة بين متغيرات السياسة المالية ومؤشرات النمو ، إذ أن البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وما ورد منها في دراستنا الحالية يشير إلى وجود اتجاهين للتأثير ، الأول من السياسة المالية باتجاه النمو ، والثاني بالعكس .

إن الأدبيات التي درست النمو توقفت في مطلع السبعينات من القرن الماضي بسبب عجزها عن توضيح معدل النمو المتزايد باستمرار في الاقتصاديات المتقدمة. (Marzo, 1998, 2) ، أما نظرية النمو الداخلي فتُعطي نوعاً من المرونة بافتراضات تناقص العوائد لرأس المال ، وهي تبين أنه مع العوائد الثابتة أو المتزايدة فسيكون هناك افتراض لتقارب دخول الأفراد بين الدول على المدى الطويل . ولمّا تكن هناك عوائد رأس مال متناقصة على المدى الطويل تظهر أهمية الاستثمار للنمو في المدى الطويل.

وفي النماذج الجديدة للنمو الداخلي والمبتكرة من قبل Paul (Robert Lucas, 1988) (Romer, 1986, 1995) افترض أن هناك وفورات خارجية موجبة مترافقة مع رأس المال البشري (التعليم والتدريب مثلاً) وبحوث تهتم بالتنمية ، وتعمل هذه الوفورات على منع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض ونسبة K/Y التي هي رأس المال / الإنتاج من الارتفاع على أساس دالة الإنتاج (الجومرد ، ٢٠٠٤ ، ٢):

$$Y = Ak^a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن k هي قياس مركب لرأس المال (رأس المال المادي + الأنواع الأخرى لرأس المال المنتج) وأن a=1

وكما وضح كل من (Sala-i-Martin, Barro, 1995) (عدم سريان تناقص الغلة) أنه قد تبدو غير واقعية ، وأن الفكرة تبدو معقولة أكثر إذا اعتقدنا بأن K تتضمن على سبيل المثال رأس المال البشري ، ويمكن رؤيته من خلال التغيرات بنسبة رأس المال / الانتاج والتي هي :

$$\frac{\mathbf{K}}{\mathbf{Y}} = \frac{\mathbf{K}}{\mathbf{Y}} \cdot \frac{\mathbf{L}}{\mathbf{Y}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

إذ أن أي شيء يزيد من انتاجية العمل Y/L النسبة نفسها مثل K/L التي ستبقى نسبة رأس المال / الإنتاج ثابتة . إن الاختبار الخام الأول لنظرية النمو الداخلي هو لرؤية فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو أسرع من الغنية. وبعبارة أخرى هل كانت هنالك علاقة معكوسة بين النمو والإنتاج والمستوى الأولي للدخل الفردي. وبذلك تقدم دعماً للإنموذج النيوكلاسيكي ، وإذا لم تكن كذلك فإنها ستدعم نظرية النمو الجديدة New Growth Theory التي توضح بأن الناتج الحدي لرأس المال لا يتضاءل .

ومن خلال المعادلة : $gi = a + b_i\,(pcy)i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$

إذ أن gi متوسط نمو حصة الفرد من الناتج في البلد i خلال عدد من السنوات ، أما pcy فيمثل المستوى الأولي للدخل لمستوى الانتاج المتوسط gi ، إذ أن المقدر المعنوي السالب لـ bi سيكون دليلاً على تقارب غير مشروط أو تقارب B كما يسموه في الأدبيات والتي بمقتضى

ذلك تبين أن البلدان الفقيرة ستنمو أسرع من الغنية. والمقدر b_1 هو ليس معنوياً سالباً وبالحقيقة هو متغير موجب.

إن التنبؤ النيو كلاسيكي للتقارب يفترض أن نسبة الادخارات أو نسبة الاستثمار/ النمو السكاني ، التكنولوجيا وكل العوامل المؤثرة على انتاجية العمل بين البلدان هي متماثلة . ولمّا كانت تلك الافتراضات خاطئة بشكل ظاهر ، فلن يكون هناك افتراض تقارب غير مشروط .

إن نظرية النمو الداخلي أدخلت عوامل جديدة أخرى تؤثر على نمو دخل الفرد وهو النمو السكاني (P) ونسبة الاستثمار (I/Y) والمتغيرات التي تؤثر على انتاجية العمل على سبيل المثال التعليم ED ، البحث والتطوير (R+D) والتجارة (T) وحتى المتغيرات غير الاقتصادية مثل قياس الاستقرار السياسي بوساطة عدد الثورات والانقلابات. وبذلك تصبح معادلة النمو:

$$gi=a+b_1(pcy)i+b_2(p)i+b_3(I/Y)i+b_4(ED)i+b_5(R+D)i+b_6(T)i+b_7(Ps)I \quad \ldots\ldots(4)$$

فإذا كانت الإشارة سالبة، أي أن ($b_1<o$) فسيتحقق التقارب بين البلدان الغنية والفقيرة (الجومرد ، ٢٠٠٣ ، ٢-٤) .

إن الترابط بين السياسة المالية والنمو يطلق من خلال العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أصبح هذا موضوعاً مثيراً للجدل في الأدب الاقتصادي والمالي. لقد اعتقد الكثير من اقتصاديي التنمية أنه طالما أن الإنفاق الحكومي عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي ، فإن المرء يتوقع ترابطاً إيجابياً بين الانفاق الحكومي والنمو، مع ذلك فإن دراسات نظرية وتجريبية عدة أثارت شكوكاً بشأن هذه العلاقة ، إذ توصلت إلى أن التغيرات في الإنفاق الحكومي ربما تكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية في النمو.

ولقد قدمت نظرية النمو الداخلي إيضاحا جيداً مقارنةً مع السياسة المالية الكينزية (Romer 1986, Lucas 1988, Barro 1990) فهي لا تجد أي اختلاف بين الإنفاق الحكومي والإنفاق العام ، وتدرك نظرية النمو الداخلي التأثير التفاضلي المحتمل لهذين النوعين من الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي ، وهذا الإدراك يأتي من خلال الحقيقة التي مفادها أن الانفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية في الاقتصاد من خلال الطلب الكلي، في حين يؤثر الاستثمار الحكومي أيضا على الاقتصاد من خلال العرض الكلي.

وتؤكد نظرية النمو الداخلي على أن الاستهلاك الحكومي يؤثر في النمو بشكل سلبي، في حين أن الاستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو طويل الأجل. إن مجمل العمل التجريبي لتأثير الانفاق الحكومي في النمو يتكون من مجموعتين : الأولى تستخدم تكنولوجيا الإنتاج الكلي

، إذ يتم معاملة رأس المال العام والخاص على أنهما مدخلات منفصلة ، ومن ثم فإن تماثل بنيوي يتم التوصل إليه لتقدير مساهمة رأس المال العام في انتاج القطاع الخاص.

وكانت هذه الطريقة (تكنولوجيا الإنتاج الكلي) قد اقترحت بالأساس من خلال دراسات كل من (Aschouer 1989, Eberts 1986) ، إذ أن الدراسات التي تستخدم ذلك المنهج تضم دراسة كل من: (1990, Eisner 1991, Holtz-Eakin, Tatom 1991, Munnell 1991)(Ottoand Voss 1996, Nourzad & Vreize 1995, 1994)

أما الأسلوب الآخر فيقوم على أساس الازدواجية في الإنتاج ويستخدم دالة التكلفة التي تضم الفائدة على رأس المال العام، والباحثان الذين استخدموا هذه الطريقة هم Benndt, Lynde and Rich Mond 1992, Hansson1992.Conrad and Seitz 1994.

وقد اعتمدت الطريقة البديلة على معادلة الشكل المختزل التي تربط النمو الداخلي مع الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية الأخرى . وفي هذا يمكن استخدام نماذج النمو الداخلي على وفق ما يعرف بـ اختصاراً Barro ، فضلاً عن أن هذه الطريقة يمكن أن تستخدم عدداً من النماذج لتبرير تصنيف المتغيرات في معادلة النمو. وقد تم استخدام هذه الطرق في دراسات كل من: (Romer, 1986) (Kormendi & Meguire, 1985)، (Grier & Tullock 1989) . (Barro,1990,1991)

إن الصفة المشتركة للطرق المشار إليها سابقاً تتمثل في تأثير الانفاق الحكومي في النمو الذي يتم تقديره بناءً على العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكما توقعت نظرية النمو الداخلي، فان العلاقة بين نشاطات القطاع الخاص والنمو سوف تقوم على السببية التي تمتد من الانفاق الحكومي إلى النمو (Chali, 1990, 419- 421).

وتعدّ النفقات العامة أداة رئيسة في تسريع عملية النمو الاقتصادي ، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعن طريق النفقات الاستثمارية التي تشكل جزءاً كبيراً من الانفاق العام ، تتم إضافة طاقة انتاجية جديدة للطاقة الموجودة ، وذلك على أساس مبدأ الأسبقيات في توجيه الموارد مع ضمان درجة من النمو المتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الناتج المحلي، (جعفر، ١٩٨٦، ١٤٣).

وقد اعتمدت دراسة كل من (Ghosh & Aschaner) على مبدأ الإنفاق العام واستخدام أدوات السياسة المالية مثل الإنفاق على البحوث والدراسات على البنى التحتية يمكن أن تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي ، فضلاً عن أن دراسة (Zagler) بينت أن الاستثمار في البنى

الارتكازية العامة يمتلك علاقات متبادلة مع النمو ، ومن ثمّ احتاجت هذه الدراسات لاعتماد تحليل الانحدار المتجه .

عادة ما تلجأ الحكومات إلى مواجهة الاختلاف بين الهدف الطويل الأجل لتراكم سلع رأس المال العام والحاجة القصيرة الأجل لتوفير وتقديم الخدمات، إلى استخدام أدوات السياسة المالية مثل الانفاق على البحوث والدراسات ومشاريع البنى التحتية (Ghosh, 2004, 743)، وهكذا يؤدي إلى معدلات نمو بطيئة ، كما ناقش(Aschauer 2000) بصورة مفصلة أثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي ، فالبنى الارتكازية المادية / نحو الطرق وسكك الحديد والاتصالات ونظم المعلومات الهاتف والشبكة الدولية للمعلومات/ الانترنيت ، هي أمثلة تدخل مباشرة في وظيفة الإنتاج الخاص ، وعلى الرغم من أن الاستثمار في مثل هذا النوع من البني الارتكازية لا يعد مربحاً من وجهة نظر القطاع الخاص من جهة. إلا ان (Odedokun 1997) من جهة أخرى وجد بان دليلاً في (٤٨) دولة أن الاستثمار في البنى الارتكازية العامة تسهل عمل القطاع الخاص ومن ثم الارتقاء بالنمو (Zagler, 2003, 406). كما أن الانفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل الانفاق على الأمن والنظام وعلى الطرق له تأثير مباشر ، من هنا سيكون من المفيد دراسة كيف أن التغيرات في حصص عنصري الانفاق العام متعلقة بالنمو والازدهار الاجتماعي وتميز المزيج المثالي(Ghosh, 2004,743).

وفي مجال النفقات في الأمد الطويل قدمت النماذج الأولى من النمو أنماطاً لنفقات عامة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي . وفي إطار نظريات النمو الداخلي فقد ناقش (Robert Lucas,1988) مسألة الاستثمار وتأثيره في رأس المال البشري ، إذ أن الاستثمار يعمل على زيادة قاعدة الموارد للاقتصاد والمخرجات . فإذا لم يتم الرجوع إلى تراكم المعرفة عبر الزمن بسبب عدم تناقص العوائد إلى مستوى العوامل الانتاجية للانتاج يمكن النظر إلى فإن النفقات على التعليم على أنها المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي على المدى البعيد. وعندما يتم إعطاء تشوهات السوق والجوانب الخارجية لرأس المال البشري يكون للاستثمار الخاص حوافز جزئية ولس لديه وسائل كافية لتحويل التعليم. ولهذا السبب يمكن للإنفاق العام على التعليم أن يعمل على تقليل أو إلغاء الجوانب الخارجية لعملية تكديس رأس المال البشري ، وأي تغيرات في الإنفاق العام للخدمات التعليمية والمأخوذة من التغير قصير الأمد للسياسة المالية سوف تعمل على تغير عملية تجميع رأس المال البشري والنمو.

وفي هذه الدراسة وجد (Bils & KIenow, 2000) أن الإنفاق على التعليم الذي تقوم به الحكومة يمتلك علاقات إيجابية مع النمو الاقتصادي وبصورة متعاكسة ، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق العام على الرعابة الصحية وأنظمتها ، أما (Barham, 2000) فقد وجد أن أسواق رأس المال غير المتكاملة تجبر الأفراد على الاعتماد على الوالدين لغرض تمويل نفقات

التعليم ، وفي حالة عدم وجود مدخرات كافية للوالدين مما يؤدي إلى وجود مستوى شبه مثالي للتعليم ، ويرى الباحثان في استنتاجيهما أن الإنفاق على الرعاية الصحية وأنظمتها من شأنه أن تعمل على تقليل الإمراض وزيادة الانتاجية ومن ثم التأثير على المهارات .

وفي دراسة لـ (BIoom, 2001) وجد أن للصحة أثراً إيجابياً وفعّالاً إحصائياً على النمو الاقتصادي ، إذ أن تحسن حياة السكان بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٤% (Zagler, 2003, 398, 407).

وتدلل الدراسات التطبيقية على الاقتصاد الأمريكي على تلك العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو ، إذ كان معدل نمو الدخل القومي الأمريكي للمدة ١٩٢٩-١٩٥٧ بحدود ٢,٩٣% تقريباً. وقد بلغت حصة التعليم في التأثير على النمو بحدود ٢١%، وعند المقارنة بين تأثير التعليم وتأثير رأس المال في النمو الاقتصادي نجد أن تأثير التعليم ينخفض إلى نصف تأثير رأس المال المادي في المدة ١٩٠٩-١٩٢٩ ، في حين يزيد تأثير التعليم عن تأثير رأس المال المادي في المدة ١٩٢٩-١٩٥٧. بناء على النتائج السابقة يقترح روبنسون لتحسين معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٦٠ -١٩٨٠ ، زيادة مدة التعليم وتحسين نوعيته ، لأن التعليم يجعل الشخص يقوم بوظيفته على نحو أفضل ، وهو من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن الدراسات التي تظهر تأثير الانفاق على التعليم في النمو الاقتصادي عامة وفي عناصر الدخل القومي والفردي دراسة شولتز ، في حين بينت دراسة هاربرجر عام ١٩٥٩ في تشيلي أن التعليم والتقدم والمعرفة يعطيان عائداً اقتصادياً كبيراً ، وأثبتت دراسة هورفارت عام ١٩٥٨ أن كل من المعرفة والمهارة عاملان حاسمان في تقرير معدل النمو الاقتصادي، وخلصت دراسة كل من هاربيسون ومايرز إلى وجود ارتباط عضوي بين دالة الانتاج الكلي لكل فرد وبين مستوى تعليمه (الرشدان ،٢٠٠١ ،٧١-٧٢).

وفي إطار المؤشرات المالية يأتي حجم العجز المالي والذي يعدّ مؤشراً رئيساً للموقف الكلي للسياسة المالية، وعند دراسة أثر العجز المالي على النمو يمكن تشخيص طرائق بديلة ومختلفة. وحسب تقليد المدرسة الكلاسيكية الحديثة يمكن أن يؤدي زيادة في الاستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض المدخرات الوطنية الناتجة عن سعر الفائدة العالية في اقتصاد مغلق ، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الاستثمار والنشاط الاقتصادي برمته. وفي اقتصاد مفتوح ينعكس العجز المالي الكبير على تدفق رأس المال العالي والتقييم الحقيقي يؤدي إلى تخفيض الصادرات ، ومن ثم تخفيض النشاط كله . وفي كلتا الحالتين يؤدي العجز المالي إلى تخفيض النشاط كله. فالانخفاض في الاستثمار وتراكم الديون الخارجية لها مضامين معاكسة على الناتج المستقبلي.

هنالك افتراض ضمني في النظرية الكلاسيكية الحديثة ينص على ان الاقتصاد يعمل في حالة قريبة من التشغيل الكامل، وفي الظروف التي لا تتسم بتشغيل كامل يشير المنهج الكينزي إلى أن العجز المالي لا يؤدي إلى أي تزاحم (Hillier, 1986, 106-111).

والتزاحم بدوره تتسبب به عوامل توسعية محفزة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، سواء كان من خلال سياسية مالية أو بوساطة انتقال دوال الاستهلاك أو الاستثمار إلى أعلى ، وجميعها تؤدي إلى انتقال المنحنى IS إلى جهة اليمين نحو الأعلى ، فالارتفاع في سعر الفائدة سيضع حداً للزيادة التي يمكن أن تظهر أحياناً في الإنتاج ، ويستخدم مصطلح التزاحم في وصف هذه الظاهرة ، وكما هو مبين في الشكل البياني الآتي (١-١):

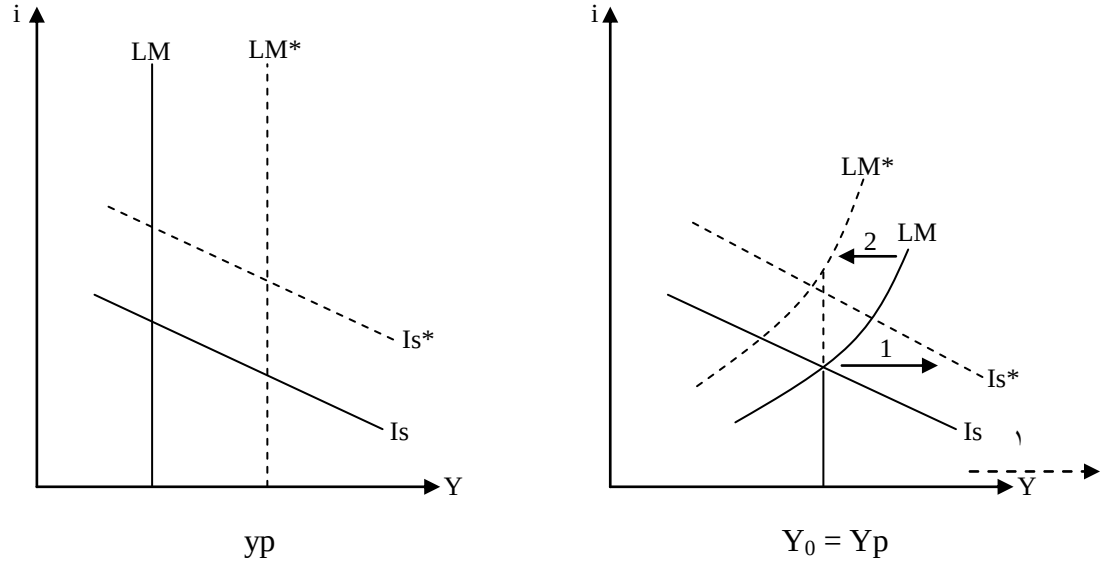

الشكل (١-١)

أثر التزاحم

أكلي ، ١٩٨٠ ، ترجمة د. عطية مهدي سليمان وراجعه د. عبدالمنعم السيد علي ، الجزء الأول ، ص ٥٣٤.

إذ أن : i = سعر الفائدة النقدي ،y = الدخل الكلي النقدي ،yp = الدخل الكلي الحقيقي ، Lm = الطلب على النقود ، Is = الطلب على السلع.

يظهر لنا في الجزء الأول (a) من الشكل (١-١) منحنى Lm عمودياً ، في حين يأخذ المنحنى Is شكله العادي وخصائصه العادية ، وهذا يعني ان مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة تساوي الصفر . إذ أن الأفراد لا يحتفظون بالنقود مهما كان سعر الفائدة ، وتكون السياسة المالية في هذه الحالة سياسة من دون قوة أو تأثير ، إذ أن انتقال المنحنى Is إلى IS^* عن طريق سياسة مالية تشجيعية يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ، ولكن لن يقود إلى تغيير

Y في حين تكون السياسة النقدية في هذه الحالة سياسة فعّالة جداً ، فزيادة المعروض النقدي*m ينتج عنه انتقال LM إلى LM^* التي تؤدي إلى زيادة الناتج بالنسبة نفسها التي زاد بها المعروض النقدي.

ويصور الجزء الثاني(b) حالة خاصة للأنموذج IS-Lm فهي الحالة التي يكون فيها التوازن الأصلي توازناً عند مستوى التوظف الكامل ، أي أن yo=yp. وتؤدي السياسة المالية التوسعية التشجيعية هنا إلى انتقال المنحنى Is إلى جهة اليمين كما هو موضح بالسهم رقم (١)، مما يفضي إلى خلق طلب على العمل وعناصر الانتاج الأخرى يفوق المعروض منها. فإذا فرضنا أن الأجور وأسعار خدمات عناصر الانتاج الأخرى تتراجع عند وجود البطالة إلاّ أنه من الممكن أن نتأكد أنها سترتفع في حالة وجود فائض طلب واستمرار الزيادة في أسعار عناصر الإنتاج – ومن ثم زيادة السلع والخدمات – إلى النقطة التي نجد فيها إرتفاع الأسعار (p) قد أدى إلى انتقال المنحنى Lm إلى المنحنى Lm^* في الاتجاه الموضح بالسهم (٢)، أي حتى يزول فائض الطلب من خلال ارتفاع أسعار الفائدة الذي يحد من الزيادة في الاستهلاك والاستثمار (آكلي، ١٩٨٠، ٥٣٤-٥٣٥).

ويكشف الجدل حول أثر التزاحم فعّالية السياسة المالية في تحريك الطلب الكلي من أنموذج IS-Lm . فإذا كانت مرونة Lm-IS لا نهائية ستقود الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق إصدار السندات إلى ارتفاع سعر الفائدة، وهذا الارتفاع في سعر الفائدة سيحفز أو يزاحم القطاع الخاص مزاحمة جزئية وليست مزاحمة كلية.

وفيما يتعلق بمصيدة السيولة لا توجد آثار تزاحم ، لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول بإصدار السندات لا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة ، أي أن الاستثمار الخاص لا تحدث فيه زيادة او نقصان . وفي حالة وجود أي تقلبات أو تغيرات في الطلب والاجور والاسعار الناتجة عن تغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب عندئذٍ سوف يكون هناك تأثير على استخدام عوامل الانتاج وزيادة الناتج المحلي . ووفقاً للمنهج الكينزي تُعدّ السياسة المالية التوسعية إحدى العوامل المؤدية إلى النمو شريطة قيام الاقتصاد بضمان تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي والزيادة في الاعانات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الفائدة ، وهذا يفضي إلى انخفاض الاستثمار الخاص ، إذن سوف يعتمد اثر السياسة المالية على النمو وعلى مستوى الاداء الاقتصادي (Hillier, 1986, 106-111).

أما ما يخص الضرائب ، يجب على الاقتصادات ذات الانفاق الحكومي غير الانتاجي الكبير واعانة الاستثمار العالية أن يكون لها معدل ضريبة دخل مرتفعة نسبياً من اجل تحقيق معدلات عالية للنمو (Greiner,1998,183) .

ولتوضيح اثر معدلات الضريبة على النمو الاقتصادي نحتاج إلى التمييز بين التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمعدلات الضريبة. ففي المقام الأول نجد ان معدل الضريبة من شأنه أن يخفض معدل العائد على رأس المال ، وذلك من خلال قناة الاستثمار ، إذ يتمخض عنه تأثير سلبي في معدل النمو في الأجل الطويل . ولن يكون للتأثير غير المباشر في أنموذج دالة الإنتاج الكلية وجود على الإطلاق ، وعلى أية حال تكون الافتراضات في التكنولوجيا التي تنتج رأس المال البشري مهمة جداً في تحديد تأثيرات السياسة المالية في معدل النمو. ومعدل النمو المعطى في ظل عدم وجود ضريبة مفروضة على انتاج رأس المال البشري ، فعند ارتفاع معدل ضريبة الدخل سيكون هناك حافز لتحويل الموارد من القطاع الذي يخضع للضريبة إلى القطاع الذي لا يخضع للضريبة، وذلك بتخفيض نسبة رأس المال المادي /رأس المال البشري للحالة المستقرة وبعد ذلك (K/H)[⊗] فضلا عن أنه إذا تحقق انتاج رأس المال البشري من دون رأس المال المادي ، كما في (Lucas, 1988). فإن انخفاض نسبة (K/H) من شأنها ان تزيد معدل الفائدة الحقيقي وهذا من شأنه أن يعكس التأثير المباشر السالب الذي وجدته الضريبة كلياً.

وبالمقابل ، إذا قام قطاع رأس المال البشري باستخدام رأس المال المادي ، عندها لن تكون الآلية العاكسة سوى آلية جزئية ، ويكون صافي التأثير على معدل النمو سالباً.

والتباين بين أنموذج (Lucas , 1988) ونموذج (Rebelo, 1991) هو نتيجة لحقيقة أن إنتاج رأس المال البشري خاضع للضريبة بشكل غير مباشر عندما يكون رأس المال المادي مدخلات ضرورية ، وذلك لأن إنتاج رأس المال المادي (السلع النهائية) يكون خاضعاً للضريبة . وواقع الأمر إن تأثيرات الضرائب التي تذهب من القطاع الذي ينتج السلع النهائية رأس المال المادي إلى القطاع الذي ينتج رأس المال البشري ، تجعل من المستحيل تحقيق انعكاس تام للانحرافات المالية من خلال الحركات في (K/H).

أما ضريبة الاستهلاك فلها دور مهم في النمو ، إذ عرض كل من (Fischer, 1937) (John Stuaet Mill, Koldor ,1955)، مناقشاتهم لصالح ضرائب الاستهلاك بدلاً من ضرائب الدخل. وقد ركز الجدل التقليدي على كل من الكفاءة والتساوي، ولاسيما أن اهتمام (Mill) كان منصباً على مناقشة الكفاءة ومبدأ الضريبة المضاعفة للادخارات بوصفه نتيجة لضريبة الدخل ، وليس نتيجة لضريبة الاستهلاك ، فإن ضرائب الدخل من شأنها أن تدفع

[⊗] حيث ان : K: رأس المال المادي

H: رأس المال البشري

متخذي القرار إما باتجاه الاستهلاك أو الادخار ، في حين أن ضريبة الاستهلاك تتوحد بمرور الزمن وتفرض العبء نفسه على الاستهلاك الحالي والمستقبلي.

إن الضريبة على الاستهلاك تدخل الانحراف في المفاضلة بين العمل وقت الفراغ ، ومن ثمّ فإن التقييم الأخير يكون له علاقة بإمكانية الإحلال النسبي للاستهلاك ووقت الفراغ في نقطة مختلفة من الزمن وفقاً لمبادئ الضريبة ، فوقت الفراغ يمكن إخضاعه لتلك الضريبة ، لذلك يجب فرض ضريبة اكبر على السلع التي تكون ذات قابلية اكبر على الإحلال على أساس مبدأ المفاضلة بين الراحة والعمل أو الدخل ، إذ يمكن دعم الانتاج من خلال الإيرادات المتأتية من إجمالي مبلغ الضريبة على الدخل . أما في مجال ضريبة الاستهلاك في أنموذج القطاعين فإن لها تأثيراً سلبياً على معدل النمو ، ولاسيما عندما يكون معدل النمو معتمداً على إجمالي مقدار الزمن المبذول في قطاع السوق وفي نشاط تراكم رأس المال البشري من خلال الدالة $b(et) = et$

ومن ثمَّ فإن ضريبة الاستهلاك تؤثر على الخيار بين وقت الفراغ وعرض العمل في كلا القطاعين (Marzo, 1998, 7, 17-18) .

وتوحي عدد من الشواهد التجريبية بعلاقة سببية بين مستوى الضرائب وأنواعها ومحددات النمو الرئيسة بالنسبة للاستثمار والصادرات والعمالة والانتاجية والابتكار . وهذه الشواهد نوعية إلى حد ما ، تستند إلى استقصاءات ميدانية وملاحظات للسلوك الاقتصادي قام بها المحللون ومؤسسات التنمية .

وعند دراسة تأثير الضرائب بوصفها متغيراً سياسياً على النمو الاقتصادي باستخدام التحليل الارتدادي المستند إلى متوسطات نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي في عشرين بلداً تمثل كل انواع الدخول العالمية ، والبلدان المعنية هي أسبانيا والارغواي والبرازيل وبيرو وتايلند وجامايكا وجمهورية كوريا وزائير وزامبيا وسنغافورة والسويد وشيلي وليبيريا ومالاوي والمملكة المتحدة وموريشيوس ونيوزلندا والكاميرون واليابان وباراغوي أثناء السبعينات ، وأشارت النتائج الإجمالية إلى آثار سلبية جسيمة ، فقد ارتبطت زيادة قدرها ١% في نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج القومي بنقص في معدل النمو الاقتصادي قدره ٠,٣٦%. ويرجع ٤٥% من التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما بين البلدان إلى الاختلافات في عبء الضرائب الإجمالي.

وتوحي النتائج المقارنة بين اثار الضرائب على بلدان الدخل المنخفض والمرتفع بأن للضرائب أثراً أكبر بكثير في البلدان الأولى ، فتحدث زيادة قدرها ١% في نسبة الضريبة إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٥٧% عندما تكون الضريبة هي المتغير المستقل الوحيد المطروح وبمقدار ٠,٣٠% إذا جمعت مع نمو الاستثمار والقوى العاملة . وأظهرت النتائج بأن الضرائب قد تؤثر على النمو بطريقتين :

١. التأثير على مجموع عرض عوامل الانتاج الرئيسة بزيادة او تخفيض صافي عائدها بعد الضرائب .

٢. التأثير على كفاءة استخدام الموارد (انتاجية العوامل الكلية).

ويظهر الأثر الأكبر والأهم للضرائب على النمو في البلدان منخفضة الدخل في أن هذه البلدان تمثل مجالاً أوسع لمكاسب الانتاجية الناجمة عن انتشار التكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات ونقل رأس المال والاتجاه نحو القطاعات وأوجه النشاط الأكثر إنتاجية . كما إنها قد تستفيد بدرجة أكبر من الاثار الخارجية فتطبيق تقنيات الإدارة والانتاج الأكثر كفاءة في القطاعات الرئيسة مثل الصادرات يؤدي في النهاية إلى زيادة الانتاجية في القطاعات المتخلفة من خلال المنافسة ونشر الدراية العلمية . أما في البلدان الاعلى دخلاً فإن فوارق الإنتاجية بين القطاعات أقرب إلى الضيق ، ومستويات الكفاءة الحالية أعلى . كما أن أوجه الجمود الهيكلية والمؤسسية التي تقيد تحرك الموارد أو تعيق تقبل التقنيات الجديدة قد تحد من إمكانية استفادتها من المكاسب الناجمة عن الضرائب (مارسدن، ١٩٨٣، ٤١-٤٢) .

وبيّن (Tanzi & Zee) عام 1997 أن هنالك ثلاثة مؤشرات مرشحة للسياسة المالية وهي نفقات الحكومة والضرائب والعجز ولم تفضل تلك الدراسة أحد هذه المؤشرات على المؤشرات الأخرى . واعتمدت هذه الدراسة على كل من نفقات الحكومة والضرائب وعجز الموازنة بوصفها مؤشرات تمتلك علاقة متعاكسة بينها وبين النمو الاقتصادي مما اقتضى ضرورة الحاجة إلى استخدام التحليل التجريبي الذي يحاكي ذلك النوع من العلاقات ، والأكثر من ذلك وجد كل من (Levine & Renelt) عام 1992 أن هذه المؤشرات المالية لا ترتبط بقوة مع النمو الاقتصادي عندما يتم تقييمها بصورة فردية .

وقد تنشأ هشاشة المؤشرات المالية الموجودة لدى (Levine & Renelt) والنتائج المتناقضة من عدم قدرة أي مكون واحد في الموازنة على ادراك وضع السياسة المالية (Talor، 2003، 1-2). على سبيل المثال تعد أي زيادة في الانفاق الحكومي توسعية إذا ما تم تمويلها بنفقات العجز. اذ يظهر هنا العجز المالي ، فتلجأ الدول إلى الاقتراض بانواعه الداخلي والخارجي ليظهر الدين الحكومي (الوزني، ٢٠٠٢، ٢٤٢). وعلى كل حال يمكن عدّ ذلك انكماشاً اذا ما تم تمويل ذلك عن طريق زيادة الضرائب ، لأن مثل هذه السياسة يمكن أن تعطي ضمنياً زيادة في حجم القطاع العام. وقد وجد كل من (Martin & Fardmanech, 1995) الدليل الذي يدعم كل من الاستنتاجين عندما قاما بتقييم آثار النمو والضرائب والعجز . ثم وجد (Kocherlakota & Yi) 1997 أن الضرائب تؤثر في النمو فقط عندما يبقى رأس المال العام ثابتاً. ففي الوقت الذي لا يوجد أي مؤشر واحد يستطيع ادراك حالة السياسة المالية فإن مجموعة

المؤشرات المالية تصف مدى فعالية السياسة المالية المهمة ، وعلى أساس ذلك هناك ثلاث سياسات بديلة وهي :

الاولى : تخفيض في الضرائب الممولة بالزيادة في العجز .

الثانية : الزيادة في النفقات الحكومية بزيادة الضريبة .

الثالثة : زيادة النفقات الحكومية عن طريق الزيادة في العجز .

ففيما يخص السياسة الأولى فإن خفض الضريبة الممول بوساطة الزيادة في العجز من شأنه أن يقود إلى زيادة مستمرة في معدل نمو التوظف . أما بالنسبة للسياسة الثانية فإن الزيادة في الانفاق الحكومي تبقي العجز ثابتاً ، فضلاً عن أن الزيادة في الضرائب تبقي العجز ثابتاً أيضاً ، إذ أن الزيادة في الانفاق والضرائب يقودان إلى انخفاض في مستوى التوظف . وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الثالثة ، إذ أن الزيادة في العجز الذي يمول الانفاق يزيد الضريبة بدلاً من أن يخفضها وهذا من شأنه أن يقود إلى انخفاض في نمو التوظف (Dong Fu Loril. Taylor, 2003, 6-7) ، ويستنتج من السياسات الثلاثة بأن النمو في الحكومة من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي العام. وبصرف النظر عن كيفية تمويلها ، فإن الزيادة في الإتفاق الحكومي من شأنها أن تقود إلى نمو اقتصادي أبطأ.

١-٢ الآثار الاقتصادية للسياسة المالية

تمثل السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الدولة بغية تحقيق جملة من الغايات لعل اهمها ضمان استخدام افضل للموارد الاقتصادية . وتتحقق أهداف السياسة المالية من خلال استخدام كل من النفقات العامة والايرادات العامة اللتان تشكلان بنود الموازنة العامة للدولة (كداوي ، ١٩٩٢ ، ٧٢) .

يبرز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي منذ تحليل كينز في الدخل والعمالة او التشغيل ، حتى اصبحت السياسة المالية تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها في مستوى الطلب الكلي الفعال ، وبذلك اعتبرت السياسة المالية اهم الاسلحة في علاج البطالة والتخفيف من حدة التضخم (النجار ، ١٩٨٢ ، ٤٢٣).

وبما أن السياسة المالية تؤثر في الاقتصاد القومي عن طريق تأثيرها على الفقر وعدالة توزيع الدخل وفي الاستثمار وتكوين رأس المال وفي الادخار والفائض الاقتصادي لذلك لابد من تناول الاثار الاقتصادية لها :

أولاً. أثر السياسة المالية على الفقر

يعد الفقر مشكلة متعددة الأبعاد اذ تتوزع تلك الأبعاد في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ولذلك فإن الحلول الناجعة للفقر لايمكن أن ترتكز بصورة حصرية على السياسات الاقتصادية وانما تتطلب اتخاذ اجراءات شاملة ومنسقة . وبذلك فكل ما سبق الاساس الذي ينبغي ان تبني علية استراتيجيات تخفيض الفقر (Ames, 2001, 2) .

ويفهم الفقر من خلال ماعرفه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧ ، ١٣) بأنه قد يقع في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني ، ويعبّر عن الفقر من خلال مجموعة من المؤشرات :

١. **خط الفقر** : هو مقياس للفقر يمكن من خلاله التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء ، وهناك ثلاثة أشكال :
   - خط الفقر المطلق
   - خط الفقر المدقع
   - خط الفقر النسبي
٢. **نسبة الفقر** : يشير إلى نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر .
٣. **فجوة الفقر** : يشير إلى مقدار الدخل الذي يتطلب أن ينفقه الفرد للوصول إلى خط الفقر ، ويتحدد على مستوى المجتمع بحجم الفجوة بين دخول الفقراء وخط الفقر (النجفي، ١٩٩٩، ١٢ -١٤).

إن التخصيصات المالية والمتوسطة الداعمة للفقراء ربما تكون ذات تأثير كبير على حالات الفقر وعدم المساواة وإن تأثيرات التخصيصات الفرصية للأعباء الضريبية الكلية باستثناء الضرائب التي يتحملها الفقراء (الضرائب غير المباشرة عموماً) ، وباتجاه الضرائب التي يقع عبئها على الأغنياء (الضرائب المباشرة) ولاسيما ضريبة الدخل الفردي . وإن هذه التخيصيصات ذات تأثير على حدوث الفقر (Warr, 2003, 27) .

وتتعزز احتمالات النمو في كثير من البلدان المنخفضة الدخل ،بدعم من السياسات الاقتصادية الكلية المحسنة والاصلاحات الهيكلية المحلية . غير انه سيلزم تحقق نمو اسرع بكثير لتخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية ويتطلب هذا اطراً اقوى للسياسة الاقتصادية ومؤسسات أكثر صلابة وأنماط أفضل للحكم ومستويات أعلى وأكثر فعالية من المعونة الخارجية ودرجة أكبر من النفاذ إلى الأسواق (بيان اللجنة الدولية لمحافظي صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣ ، ٢). ولهذا يوفر جانب الانفاق في الموازنة العامة أملاً أكبر لصانعي السياسات الحكومية بإتجاه العدالة وتخفيف الفقر ، بمعنى أن استراتيجية التحويلات هي المعنية بهذا الشأن ، كما يجب أن تفضي هذه الاستراتيجية إلى إعطاء الفقراء احقية افضل في السلع العامة سواء وزعت هذه السلع مجاناً أو بأسعار مدعومة ، ومثلها خدمات الصحة والتعليم ، إذ يعدّ المستوى التعليمي محدداً مهماً لمستوى دخل الفرد .

إذن الضرائب تمثل جانب الايراد الدخلي للحكومة واذا لم يستخدم هذا الايراد فلا قيمة لتحصيله . وعليه فإن المزاوجة بين الجانبين الدخلي والانفاقي ستعطي نتائجها الحقيقية في اعادة توزيع الدخل . وبالامكان تصور ذلك عبر الشكل (١-٢) :

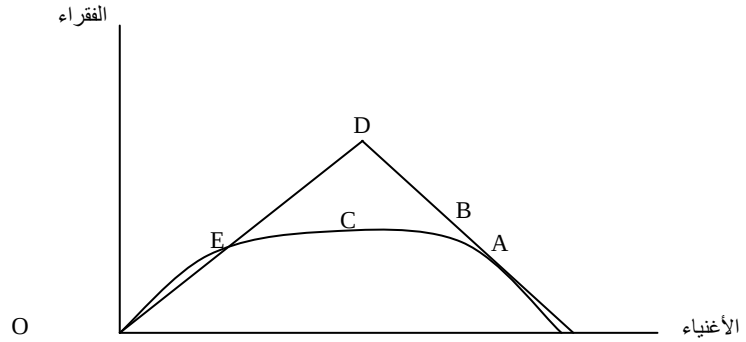

الشكل (١-٢)

إعادة توزيع الدخل

المصدر : كداوي ، طلال محمود ، ٢٠٠٤ ، الدولة والفقر : اثر السياسات الحكومية في أوضاع الفقر ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٧٦ .

وحسب ما يتضح من الشكل (١-٢) ،فان النقطة (A) تمثل توزيعاً ابتدائياً لدخل غير عادل في صالح الاغنياء وفي غير صالح الفقراء ، بمعنى أن معامل جيني يقترب من الواحد

الصحيح وهي حالة فقر شديد ، لكن سواءً بفعل برنامج ضريبي تصاعدي أو تحسين في كفاءة أداء الجهاز الضريبي وسياسة للتحويلات واسعة يمكن الانتقال إلى النقطة D التي تمثل نقطة المساواة في توزيع الدخل ، أو التحرك عبر المنحني ABCEO على الأقل وقد تكون النقطة C هي الأفضل.

وبناءً على ذلك تؤدي السياسة الإنفاقية للحكومة دوراً حيوياً في تخفيض مستويات الفقر حتى وإن لم تكن مدعومة بتحصيلات ضريبية فالتحرك عبر المنحني ABCEO يظهر زيادة حصة الفقراء في الدخل والسياسة الانفاقية تعبر بشكل واضح عن خيارات الحكومة واهتمأماتها سواء نظرنا إلى هذه السياسة من زاوية حجم الانفاق العام او التركيبة الوظيفية للانفاق. فترجيح وضع انفاقي معين قد يسئ إلى وضع الفقر ويعمقه ، في حين ان وجهاً انفاقياً آخر قد يحسن الوضع ويخفف من الفقر (كداوي، ٢٠٠٤ ، ١١٤).

وإن التجارب قد اثبتت أنه على الرغم من تطبيق العديد من سياسات الحد من الفقر إلاّ أن النتائج المحصل عليها لم تكن في المستوى المرغوب فيه ، ولعل من بين الاسباب التي أدت إلى هذه النتائج هو اعتماد المقاربة النقدية للفقر وعدم اعتبار الفقر على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، فنظراًً لما توليه الحكومات من اهمية تجاه وضع سياسات محكمة من شأنها التقليل من حدة الفقر فقد وضعت سياسة كفيلة بالحد من الفقر وتعتمد هذه الطريقة على أن الفقر متعدد الأبعاد، وعليه تم استخدام طريقة ما يعرف بنظرية المجموعات المبهمة، وهذه الطريقة تسمح بالأخذ بعين الاعتبار لكل أبعاد الفقر وليس فقط البعد النقدي (الأخضر،٢٠٠٤، ٩).

ثانياً. أثر السياسة المالية في توزيع الدخل

تعدّ مشكلة توزيع الدخل في كافة دول العالم من المشاكل التي تثير انتباه كثير من الاقتصاديين وذلك لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع ، من خلال التأثير على المخرجات الاقتصادية والاجتماعية. فالتفاوت في توزيع الدخل يقود في كثير من الاحيان إلى نظام ضريبي غير فعّال ، ويخلق نمطاً معيشياً صعباً في المجتمع ، كما يؤدي إلى مزيد من الضغوط النفسية على الفقراء وزيادة انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات وزيادة العنف الأسري والجريمة (خرابشة،٢٠٠١ ،٣٦٦).

ففي الجانب النظري هناك مجموعة من النماذج تدرس إعادة التوزيع الأمثل للدخل أما تحت ظل عدم اليقين على سبيل المثال ما ورد في دراسة (Perotti , 1993) ، (Persson & Tabelliniz ,1994 لآثار عدم مساواة الدخل على النمو . فضلاً عن ذلك عمل كل من (Krusell، Rois– Rull ،and Quadrini 1997)، (Krusell & Rios-Rull, 1999) في مجال تأثيرات عدم المساواة على السياسات المالية المثلى . وتذهب إلى أنه

كلما زادت عدم المساواة كلما ارتفعت مدخولات الضرائب وإعادة توزيع الدخل الأمثل (Ramirez, 2002, 2) .

لقد وجد بأن التفاوت في توزيع الدخل يتحدد نتيجة التفاعل مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي . كما دار في السنوات الأخيرة حوار واسع حول توزيع الدخل وعلاقته بالنمو، وايهما يساعد في تحديد الاخر بدرجة اكبر . اذ تعد دراسة سيمون كوزنتس عام ١٩٥٥ من أولى الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو، إذ يرى كوزنس (The world Bank Group,1999) أن هذه العلاقة تأخذ شكلاً مقلوباً للحرف (U). وكما يظهر الشكل (١-٣) .

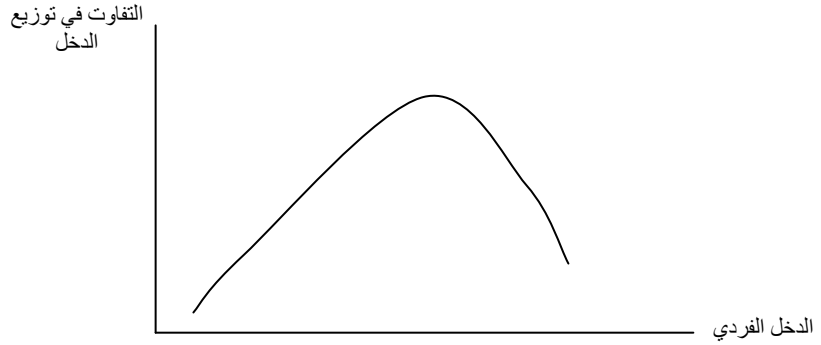

الشكل (١-٣)

العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو

المصدر : خرابشة ، عبد ، ٢٠٠١ ، العوامل المؤثرة في تفاوت توزيع الدخل في الأردن ، مجلة العلوم الإدارية (دراسات) ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ .

إذ تمّ التوصل إلى ذلك نتيجة للاختبار الذي قام به كوزنتس لمؤشرات التفاوت في توزيع الدخل لكل من بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة باستخدام السلاسل الزمنية،وفي ذلك الوقت كانت هذه الدول تحقق مستويات متدنية للتفاوت في التوزيع تبدأ في الزيادة فيما بعد .

وفي دراسة تقدم بها (Deininger & Squire, 1996) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية وأخذت (٦٨٢) مشاهدة لمجموعة من الدول بلغ عددها (١٠٨) دولة وباستخدام معامل جيني ومن خلال التحليل توصلا إلى أن بعض البيانات تدعم بشكل بسيط ما جاء به كوزنتس، في حين أن 90% من الدول لم تنطبق عليها فرضية كوزنس.

وعند تطبيق دراسة (Deininger & Squire) على مجموعة من الدول المتحولة توصل الباحثان إلى أن النمو العرضي السريع يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بغض النظر عن مستوى الدخل الاولي سواء كان مرتفعاً او منخفضاً ، وعند اختبارهما لعلاقة النمو مع توزيع الدخل في الدول التي تحقق معدلات نمو منتظمة لمدة عقد على الأقل ، توصلا إلى أن

النمو المنتظم سيساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل بشكل واضح . (خرابشة ، ٢٠٠١ ،٣٦٧ –٣٦٨).

لذلك فإن اعتبارات عدالة توزيع الدخل تبقى مسألة مهمة في السياسة العامة ويبدو أن الاهتمام قد انتقل من الانشغال التقليدي بالمراكز النسبية للدخل ، وبالحالة العامة للعدالة ، وبالدخل الزائد في قمة سلم التوزيع ، إلى الدخل في الدرجات الدنيا من السلم . وهكذا فإن المناقشة الجارية تشدد على تدني مستويات الفقر ، ووضع الخط الفاصل المقبول أو الحد الادنى للمستويات الأدنى ، أكثر من تشديدها على وضع حد اقصى في القمة ، كما كان الرأي المعتاد ذات يوم (موسجريف ،١٩٩٢ ،٣٠) .

ويؤثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى عدد من الافراد اوعن طريق الاعانات النقدية او غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بثمن اقل من كلفتها ، او من خلال رفع المستوى العام للاسعار لبعض السلع إذ أن الأثر الثاني يعدّ أكثر تأثيراً من الأول بالنسبة للمستهلك ولاسيما بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك في حالة الانفاق العام الذي تموله الدولة عن طريق خلق عجز في ميزانيتها يقابله قيام الدولة بالاقتراض من الجهاز المصرفي الامر الذي قد يؤدي إلى زيادة كمية النقود الموجودة في التداول (دويدار ،١٩٨٥، ١١١) .

عند تنفيذ إعادة توزيع الدخل فإن هناك طرقاً اكثر مباشرة هي مخطط ضريبة – اعانة يجمع بين الضريبة التصاعدية على الدخل المرتفع والاعانة للعائلات المنخفضة الدخل . والضرائب التصاعدية على الدخل تستعمل في تمويل الخدمات العامة وخاصةً السكن العام ، والذي تستفيد منه على الخصوص العائلات المنخفضة الدخل . وأخيراً يمكن تحقيق إعادة التوزيع بطريقة مزيج من الضرائب على السلع التي يشتريها في الغالب المستهلكون ذوو الدخل المرتفع ، وإعانات على السلع الأخرى التي يستعملها المستهلكون ذوو الدخل المنخفض (موسيجريف ، ١٩٩٢ ،٣١).

والضرائب لا تؤثر بشكل مباشر على عكس النفقات العامة في التوزيع الوظيفي للدخل القومي ولكنها تشكل اداة مهمة من ادوات اعادة توزيع هذا الدخل عند التوزيع الشخصي له وتمارس الضرائب اثارها في اعادة التوزيع من خلال التأثير في كل من الدخول النقدية والحقيقية ، وذلك عن طريق تخفيض اثمان عوامل الانتاج المتمثلة بالدخول النقدية ، أما بالنسبة لتخفيض الدخول الحقيقية فيتم عن طريق رفع اثمان السلع مما يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود . بمعنى ان الضرائب تمارس آثارها التوزيعية خلال التأثير في الاسعار النسبية لعوامل الانتاج وللسلع والخدمات (العلي ، ١٩٨٩ ،١٤٢).

لذلك فإنه على واضعي السياسات الاقتصادية – الاجتماعية الاهتمام بالخطط الاقتصادية الاجتماعية التي تسعى إلى زيادة وسائل التنمية الاقتصادية وان يرافق ذلك مجموعة من السياسات التي تعمل على الحد من التفاوت في توزيع الدخل من خلال زيادة دخل الفرد .

ثالثاً. أثر السياسة المالية في الاستهلاك

يعدّ الاستهلاك العنصر الاول في مصفوفة الطلب الكلي ، والذي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل القومي ، إذ أن الانفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل أي أن الدخل في معظم الحالات هو العامل الأساس المحدد لحجم الاستهلاك ويطلق على تلك العلاقة بين الدخل والاستهلاك بدالة الاستهلاك ، ويمكن تناولها كالآتي :

١. النفقات والاستهلاك

يمكن ملاحظة الاثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك من خلال الزيادة الاولية في الطلب على أموال الاستهلاك ، أما الاثار غير المباشرة فتتمثل بالزيادة المتتالية التي تنشأ عن الزيادة الاولية ، لان الاستهلاك يتغير تبعاً لاتجاه سير الانفاق العام سواء كان هذا الاتجاه نحو زيادة النفقات العامة او نحو تخفيضها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا التغيير يتأثر إلى حد بعيد بالميل الحدي للاستهلاك لطبقة المستفدين .

ويجري تأثير الانفاق العام في الاستهلاك باحدى وسيلتين :

الاولى : في حالة قيام الدولة بشراء انواع من السلع الاستهلاكية مباشرة .

الثاني : في حالة توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك .

٢. الضرائب والاستهلاك

إن ضرائب الدخل المفروضة تقلل من الدخول النقدية للأفراد فيؤدي ذلك إلى تضحيتهم ببعض السلع والخدمات ولاسيما تلك السلع التي تتمتع بمرونات مرتفعة ومنها (السلع الكمالية)، إذ يتأثر استهلاك السلع ذات الطلب المرن بسبب فرض الضريبة أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن . كذلك فإن المدى الذي يتأثر به استهلاك السلع نتيجة لفرض الضرائب يتعلق بمرونة الطلب الخاص بالطبقات التي تصيبها الضريبة.فالضرائب المباشرة التي يتحملها الاغنياء لاتؤثر على استهلاكهم ولا تقلل منه لأنهم يدفعون الضريبة مما لديهم من مدخرات . أما الضرائب غير المباشرة التي تصيب اصحاب الدخول المنخفضة فانها تخفض من استهلاكهم للسلع والخدمات لعدم وجود مدخرات لديهم وانخفاض دخولهم النقدية .

تستخدم الضريبة كأداة لتوجيه الاستهلاك اذ تستطيع الدولة بواسطة ضرائب الاستهلاك ذات السعر المتباين ان تشجع الافراد على استهلاك بعض السلع أو التقليل من استهلاك البعض

الآخر فغالباً ما تلجأ الدولة خلال فترة الحرب إلى زيادة سعر الضرائب على الدخل بقصد تقليل الاستهلاك لكي يكون متناسباً مع المعروض السلعي في الاسواق لكي تحول دون ارتفاع مستوى الاسعار (الواسطي ، ١٩٧٣ ، ٢٨٦) .

رابعاً. أثر السياسة المالية في الادخار والفائض الاقتصادي

يحتل الادخار اهمية استثنائية في الدول النامية اذ يساهم هذا المتغير بدور بارز في عملية التراكم الرأسمالي الذي يعد الخطوة الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية ولهذا فمن الضروري ان تعمل الدول على اتخاذ السياسات الملائمة لرفع معدلات نمو مدخراتها المحلية وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية حتى تتمكن من الخروج من حلقة التخلف . (Kindleberger,1977,89) .

ولقد أخذ مفهوم الفائض الاقتصادي صيغاً جديدة في الدراسات المعاصرة اكثر اهتمأما ودقة ، وكان بول باران وهو اول من جدد مفهوم الفائض الاقتصادي . وزميله بول سويزي اللذان يعرّفان الفائض الاقتصادي على أنه الفرق بين ما ينتجه مجتمع ما وتكاليف هذا الانتاج، إن حجم الفائض هو مؤشر للانتاجية ، والثروة ، وكم يمتلك المجتمع من حرية لتحقيق الاهداف التي قد يضعها لنفسه ، ولقد تمكن باران من تمييز ثلاثة اختلافات لمفهوم الفائض الاقتصادي (كتانة ، ١٩٩٨ ، ٨٥-٨٦):

١. الفائض الاقتصادي الفعلي Actual Economic Surplus
٢. الفائض الاقتصادي المحتمل Potential Economic Surplus
٣. الفائض الاقتصادي المخطط The Planned Economic Surplus

ويمكن تناولها كما يأتي :

١. النفقات والادخار

تؤثر النفقات العامة على الإدخار القومي من خلال قيام الدولة بتنفيذ سلسلة من النفقات العامة المنتجة ولاسيما في مجال الاستثمار يقود حتماً إلى زيادة الانتاج وبفرض ثبات الميل الحدي للادخار يترتب عليها زيادة في حجم الادخار القومي . كما أن قيام الدولة بتقديم بعض الخدمات المجانية كالخدمات الصحية والتعليمية يعني إعفاء الأفراد من دفع قيمة هذه الخدمات من دخولهم النقدية ومن ثم ارتفاع دخولهم الحقيقية مما يؤدي إلى إرتفاع ميلهم للادخار (العلي، ١٩٨٩ ، ٢٠٢-٢٠٣).

٢. الضرائب والادخار

تلجأ الحكومات الراغبة في تحسين تدفقات الادخار تقليدياً إلى الحوافز الضريبية ، ففي ظل معظم النظم الضريبية تخضع المدخرات للضريبة مرتين ، الأولى عند فرض الضريبة على

مجموع الدخل سواء استهلك او ادخر، والثانية حين تولد المدخرات دخلاً من الفائدة يمكن أن تفرض عليه ضريبة (بليجر، ١٩٨٦، ١٧). وإن فرض الضرائب المباشرة بأسعار تصاعدية مرتفعة يؤدي إلى نقص الادخار وليس الاستهلاك ، أما الضرائب غير المباشرة التي تفرض بمعدلات مرتفعة على السلع الكمالية فهي تحد من استهلاك الأفراد لهذه السلع لكل الأفراد ، ومن ثم زيادة ادخارهم (لطفي ، ١٩٦٨ ، ٩١) .

إن انخفاض متوسط دخل الفرد لا يؤدي فقط إلى انخفاض حجم الادخار العائلي فحسب ، بل يؤدي إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي نظراً لانخفاض الطاقة الضريبية للمجتمع، ولهذا فإن للادخار اهمية في تمويل النفقات الاستثمارية ، وعدّه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي يبنى عليها التقدم الاقتصادي للدولة (الحامض ، ١٩٩٦ ، ١٨٩) .

تتوقف عملية تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد فعلاً على طبيعة النظام الاقتصادي في البلد، ففي النظم الرأسمالية تتم تعبئة الفائض الاقتصادي عن طريق الادخار الاختياري أو عن طريق الضرائب . وقد أظهرت الدراسات أن هنالك خمس قواعد رئيسة للنظام الضريبي في موضوع الفائض الاقتصادي ، وهي (العركوب ، ١٩٩٣ ، ٤٨) :

- إن اكتشاف الفائض وتوجيهه نحو الاستثمار يعد من الوظائف الرئيسة التي تمارسها الضريبة ، وكذلك فإنه من المناسب جعل كل شخص يساهم في هذه الضريبة استناداً إلى قابليته على الإسهام في التنمية الاقتصادية وهذه القابلية يمكن أن تقاس باعتبارها تمثل ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي يعود إليه وغير المستخدم في الاستثمار الانتاجي .
- يحتوي دخل الفرد على فائض اقتصادي إذا زاد دخل الفرد عن المستوى الذي يحتاجه للحفاظ على الحد الأدنى للاستهلاك الضروري .
- يجب على الضريبه ان تعبئ الزيادات في الفائض الذي يظهر كنتيجة للجهود التنموية ولاسيما في مراحلها الاولية .
- مبدأ المرونة الدخلية للضرائب ، فكلما ارتفع الدخل وجب ان تزداد حصيلة الضريبة في إجمالي الدخول . إذ يجب فرض الضريبة على السلع التي تتمتع بمرونة طلب عالية .
- مبدأ العدالة ، بما أن الضريبة تستخدم وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية فان قاعدة العدالة يجب أن تشمل مختلف السكان ،ومما لاشك فيه ان هدف السياسة الضريبية الرئيس سيكون الكشف عن الممولين الذين يملكون مصادر الفائض الاقتصادي والعمل على تعبئته دون المساس أو التأثير سلباً في عملية توليد هذا الفائض من جهة والحد من التفاوت بين مستويات الدخول والمستويات الاستهلاكية المختلفة من جهة أخرى .

ولذلك فإن السياسة الضريبية تكون مكلفة أساساً في البحث عن الفائض الاقتصادي المتولد والاستحواذ عليه وتعبئتة من اجل التنمية الاقتصادية . إن طريقة الاستغلال الامثل للفائض الاقتصادي الممكن وتحقيق المحتمل هو العقبة التي تواجه النمو الاقتصادي السريع .

خامساً. أثر السياسة المالية في الاستثمار

للاستثمار أهمية لاتقل عن أهمية الاستهلاك ، ولقد اثبتت العديد من الدراسات أنه من العوامل المهمة وراء التقلبات الاقتصادية ، لذا فإنه من الاهمية بمكان دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه ، ليس فقط لأنه العامل الثاني المحدد لمنحنى الطلب الكلي ، بل لأهمية الدور الذي يؤديه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل (الوزني ،٢٠٠٢، ٨٣).

وعن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار ، ففي البلدان المتقدمة اقتصادياً نجد أن متوسط الدخل مرتفع ، يولد تدفقاً كبيراً لمدخرات الافراد ومدخرات الاعمال ، ومن ثم فإن السياسة المالية . فيما يتعلق بالاستثمار تتجه بدرجه كبيرة إلى الحد من مساس الضرائب بالحوافز التي تدفع هذه المدخرات إلى التوجه نحو الاستثمار الانتاجي . وتسعى السياسة الضريبية في توافق مع سياسة الانفاق العام لمقابلة التقلبات في مقدار تكوين رأس المال وآثار هذه التقلبات التي تتمثل في عدم استقرار الاقتصاد ككل .

أما بالنسبة للسياسة الضريبية في البلدان النامية التي تركز على الضرائب غير المباشرة فهي تؤدي دوراً ايجابياً في عملية تكوين رأس المال وعملية التغيير في الأساليب الفنية للانتاج ويرجع السبب في ذلك إلى تدني مستويات الدخل والادخار واللتان تشكلان المصدر الأساس في تكوين رأس المال (سلام ،١٩٧٩، ٣٨).

كذلك تؤثر بعض الضرائب في إجراء تغيير على الطرق المتبعة في استثمار الأموال المدخرة ، فلو فرضت ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية لدى البنوك فانها تؤدي إلى اكتناز هذه الأموال أو قد تؤدي إلى إستثمارها في مشروعات انتاجية . ولو فرضت ضريبة على الأرباح غير الموزعة لدى شركات المساهمة بصورة يكون سعرها أعلى من سعر الضريبة على أرباح الاسهم فإنها ستؤدي إلى اتجاه هذه الشركات نحو تقليل الأموال الاحتياطية لديها . الامر الذي يترتب عليه تحويل هذه الأموال من الاستثمار المعتاد في مجالها الخاص إلى الإستثمار في مجالات أخرى من الاقتصاد المحلي (الواسطي، ١٩٧٣ ، ٢٩٠).

أما بالنسبة لدور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي فعن طريق منح الحوافز للمستثمر الأجنبي وهي تلك الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المستثمر وتوفير قدر معقول من راس المال الاجتماعي مثل الطرق والمساكن ووسائل النقل ، او عن طريق فرض

الرسوم الكمركية على الواردات من السلع المماثلة لما تنتجه مشروعات الاستثمار الاجنبي . وتمنح الحوافز المالية للاستثمار الاجنبي على وفق المبررات الاتية (الطلحة، ١٩٩٩ ، ٣٩):

١. وجود عجز في رؤوس الأموال بالنسبة للحاجة اليها على مستوى العالم المتقدم والنامي .
٢. قلة الاراضي واختلاف الثقافة بين المستثمر والعامل الوطني يؤكدان ضرورة منح الحوافز لاجتذاب المستثمر الاجنبي .
٣. التنافس بين الدول النامية لاجتذاب رؤوس الأموال المستثمرة.

مما سبق يتضح ان ضعف المصادر الداخلية في تمويل الاستثمار ومن ثم تحقيق معدلات النمو المخططة للاقتصاد محكومة بظروف خارجية لا تملك الدولة سلطات كافية للتحكم فيها ، فقد تخضع المساعدات الخارجية لاعتبارات سياسية واقتصادية وهي عرضة للقطع المفاجئ ولاسباب غير اقتصادية في أغلب الأحيان . ولكن لابد من مراعاة حقيقة أساسية ومهمة وهي أن أي جهد حقيقي من أجل التنمية يجب أن يكون مرتكزاً على المصادر المحلية بشكل أساس مع الاستعانة بالمصادر الأجنبية إذا لزم الامر لتعزيز المصادر المحلية وتكملتها في حالة وجود فجوة في الادخار المحلي أو النقد الأجنبي .

سادساً. أثر السياسة المالية في البطالة

تمثل مشكلة البطالة نقطة ضعف سياسي نظراً لما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسلوكية، هذا فضلا عن ما لها من اثر في هدر الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية. ولهذا تعكس مشكلة البطالة تشوهات في كل من جانبي العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية. وهكذا تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية ، كوجه اخر لسوء توزيع او تقسيم العمل الاجتماعي وسوء توزيع الدخل والثروة على المستويين المحلي والعالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

إن البطالة ناجمة عن تقدم العلم والتقنية ، أي تقدم وسائل الإنتاج ، إذ أن استخدام وسائل إنتاج أكثر تقدماً يؤدي بصورة إجمالية إلى زيادة الانتاجية ، ومن ثم إلى خفض كمية العمل اللازم للإنتاج وخلق فائض من الوقت ، وقت الفراغ الذي يمكن تخصيصه لاغراض أخرى . هذا أصلاً أحد الاهداف الرئيسة للتقدم التقني ، وهو يؤديها بنجاح تام . أما ما هو مصير هذا الفائض من الوقت الذي يحرره التقدم التقني من عملية الإنتاج . فتلك هي المسألة . وهذه المسألة ليست من مسؤولية التقدم التقني ، وانما هي من مسؤولية النظام الاجتماعي ، ومن مسؤولية الإنسان العامل ذاته ، فهما اللذان يقرران مصير هذا الفائض وماذا نفعل بهذا الفائض ؟ تلك هي المسالة الجوهرية التي تحددها مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ،" أي النظام العالمي " فأما ان يستخدم كتلة الوقت الفائض لخير الانسان والبشرية ، فيكون نظاماً

اجتماعياً جيداً ، تقدميا، يمثل مصالحها تمثيلاً صحيحاً أو على العكس من ذلك ، يستخدمها لأغراض أخرى غير نافعة أو ضارة ، ويكون عندئذ نظاماً اجتماعياً سيئاً لا عقلانياً ، وبالياً . وهذا بدوره يؤدي إلى تحويل الفائض إلى بطالة (هيلان ، بدون تاريخ ، ٨-١١) .

يشير آرثر آكان (Arther Okun) إلى أن كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة (٢%) يقابله زيادة مقدارها (١%) في معدل البطالة . فمثلاً اذا تراجع الدخل القومي أو بمعنى آخر الناتج المحلي الحقيقي في سنة ما بنسبة (٦%) فإن البطالة ستزداد في العام نفسه بنسبة (٣%) . وعليه فإن قانون آكان يربط بجلاء بين امكانات النمو الحقيقي في بلد ما وانعكاسات ذلك على مستوى التشغيل في ذلك البلد . فالمعروف أن تراجع الناتج القومي سيعني انتاجاً أقل، والأخير يعني وجود بطالة ، وكلما كان التراجع كبيراً في الناتج كلما انعكس ذلك بجلاء على مستويات البطالة في المجتمعات (الوزني، ٢٠٠٢ ، ١٩٢).

وتتراوح معدلات البطالة في البلدان الصناعية عام ١٩٩٥ حول (١٠%) من حجم قوة العمل وبحدود (٣٥ مليون عاطل) ، وترتفع النسبة احياناً إلى اكثر من ذلك ، نحو (١٣%) في ايرلندا ، و(٢٣%) في اسبانيا ، و(١٧%) في فنلندا . وعلى الصعيد العالمي ثمة (١٥٠) مليون عاطل عام ١٩٩٨ ونحو (٩٠٠) مليون يعملون جزئياً ،ويتزايد عدم الأمان في العمل اذ ان جزءاً كبيراً من العمالة هو بشكل مؤقت حتى يتعرض للتسريح في أي وقت نحو(ربع العاملين في انكلترا) . أما في العالم الثالث فإن نصف العمالة تقريباً في القطاع غير المنظم ، أي القطاع الحرفي (هيلان ، بدون تاريخ ، ٥) .

يعتقد النقديون بأنه خلال حالات الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في عقد الثلاثينيات في القرن الماضي فان السياسة المالية يجب أن تستخدم لزيادة مستويات الطلب الكلي والتشغيل . إذ أن معدلات الفائدة الواطئة جداً من الناحية المثالية ترتبط مع حالات الكساد الكبير . ومن خلال منحنيات IS – LM فان سياسة مالية توسعية تنقل او تحول منحنى IS إلى اليمين سوف تولد زيادة في الطلب الكلي مساوٍ تقريباً للزيادة المتوقعة او المتنبأ بها بواسطة المضاعفات المستخدمة في تحديد الدخل ، إذ أن الشرط واضح من خلال الشكل الآتي (١-٤) :

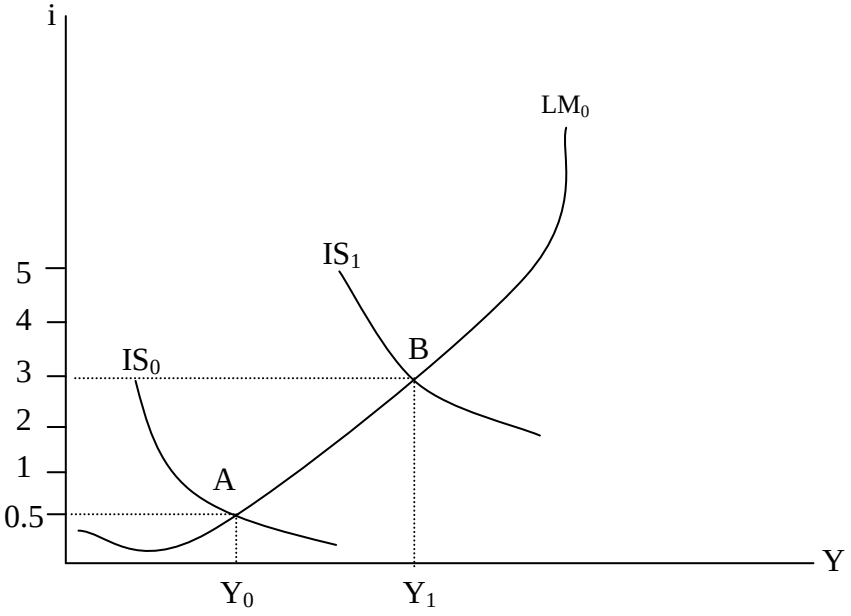

الشكل (١-٤)

السياسة المالية التوسعية من خلال منحنيات IS – LM

Source: Glahe Fred, 1985, Macro Economic Theory and Policy, 3rd.ed., London, Student Toronto, 475.

قبل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإن معدل الفائدة هو ٠,٥ % ومستوى الطلب الكلي هو y_0 كما هو موضح من خلال التقاطع لمنحني IS مع LM عند النقطة (A).

الآن نفترض بأن الانفاق الحكومي قد ازداد إلى نقطة بحيث ان المنحنى IS انتقل إلى اليمين من IS0 إلى IS1 . فضلاً عن ذلك ستحقق افتراضات من أن مستوى السعر لا يرتفع ومن ثم فان الكمية الحقيقية من النقد هي ليست مخفضة . لهذا فان تقاطع IS_1 مع LM_0 عند النقطة (B) يحدد المستوى الجديد للطلب الكلي الإجمالي Y_1 في هذا المثال فإن الطلب الإجمالي والدخل الوطني يزداد من Y_0 إلى Y_1، وأن السياسة المالية هي فعالة ومؤثرة في تخفيف البطالة (R. Glahe, 1985, 475-476) .

ويعدّ كينز السياسة المالية بجانيبها السياسة الانفاقية والايرادية اهم الادوات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة .اذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة – في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي عن ان يصل إليه بمفرده الأمر الذي يلزم معه تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال اللازم وجوده للوصول بالاقتصاد إلى هذا المستوى المرتفع من التشغيل ، يتم ذلك عن طريق الانفاق العام على الاستثمار ، وهو ما يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن ثمَّ زيادة العمالة (دويدار ، ١٩٨٥، ٣٦٩). إذ يعد الإنفاق الكلي على أنه المتغير الاقتصادي الهام الذي يمكن من خلاله التحكم في مستوى التوظف بصورة فعالة . فإذا كان الانفاق الكلي متدنياً ، فإن ناتج المنشآت من سلع وخدمات سوف يكون متدنياً

هو الآخر والأمر كذلك بالنسبة لمستوى التوظف . أما إذا كان الإنفاق الكلي عند مستوى مرتفع ، فإن الناتج سوف يكون مرتفعاً ومن ثمَّ مستوى التوظف. وعندما يكون مستوى التوظف منخفضاً ، فلن تكون هناك أمام السلطات العامة من وسيلة فعالة ، ومعروفة في الوقت الحاضر ، سوى الارتفاع بمستوى الانفاق الكلي . ومن ثم إذا حاولت السلطات العامة تحقيق هذا التوظف الكامل ، فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الانفاق الكلي .

وقد يمكن لأي عدد من المتغيرات الاقتصادية أن يمهد السبيل إلى التغيير في الانفاق الكلي ، أما من خلال زيادة الانفاق مباشرة كما في حالة الزيادة في الانفاق الحكومي وأما من خلال استحالة الزيادة في الانفاق الخاص بتوفير الحوافز الضريبية الخاصة أو بتغير اسعار الفائدة (عمر ،١٩٨٨، ١٥٢) .

وبذلك يلاحظ أن السياسة المحققة لهدف القضاء على البطالة تتمثل في زيادة الانفاق لابد أن تؤدي إلى المزيد من التضخم ، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى التوظف الكامل .

خامساً. أثر السياسة المالية في التضخم

تتعرض الدول على اختلاف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم لدرجة أصبح معها لصيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية . فالاقتصاد الرأسمالي وهو يستهدف التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية يتعرض للتضخم ،ومن ثم يحرص على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق مستوى عال من التشغيل فقط . أما بالنسبة للاقتصادات النامية فانها تتعرض للتضخم ليس فقط لعدم مرونة هيكلها الانتاجي او تنوعه ، بل كذلك لارتباطها عضوياً بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم من خلال علاقة التبعية التي تكاد تكون كاملة مع هذا الاقتصاد . ومن ثم يكون من اليسير تصدير التضخم منهم إلى تلك الاقتصادات النامية (النجار، ١٩٨٢ ، ٣٥١-٣٥٢).

لذلك فلم تكن مشكلة التضخم من المشاكل المستعصية الحل في كثير من دول العالم التي كانت منها ، بل أن أغلب الاقتصادات في العالم قد اصبحت تتعايش معها لدرجة أن الاقتصادي (فيلبس) قد قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية ، وأضاف لذلك من أن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضرورية لإدامة العجلة الاقتصادية واستمرار تحريكها .

يمكن الجزم أن آفة التضخم الاقتصادي لم تنجُ منها اية دولة في العالم ، بغض النظر عن درجة تقدمها أو تطورها الاقتصادي ، وبغض النظر عن درجة الرفاهية التي ينعم بها مواطنيها وعن درجة الفائض المالي ، الذي يتمتع به ميزان مدفوعاته ، الا ان الشيء الذي تختلف فيه دولة عن دولة في هذا المجال ، هو درجة وحجم التضخم الذي تعاني منه ، والاسباب الكامنة وراء كل نوع من أنواعه . إذ أنه في اوقات التقدم والنمو الاقتصادي للعديد من

الدول كانت مصحوبة بتضخم بسيط ،وهناك دول اخرى كان لديها تضخم زاحف خرج عن السيطرة خاصة في اوقات الحروب وتحول إلى تضخم جامح ، فالتضخم في المجر الذي حدث في عام ١٩٤٦ تجاوز كل حالات التضخم المعروفة ، اذ اصبح الدولار الامريكي يساوي (٣×١٠^٢٢) من البنجوس (وهي العملة المستخدمة انذاك) ، وفي المانيا ، اذ كان صندوقاً لازماً لحمل النقود إلى محل البقالة من الصندوق اللازم لحمل البضائع التي تشترى بهذه النقود ، وكذلك في اليابان ارتفعت الاسعار (١١٦) مرة في سنة ١٩٤٨ عما كانت عليه سنة ١٩٣٩ .

أما في فترة الثمانينيات من القرن العشرين ، فإن المعلومات الاحصائية والتاريخية تشير إلى ان البلدان النامية تعاني بشكل عام من ارتفاع الاسعار على الرغم من تفاوت حدة هذا الارتفاع من بلد إلى اخر حسب الظروف الداخلية لكل بلد والعوامل الخارجية المحيطة به، ففي سوريا بلغت نسبة التضخم عام ١٩٨٤ بحدود (١٤,٢%)،وفي مصر بلغت النسبة (١٧%) لنفس العام قفزت إلى (٢٢,٥%) عام ١٩٨٦ ،وكان ذلك بسبب الضغوط التضخمية التي ولدتها زيادة حجم السيولة المتآتية من خارج البلاد على شكل مساعدات او قروض او تحويلات العاملين (الاعظمي ،٢٠٠٠، ٧٦ –٧٨). توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التضخم وهي :

١. إن الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاجية .
٢. في كثير من الاحيان هناك تحرك تصاعدي في الاسعار على الرغم من وجود قدر ملموس من البطالة ، وقد أطلق على هذه الحركة التصاعدية لولب الأجور والأسعار (عمر،١٩٨٨، ١٥٣).
٣. قد ينتج التضخم عن خلل في البناء الاقتصادي نتيجة لعدم التناسب في النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٤. التضخم قد ينشأ عن بعض نواحي السياسة الاقتصادية مثل سياسة النقود الرخيصة (انخفاض أسعار الفائدة يزيد من الميل إلى الاقتراض)، وسياسة التمويل بالعجز (لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي) ، أو الإصدار الجديد .
٥. قد ينتج التضخم عن العامل السكاني إذا صاحب زيادة الكمية في حجم السكان تناقص في عدد السكان النشطين ، وهذا يعني أن هناك طاقة إنتاجية بسيطة تتحمل عبء اشباع طاقة انسانية متزايدة (الحجار، ١٩٩٩، ٢٢٦).

تستخدم السياسة المالية الانكماشية ، في فترة التضخم النقدي من أجل تخفيض الطلب الكلي وغلق الفجوة التضخمية . وسيتطلب ذلك تخفيض الانفاق الحكومي ، أو زيادة الضرائب أو كليهما . وإذا كانت الموازنة في حالة توازن ، فستتطلب السياسة المالية الانكماشية اتباع سياسة

تحقيق الفائض في الموازنة ، طالما أن الإيرادات الحكومية ستتجاوز الانفاق الحكومي (الأمين ، ٢٠٠٢ ، ٢٤٧) .

لقد استعملت السياسة المالية لتقييد الطلب الكلي ، ومن ثم لمجابهة التضخم ، ولكن هذا العلاج سيكون فعالاً فقط إذا كان السبب للتضخم هو فائض الطلب . أما اذا كان التضخم قد تولد عن جانب التكلفة ، فقد تسبب قيود الطلب بطالة بدلاً من كبح التضخم ، وفوق ذلك ، تصبح المشكلة هي كبح التضخم المتصاعد المبني على استجابات الاجر لتضخم السعر القائم والمتوقع ، وهكذا فقد آثار التضخم الركودي شكوكاً حول فعالية الأساليب التقليدية للسياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار . وتظل زيادة الضرائب أو تخفيض الانفاق مفيدة في كبح التضخم ولكن ستعتمد التكلفة الناتجة مقومة بالناتج المضحى به أو البطالة على طول الفترة ضرورية لوقف التضخم ، وفوق ذلك تعتمد الآن آثار السياسة على فجوات الاستجابة المتعددة، فتغيرات السياسة قد تصبح فعالة في وقت متأخر جداً وبعد أن تنتهي الحاجة إليها ، وعندئذ تكون خسارة (موسجريف، ١٩٩٢ ، ٣٣ ، ٤٣٨) .

وعلى هذا الاساس فقد ادى الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز مع غياب المستلزمات والشروط المؤسسية الملائمة للتمويل ، لابد لها من ان تؤدي إلى الاخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي وتقوض فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال تعطيل عجلة التراكم الراسمالي والدخول في اخفاقات النمو والتنمية الاقتصادية .

١-٣ العرض المرجعي

حظـيَ موضـوع اثـر السياسـة الماليـة فـي النمـو الاقتصـادي باهتمـام كبيـر مـن قبـل الاقتصاديين والماليين عبر مجموعة من الدراسات والبحوث سواءً فيما يخص ألية العلاقة بينهما أو انماط السببية من السياسة المالية إلى النمو وبالعكس . وبناءً على ذلك فاننا نضع مجموعة من الدراسات على وفق الاتي :

١. قدّم طلال محمود عزيز في عام ١٩٨٢ دراسة بعنوان (الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق) وتعد الضرائب الكمركية احدى ادوات السياسة المالية التي تساهم في احداث اثار مرغوبة او الحد من الاثار غير المرغوبة ويمكن تلمس اثارها في مجالات الانتاج والاثمـان والتوزيـع والاسـتهلاك ومـن هنـا تبـرز اهميـة السياسـة الماليـة بعامـة ، والسياسـة الضريبية . ولاسيما لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد غطت الدراسة المدة الممتدة بين ١٩٥٦ – ١٩٧٩ . وانصب هدف البحث في محاولة استكشاف العلاقة بين الضرائب الكمركية والتنمية الاقتصادية في العراق من خلال تحليل أ ثارها وتقييم دورها في قطاعات الاقتصاد القومي .

افترض الباحث بأن الضرائب موضوع البحث تساهم مباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في العراق .وقد اظهرت الدراسة في جانبها التجريبي زيادة الدور التمويلي لايرادات هذه الضرائب خلال المدة ١٩٥٦ –١٩٦٧ في حين تراجع ذلك خلال المدة ١٩٦٧ – ١٩٧٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الاهمية النسبية لايرادات هذه الضرائب في الميزانية الاعتيادية اذ انخفضت من (٣٠,٤%) في عام ١٩٥٦ إلى (٨,٧%) في عام ١٩٧٩ .

٢. عرض عبد الكريم طاهر مهدي في عام ١٩٨٤ دراسة بعنوان (النظم الضريبة ودورها في سياسات الانماء الاقتصادي مع التركيز على العراق) ،تناول فيها الدور الذي يمارسه النظام الضريبي في مجمل النشاط الاقتصادي وبخاصة في رفد عملية النمو الاقتصادي والتسريع بها .

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن في دراسة الوظائف التي تؤديها النظم الضريبية عبر السياسات الانمائية التي تتبعها الدول في مختلف النظم الاقتصادية .اذ افترضت الدراسة بأن مرحلة النمو والتطور هي معيار دقيق لتصنيف النظم الضريبية ومن ثمَّ فان طبيعة وبنية النظام الضريبي لابد ان تكون متفقة مع المرحلة التي يعيشها اقتصاد البلد . واستنتجت الدراسة ان مرحلة النمو تمثل معياراً دقيقاً واساسياً للتصنيف بين النظم الضريبية إلى جانب العامل السياسي والايدولوجي. وهو ما يؤكد واقعية الافتراض الذي اعتمدته الدراسة في تصنيف النظم الضريبية . وبما ان السياسة الاقتصادية في مختلف النظم الضريبية تعبأ لدعم عملية النمو

الاقتصادي واستمرار تطوره فلا بد والحالة هذه ان يكون للسياسة الضريبية دور متميز في هذا المجال ولاسيما في الدول النامية التي تسعى بكل جهدها نحو الاسراع بتنمية طاقتها الانتاجية .

٣. قدّم (Alfred Griener) في عام (1998). بحثاً بعنوان "السياسة المالية في نموذج النمو الداخلي مع الإنفاق الحكومي الانتاجي "اذ يهدف هذا البحث إلى تحليل اثار السياسة المالية على النمو في الأجل الطويل ، حيث أن نمو حصة الفرد من الدخل تأتي من زيادة الانفاق الحكومي الانتاجي في حين أن الانفاق الحكومي غير الانتاجي (الاستهلاك أو التحويلات) تعمل دائماً على تخفيض معدل النمو ، بينما ينتج عن زيادة الضريبة على الاستهلاك ارتفاعاً في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار العام. ومن ثمَّ كيفية الملاءمة بين نسبة النمو المتوازن والتغيرات في الثوابت المالية مثل نسبة الضريبة او مبلغ الاعانة المالية الخاصة بالاستثمارات المدفوعة لكل وحدة من الاستثمار الخاص والزيادات التي تحصل في الاستهلاك العام ، ومن ثم التمييز بين اثار كل من ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك في متغيرات الاقتصاد الكلي ومن ثم في النمو .

لقد عرفت الدراسة بأن رأس المال العام يعكس بدوره رأس مال البنى الارتكازية في الدولة ، ونرى ذلك واضحاً عند ادخال الباحث للمؤسسات العامة كالمدارس والجامعات والتي تمول من قبل الحكومة وتؤدي إلى زيادة كفاءة رأس المال البشري . حيث بين البحث بأن خزين رأس المال العام ذو تأثير ايجابي في انتاجية رأس المال الخاص .

لقد افترض الباحث وجود موازنة متوازنة في أي وقت من الاوقات،فعندما يكون الاستهلاك العام كبيراً فان ذلك يعني ان هناك استخداماً لمزيد من موارد الانفاق الحكومي غير الانتاجي ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في رأس المال للقطاع العام وهذا بدوره يقود إلى اثار سالبة على النمو الاقتصادي ، كذلك فإن زيادة المدفوعات التحويلية للافراد يؤدي إلى تحويل للموارد الحكومية من الاستخدام الانتاجي إلى الاستخدام غير الانتاجي مما يترك اثراً في انخفاض النمو. ومن أجل تحقيق معدلات نمو عالية لابد من زيادة الضرائب على الدخل على الموارد المالية المستخدمة في الانفاق غير الانتاجي ويؤدي ذلك إلى زيادة القدرة لتمويل الاستثمار الانتاجي العام المشجع للنمو الاقتصادي.

وقد استخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار المتجه (VAR) في بناء وتقدير وتحليل نموذج الدراسة في محاولة لإثبات فرضية البحث من عدمها .

واستنتج الباحث من الدراسة بانه عندما يكون عرض العمل غير مرن فإن إعادة تخصيص الموارد من الاستخدامات الانتاجية إلى الاستخدأمات غير الانتاجية من شأنه أن يخفض معدل النمو، كذلك فان الحكومات ذات الاعانة الاجتماعية العالية عليها أن تفرض

معدلات ضريبية أعلى من الحكومات ذات الاعانة الاجتماعية المنخفضة بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو .

٤. في عام (1998) انجز (Massi Milano Marzo) دراسة تحت عنوان "السياسة المالية وخدمات النمو " انطلقت هذه الدراسة في الجدل الدائر حول عدم التقارب في معدلات النمو بين اقتصادات العالم المختلفة في الفترة الاخيرة وكذلك القضايا المتعلقة بالنمو طويل الأجل بدءاً من المساهمات الأولى لكل من (Robert Lucus, 1988) (Romer, 1986) في نظرية النمو الداخلي.

لقد تبين من الدراسة بأن للإيرادات الضريبية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي ، فضلاً عن أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ناجم عن الإنفاق الاستثماري العام والنفقات التحويلية .

إن الدراسة كانت قد افترضت بان السياسات المالية غير المتجانسة المعتمدة من قبل البلدان المختلفة وكما اوضحتها احدث الادبيات أهمية كبيرة في اختلاف معدلات النمو ، وأجرت هذه الدراسة مسحاً لبعض النتائج الحديثة الأكثر أهمية عن السياسة المالية والنمو ، وفي ضوء الكم الهائل من الأدبيات ، فقد ركز هذا المسح على حالة الاسواق التنافسية غير التامة . وتوضح إن عدم تجانس النتائج والاراء المطروحة في الأدبيات يعتمد وبدرجة بالغة على افتراض معين للنموذج الرئيس ، ويكون ذلك منعكساً أيضاً على تحليل الضريبة .

٥. عرض مجموعة من الباحثين وهم (Roldan Oscar Rubio-Bojo , Carmen Diaz) في عام (1999) دراسة بعنوان " السياسة المالية والنمو في أسبانيا" وهدفت الدراسة إلى تقديم تقييم جديد لتأثيرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي ، إذ أن ظهور نظرية النمو الداخلي قد قادت إلى موجة من البحوث النظرية والتطبيقية الهادفة إلى مناقشة سلسلة واسعة من القضايا المرتبطة بتجربة بعض البلدان في مسائل تقارب مستويات الدخل بمرور الزمن او تأثير الكثير من العوامل المختلفة التي من المفترض ان تؤثر في النمو .

وقد استخدمت الدراسات الاسلوب التجريبي لسلسلة زمنية امتدت من ١٩٦٧ إلى ١٩٩١، ومن خلال طريقة (VAR) ، حيث تمّ استخدام بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة ، والإنفاق العام ولاسيما على دور استثمار القطاع العام والتحويلات الشخصية على افتراض ان تلك النفقات تؤثر بشكل بالغ على عملية الإنتاج . ولذلك تم جمع بيانات من ١٧ مقاطعة .

تفترض الدراسة بأن أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشدة في عملية الإنتاج (أي رأس المال العام والتحويلات) تكون مندمجة في دالة الإنتاج سواء بصورة مباشرة عن طريق رأس

المال المادي للقطاع العام او بصورة غير مباشرة عن طريق المدفوعات التحويلية ولاسيما بالنسبة للإعانات الخاصة بالمستثمرين مثلاً .

واستنتجت الدراسة الدور المهم الذي لعبه رأس المال العام المناسب للنمو الاقتصادي وذلك لأنه يعكس بدوره التأثير الموجب للاستثمار العام على النمو ، إلى جانب التأثير الموجب للمدفوعات التحويلية لكن بالنسبة للمناطق الاكثر فقراً فقط .

٦. في عام (2001) جاءت الدراسة الموسومة " دور السياسة المالية في اعادة انعاش النمو للاقتصاد الهندي " وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر في هذه المسالة ، الا ان عجز الميزانية عدَّ المؤشر الرئيس للموقف الكلي للسياسة المالية وهنا تمّ اعتماد تحليل انحدار المتجه (VAR) لغرض بناء وتقدير النموذج المستخدم . وقد اختارت الدراسة المدة (١٩٧٠-١٩٩٩) لغرض القيام بالتحقق من الفرضية من عدمها ، وحول أثر العجز المالي على النمو يمكن تشخيص طرق بديلة ومختلفة ، وحسب تقليد المدرسة الكلاسيكية الحديثة يمكن ان تؤدي زيادة في الاستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى تقليل المدخرات الوطنية العامة الناتجة عن سعر الفائدة المرتفع في اقتصاد مغلق وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف الاستثمار والنشاط الاقتصادي برمته . وفي اقتصاد مفتوح ينعكس العجز المالي الكبير في تدفق رأس المال العالمي ، إذ أن التقييم الحقيقي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وإلى تخفيض النشاط الاقتصادي ، وفي كلا الحالتين يؤدي العجز المالي إلى تخفيض الاستثمار، فالانخفاض في الاستثمار وتراكم الديون الخارجية لها مضامين معاكسة على الناتج المستقبلي .

واستنتجت الدراسة الأثر السلبي لنظام فرض الضريبة على النمو ، حتى أن الزيادة في الموازنة في نفقات الحكومة تعمل على انخفاض نسبة النمو على المدى الطويل ، إذ أن دور السياسة المالية سوف يتأثر نتيجة لذلك . كما أن هذا النموذج من الضرائب على الاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى زيادة في حلقات العمل. والانفاق الحكومي على التربية الممول من قبل الضرائب سوف يدعم النمو الاقتصادي. في حين ان ارتباطاً سلبياً ومهماً بين عجز الميزانية والنمو وإن هذا الترابط ليس قوياً جداً .

٧. في عام ٢٠٠٢ قدم كل من حسين علي بخيت وحمدية شاكر مسلم بحثاً بعنوان "العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥". وافترضت الدراسة بأن هناك علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق . ومع أن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي) يمكن تحديدها عن طريق قياس معاملات الارتباط ، إذ يمكن التمييز بين ما هو سبب وما هو نتيجة من الناحية الاقتصادية .

واستنتجت الدراسة بأن معدلات نمو النفقات الحكومية كانت تفوق معدلات نمو الناتج المحلي ، مما أدى إلى دفع الاقتصاد العراقي لتجاوز حدود طاقته الانتاجية القصوى ثم التخلف العام عن مستوى الطلب ، مما جعل الاقتصاد العراقي مكشوفاً للضغوط التضخمية وميل الاسعار نحو الارتفاع فاقتضى ذلك استخدام طرق شتى سعياً لسد فجوة فائض الطلب بالاستيراد على سبيل المثال .

٨. في عام ٢٠٠٢ أنجز كل من (Khalifa H. Chali & Naief H. AL-Mutairi) دراستهما الموسومة "الانفاق الحكومي في نموذج متحرك للنمو التبعي مع التطبيق على دولة الكويت" ، لقد افترضت الدراسة بأن الانفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية على الاقتصاد من خلال الطلب الكلي، بينما يؤثر الاستثمار الحكومي على الاقتصاد من خلال العرض الكلي ، وقد استندت الدراسة إلى منهج كمي يعتمد أسلوب (VAR) في بناء وتقدير النموذج .

إن هذا البحث يوسع نموذج (Barro ،1995) للنموالداخلي ويحاول ان يتحقق جزئياً في التفاعل السببي بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة الكويت خلال المدة ١٩٦٩-١٩٩٩ . ومن أجل ذلك فإن نمو الناتج الكلي فضلاً عن رأس المال العام والخاص والانفاق الاستهلاكي الحكومي يكون ذو نمو داخلي . إن قوة النموذج تكمن في قدرته على السيطرة على العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات .

واستنتجت الدراسة إلى أن الحكومة تؤدي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي مع دين الحكومة المتراكم خلال الاعوام العشرة الماضية من القرن الماضي وفي عام ٩٩٩ /٢٠٠٢ وصل العجز الحكومي إلى ٢,٣% من GDP، وان سياسة مالية ناجحة تهدف إلى السيطرة على عجز الميزانية وتعزيز القطاع الخاص يقوم على طبيعة العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والاستثمار الخاص ، وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي حيث ان الحكومة باستطاعتها السيطرة على عجزها دون الحاق أي ضرر بعملية النمو وذلك من خلال تقليل نفقاتها في مجال الاستهلاك .

٩. قدّم كل من (Norman Gemmell & Kneller Richard) في عام (2003) بحثاً بعنوان "السياسة المالية والنمو الداخلي في أوربا" اذ تبنت الدراسات الحديثة إطار (Barro ، 1990) في تحليلها لأثر السياسة المالية (الضرائب والنفقات العامة وحالات عجز الموازنة) في النمو الطويل الأجل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للتمييز بين النفقات الانتاجية وغير الانتاجية .

ويفترض الباحثان بأن تاثيرات النمو للبلد الواحد للتغيرات الحقيقية في الضرائب والنفقات وحالات العجز تبدو قابلة للتصديق عند حوالي – ٠,٣ إلى + ٠,٣ من النقطة المئوية في السنة

وباستخدام أسلوب (VAR) في الجانب التجريبي للدراسة . واستنتجت الدراسة بأن التغيرات في حصة الضرائب الشاملة او حصة الانفاق في إجمالي الناتج الداخلي أو فائض / عجز الموازنة السنوية لاتكون أدلة جيدة لها أن تأثيرات السياسة المالية على النمو من المحتمل أن تكون موجبة أو سالبة . كما أن حالات عجز الموازنة تفصح عن درجة عالية من النمو طويل الأجل .

١٠. أنجز كل من (Martin Zagler & Georg Durneker) في عام (2003) دراسة بعنوان "السياسة المالية والنمو الاقتصادي " وافترض الباحثان من اجل تفحص آثار سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي طويل الاجل فانه لابد من تقسيم ذلك الانفاق على إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري ، إذ يعدّ الانفاق الاستهلاكي معوقاً لعملية النمو ، في حين يعدّ الآخر معززاً للنمو الاقتصادي . يبدو من الواضح أن هذا التصنيف لم يعد كافياً طالما ان هناك انواعاً من الانفاق الاستهلاكي يتوقع دعمها للنمو الاقتصادي مثل البنى الارتكازية ونفقات التعليم والصحة في حين ان مشاريع الاستثمار التي ليس لها هدف محدد يمكن ان تخلق تشوهات من شانها ان تؤدي إلى خسارة اقتصادية .

واستنتجت الدراسة بوجود دور واضح لنفقات التعليم العام ، فإذا بقى مستوى التعليم ثابت لأي مستوى من البحث والتطوير فإن عدد التجديدات سوف تكون ثابتة أيضاً . كذلك يؤثر الإنفاق العام على التعليم في حجم العمل المقدم وذلك من خلال تأثيره علىالحالة الصحية . فالنفقات في مجال الرعاية الصحية وانظمتها يتوقع ان تعمل على تقليل الامراض وكذلك يؤدي إلى زيادة العمل . فالصحة الجيدة تعمل على زيادة قدرة العاملين للحصول على معلومات جديدة ومهارات جديدة .

١١. عرض كل من (Sugata Choch & Udayan Roy) في عام 2004 دراسة بعنوان "السياسة المالية والنمو الطويل الأجل والازدهار في تدفق الاسهم للسلع العامة " إن معدل النمو يقوم على توزيع عائدات الضرائب بين تراكم رأس المال العام وتوفير الخدمات العامة .

ولقد افترض الباحثان بأن التركيز في نظرية النمو الداخلي قد وقع على النماذج التي تظهر النمو الطويل الاجل دون اللجوء إلى التغيرات الخارجية في التكنولوجيا والعوامل الديمواغرافية ، وهذا الامر يتحقق من خلال تقديم العوائد غير المتناقصة إلى العوامل القابلة للتراكم كما هو الحال في (Romer,1989) .

وقدم الباحثان انموذجاً كان الناتج فيه يأتي من استخدام رأس المال العام والخاص والخدمات العامة والعمل . اذ تبين من الدراسة بانه عندما يمول الانفاق العام في الاقتصاد اللامركزي من خلال ضرائب الدخل المتناسبة فإن معدل النمو أو مستوى الانفاق العام كنسبة من GDP ، أو مستوى الاستثمار في رأس المال العام كنسبة من الإنفاق العام الكلي على السلع

الفرديـة تكـون جميعهـا أقـل مـن دخـل التـوازن . والنسـبة التـي تسـتخدم فيهـا رأس المـال العـام والخدمات العامة في إنتاج السلعة النهائية تكون اعلى في التوازن اللامركزي من ناحية أخرى .

ونخلد من هذا الفصل إلى أن هناك علاقة واضحة ومحددة بين النمو والسياسة المالية، وقد تكون هذه العلاقة مختلفة في رؤية التأثير بين الدراسات المعتمدة ، وكذلك هناك اختلاف في وجهات النظر في مسألة اتجاه السببية بين النمو والسياسة المالية .

الفصل الثاني

سلوكية (نمطية) السياسات المالية في البلدان النامية

لقد شهدت جميع البلدان العربية ، وبدرجات مختلفة نمواً متسارعاً في الإنفاق العام خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي ، والعامل الرئيس وراء هذا النمو في الغالبية العظمى في الإنفاق العام لهذه البلدان كان تضاعف الثروة النفطية منذ ثورة الأسعار عام ١٩٧٣ ، والتصحيحات التي طرأت على معظم أسعار السلع والمواد الأولية الأخرى . وقد جاءت هذه الثروة المفاجئة في وقتٍ كانت فيه هذه البلدان بأمس الحاجة لبناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية .

وسنعمد في هذا الفصل إلى تحليل الأنماط السائدة للسياسات المالية للحكومة في جانبي الإنفاق العام والإيرادات العامة ، وتقييم مدى ملاءمتها لتعزيز النمو الاقتصادي.

من هنا فقد قسمّ الفصل إلى ثلاث مباحث، وكما يأتي:

المبحث الأول: نظريات السياسة المالية.

آ. نظرية الإنفاق الحكومي

ب. نظرية الضرائب .

جـ. النظرية العامة للقرض .

المبحث الثاني: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في بلدان العينة.

المبحث الثالث: الهياكل الضريبية في بلدان العينة.

٢-١ نظريات السياسة المالية

أولاً. نظرية الإنفاق الحكومي

يعدّ الإنفاق الحكومي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع ، فضلاً عن أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية ، إلاّ أن حجم ذلك الإنفاق يعكس الى حدٍ كبير فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي ، وبصورة عامة يعدّ الإنفاق الحكومي مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ١٤).

آ. مفهوم الإنفاق الحكومي

يقصد بالإنفاق الحكومي المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال ممارستها لسلطة الحكم والأمر . وهناك من يرى أن الإنفاق الحكومي هو المبالغ التي تصرفها الدولة على خدمات للمواطنين ، أو لشراء سلع تمكنها من تقديم خدماتها لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ١٤) . وأياً كان مفهوم وتعريف الإنفاق الحكومي ، فإنه يمكن تحديد عناصر الإنفاق الحكومي بما يأتي :

١. الإنفاق الحكومي مبلغ من النقود

حتى نكون أمام إنفاق حكومي فلا بد أن يتخذ ذلك الإنفاق شكلاً نقدياً ، أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمات ، من هنا لا تعدّ نفقة عامة ، وهو ما اتبعته الدول سابقاً . ومثال ذلك إرغام الأفراد على العمل سخرة من دون أجر ، أو جباية ما تحتاجه عيناً من الأفراد دون ثمن ، فضلاً عن المزايا الفنية كالسكن المجاني والتغذية والإعفاء من الضرائب . وهناك جملة أسباب تقف وراء اتجاه الدولة إلى الصيغة النقدية في نفقاتها ، وهي (العلي ، ٢٠٠٢ ، ٣٦-٣٧):

- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي ، وعليه فلا يعقل أن يتعامل الأفراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل معهم الدولة بالصيغة العينية .
- يثير الإنفاق العيني مشاكل إدارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها أو محاباة الدولة لبعض الأفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك ، كما أن المزايا العينية تعدّ إخلالاً بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ، ويبدو ذلك واضحاً عندما تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية ، وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي بصورة غير مباشرة .

٢. الإنفاق الحكومي يقوم به شخص عام

تعدّ كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام شخصاً عاماً ، وهذا التحديد لجهة الإنفاق يمكننا من التمييز بين الإنفاق العام والخاص . من هنا لاتعدّ المبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع لبناء مدرسة أو مستشفى من قبيل النفقة العامة ، إذ يشترط لتكون نفقة عامة أن تخرج من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ١٦) .

إن الدولة وعند ممارستها لنشاطها العام يعتمد نشاطها هذا على سلطتها في إدارة المال العام عبر شخوصها العامة ، آخذاً بالمعيار القانوني ، أما إذا أنفقت الدولة بصفتها تمارس نشاطاً اقتصادياً مماثلاً لذلك الذي يمارسه الأفراد كقيامها بالمشروعات الإنتاجية فقد عدّها الاقتصاديون ولا سيما الفرنسيين نفقات خاصة وليست نفقات عامة مستندين في ذلك إلى التمييز بين النفقات بنوعيها (العامة والخاصة) التي تستهدف التأثير في مجرى الحياة الاجتماعية بعامة والاقتصادية بخاصة (الجنابي ، ١٩٩٩، ١٩) .

٣. الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق النفع العام

يجب أن تصدر النفقات الحكومية مصحوبة بهدف أساس هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وعلى هذا الأساس لا تعدّ نفقات عامة تلك النفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد ، ويستند الكتّاب في المالية العامة في تبريرهم لهذا الشرط على أساس أن الأفراد يتساوون جميعاً في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ، ومن ثمّ ينبغي مساواتهم في الانتفاع من النفقات العامة للدولة ، بمعنى أن تكون النفقة سداداً لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة (سهل ، ٢٠٠٠، ٢٤) .

ب. تطور النظرة للإنفاق الحكومي

يعكس الإنفاق الحكومي دور الحكومة ومدى تطورها ، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة بدأت الحكومات تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطور الإنفاق الحكومي واتسع نطاقه وتطور مفهومه ، إذ اختلفت النظرة المعاصرة للإنفاق الحكومي عن النظرة التقليدية الضيقة عنه .

١. النظرة التقليدية للإنفاق الحكومي

إن سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده لم تنجح ، إذ طالب هذا الفكر الحكومة باتباع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي ، واقتصر دور الدولة حسب رأي الاقتصادي (آدم سمث) على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل

في تأمين الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر . وقد اشتملت النظرة التقليدية على عدة افتراضات أهمها :

- ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي .
- إن الحرية الشخصية والنشاط الخاص كفيلان بتحقيق الاستخدام الكامل من خلال آلية السوق .
- المطابقة التامة بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة ، فكل إدخار يجد طريقه إلى الاستثمار والنقود عدّت وسيلة تبادل فقط .
- إن الإدخار هو العامل الحاسم للتقدم والنمو الاقتصادي .
- سيادة الاستخدام الكامل في الاقتصاد ، أي تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي .

ومن هذا المنظور يمكن القول أن النظرة التقليدية للإنفاق الحكومي غلب عليها الطابع الفني (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ١٧-١٨) .

٢. النظرة المعاصرة للإنفاق الحكومي

يعدّ الإنفاق الحكومي في ظل الفكر المعاصر من أكثر وسائل تدخل الدولة فعالية ، ولقد تعددت اشكال تدخلها في هذا المجال ، وذلك لعدة اعتبارات :

آ. اتساع نطاق الإنفاق الحكومي بحيث أصبح يشكل نسبةً مهمة من الدخل القومي .

ب. أصبح الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (سهل ، ٢٠٠٠ ، ٢١) .

جـ. أصبح الإنفاق الحكومي إنفاقاً هادفاً وذلك من خلال تحقيقه أكبر منفعة للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ، ومن ثمّ تحقيق النمو الاقتصادي ، وهذه مجتمعةً تعني رفع مستوى الرفاهية للمجتمع (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ١٩) .

وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي أداة مهمة بيد الحكومة تستخدمها لمحاربة البطالة ومساعدة العاطلين عن العمل ، ولم يعدّ لقاعدة توازن الموازنة أهمية كبيرة ، وأصبحت العبرة في التوازن الاقتصادي العام حتى لو كانت على حساب عدم توازن الموازنة (العبيدي، ٢٠٠٦، ١٩).

إن تطور نظرة الدول للإنفاق الحكومي جعلت من النفقات أداة تستخدمها الحكومات لتحقيق آثار مرغوبة وتجنيب الاقتصاد الآثار غير المرغوبة ، وهذه المهمة الموكولة للإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر تجعل منه أداة مهمة من أدوات السياسة المالية ترتكز عليها الحكومات في رسم سياساتها .

٣. تشكيلة الإنفاق الحكومي

تعبّر تشكيلة الإنفاق الحكومي عن هيكل الإنفاق الحكومي وعن التناسب في مكونات العملية الإنتاجية في القطاع الحكومي ، أي التوليفة الإنتاجية ، وتكشف هذه التشكيلة جملة من المسائل سواء ما يتعلق منها بالأولويات الحكومية أو بطبيعة السياسة العامة للدولة ، فضلاً عن المضامين الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يكشف عنها .

ويمكن عرض تشكيلة الإنفاق الحكومي من زاويتين :

آ. المنظور الإنتاجي

يركز هذا المنظور على تشكيلة الإنفاق الحكومي من ناحية إسهامها في تكوين رؤوس الأموال المادية ، أي مدى إسهامها في زيادة الثروة القومية ، وتبوب النفقات الحكومية وفقاً لهذا المنظور إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية .

ب. المنظور الاقتصادي

يعتمد هذا المنظور على الطبيعة الاقتصادية للإنفاق الحكومي ، إذ أن معرفة طبيعة الإنفاق الحكومي تساعد على معرفة آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثمّ يمكن وضع سياسة مالية تؤثر الحكومة من خلالها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين النفقات الفعلية الحقيقية والنفقات التحويلية (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ٢٥ ، ٢٦) .

ثانياً. السياسات الإيرادية

أصبح للقطاع العام دور كبير وبارز في النشاط الاقتصادي مع تطور الفلسفة التدخلية، واتساع أخذ الدول بها وبمستويات مختلفة ، فكبر حجم نفقات القطاع العام وامتد ليشمل مجالات كثيرة في النشاط الاقتصادي ، وقد اقتضى هذا بدوره ضرورة البحث عن إيرادات كافية لتغطية النفقات العامة المتنامية الحجم مع استمرار برامج التقدم الاقتصادي وما يقتضيه ذلك من مشتريات للسلع والخدمات ومدفوعات للأجور ، من هنا لا بد من التعرف على أهم المجالات التي تحصل منها الدولة على ما يلزم من إيرادات :

آ. الإيرادات من الضرائب

ب. الإيرادات من القروض

آ. الإيرادات من الضرائب

١. تعريف الضريبة

تعدّ الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات عامة واقتصاديات الأقطار النامية خاصة ، وهي صورة من صور الإدخار الإجباري المفروض من قبل الدولة ، أو

أي سلطة سيادية . فالضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من الأفراد جبراً تبعاً لمقدرتهم المالية على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من الخدمات العامة التي تؤديها لغرض تغطية نفقاتها أو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تبتغيها (الواسطي، ١٩٧٣ ، ١٦٠) .

ويتضح من ذلك أن للضريبة بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة ، ومن هذه الميزات أن الضريبة اقتطاع مالي نقدي وهذه الميزة قد اكتسبتها حديثاً ، لأن الضريبة كانت تدفع بشكل عيني ، بيد أنه وبتقدم المجتمع وتطور الأنظمة الاقتصادية وانتشار أسلوب التقدير النقدي بكل المعاملات أصبحت الضريبة تدفع بشكل نقدي واختفت الضريبة العينية بوصفها أصلاً عاماً .

والخاصية الثانية للضريبة هي أنها تدفع بصورة جبرية وليست اختيارية ، فالفرد غير مخير في دفعه لها ، بل أن الدول تقوم بجبره على دفعها بوسائل مختلفة وبالاستناد إلى القانون، مما يكسب الضريبة قوة قانونية إلزامية ، ومسألة الجبر في دفع الضريبة لا تعني أن تقوم الدولة بفرضها بصورة تعسفية ومن دون ضوابط ، فالدولة عند قيامها بفرض ضريبة يجب أن تحصل على موافقة السلطة التشريعية عليها حتى تصبح قابلة للتحصيل .

أما الخاصية الثالثة التي تتميز بها الضريبة هي أنها دون مقابل ، وهذا يعني أن دافع الضريبة لا ينتظر أن يحصل على خدمة أو سلعة مقابل دفعه وبصورة شخصية ، ومعنى ذلك أن النفع سيكون غير مباشر ويتمثل باستفادة الفرد من السلع والخدمات العامة التي تقوم الدولة بإنتاجها أو تقديمها سواء بشكل مجاني أو عن طريق دفع ثمن رمزي لبعض الحاجات التي توفرها الدولة وتقرر لها مقابلاً نقدياً ، ولكنه لا يمثل الثمن الفعلي لها وإنما جزء تتحمله الدولة عن طريق دفع الإعانة للجهة التي تقوم بإشباع هذه الحاجة بإعفائها من الضريبة أو جزء منها.

والخاصية الرابعة للضرائب فهي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام ، وهذا يعني أن الدولة عند قيامها بتحصيل الضريبة لا تتعهد بتقديم خدمة أو سلعة للأشخاص الذين قامت بتحصيل الضريبة منهم . فحصيلة الضريبة ما هي إلاّ أحد مصادر تمويل النفقات العامة ، ومن هنا تنبع خاصيتها في تحقيق النفع العام مما يجعلها في نهاية المطاف إحدى أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضاً (الصكبان ، ١٩٨١ ، ١٨٤-١٨٦) .

٢. العوامل المؤثرة في الإيرادات الضريبية

تحتل الإيرادات الضريبية أهمية كبيرة في تمويل موازنة الدولة ، فهي تسهم بشكلٍ مباشر في تمويل النفقات العامة ، من هنا لا بد من التعرف على العوامل التي تؤثر في الإيرادات الضريبية ، وتتمثل هذه العوامل بالآتي :

- متوسط دخل الفرد .
- دور السكان .
- النمو الاقتصادي .
- الاستقرار السياسي .

آ. متوسط دخل الفرد

يعدّ متوسط دخل الفرد أحد العناصر الأساسية في تحديد الإيرادات الضريبية ، كما يعدّ ركناً أساسياً من أركان الحصيلة الضريبية ، وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والإيرادات الضريبية ، ويعزى ذلك إلى (R. Musgrave, 1969, 177) أن زيادة نصيب الفرد يزيد من حجم الوعاء الضريبي ، ومن ثمّ الدخل القابل للاقتطاع الضريبي من جهة ، وزيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة أخرى (كتانة ، ١٩٩٧ ، ٦٦) .

ب. دور السكان

يعدّ حجم السكان من المتغيرات المهمة والمؤثرة في حجم الإيرادات الضريبية ، فقد نال عامل السكان لدى الكثير من الاقتصاديين أهمية بالغة لما له من أثر في رسم السياسة التنموية وللنمو السكاني تأثير في الاستهلاك والادخار ، فيتميز النمو السكاني في الدول النامية بارتفاع معدلاته ، ومن شأن ذلك أن يخلق عبئاً على الموارد المتاحة في الاقتصاد .

جـ. النمو الاقتصادي

يعبّر تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج التي تحصل نتيجة لحدوث تغيرات كمية في عوامل الإنتاج (قوة العمل ، تراكم رأس المال ، الأرض) ، وتغيرات نوعية مصدرها التقدم التقني في حالة الاستخدام الكامل ، فهو يعبّر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج ، أي أن مصادر النمو الاقتصادي هي في مضمونها عوامل الإنتاج الاقتصادي .

وتشمل مصادر النمو الاقتصادي نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة قوة العمل بزيادة مشاركته في العملية الإنتاجية ، وتزيد بزيادة عدد العاملين أو عدد ساعات العمل ، أما تراكم رأس المال فيتمثل بالزيادة الصافية في رأس المال الثابت (الموجودات الثابتة) والتقدم التقني .

د. الاستقرار السياسي

يعدّ الاستقرار الاقتصادي امتداداً طبيعياً للاستقرار السياسي ، إذ أن الاقتصاد والسياسة هما وجهين لعملة واحدة ، وفي هذا السياق يؤثر العامل السياسي واستقراره في تكوين البنية الاقتصادية المستقرة في إطار الظروف والمناخ الاستثماري والإنفاقي (كتانة ، ١٩٩٧ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٩٨).

٣. النظرية العامة للقروض

تعدّ القروض من أهم مصادر الإيرادات التي تلجأ إليها الدول لتمويل نفقاتها المتزايدة أو لتنظيم النشاط الاقتصادي وحمايته من التقلبات الاقتصادية . وتلجأ الدولة إلى القروض العامة نتيجة لعدم قدرتها على فرض ضرائب إضافية بسبب محدودية القدرة التكليفية للمواطنين أو نتيجة الخشية من الأثر السلبي المترتب على فرض ضرائب جديدة لاعتبارات سياسية أو نتيجة لرغبتها في وضع عبء تمويل الإنفاق العام في مرحلة من المراحل على عاتق جيل مرحلة قادمة .

تعريف القرض العام

القرض العام هو مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام الاستثماري والحربي عادة ، وهو دين يكتتب في سنداته أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة ، أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج ، أو الحكومات الأجنبية ، أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقاً لشروطه (فوزي ، ١٩٧٢ ، ٣٠٧) .

وأهم ما يميز القرض العام عن الضرائب ، هو أن القرض مبلغ قابل للرد بعكس الضريبة . والقرض يتميز بسرعة الحصول عليه بعكس الإجراءات المعقدة التي تحتاجها الضرائب . كما أن للقرض ميزة أخرى ألاّ وهي أن تحمل عبئه تقتسمه الأجيال المتعاقبة ، فالجيل الحاضر يتحمل فوائد القرض ، في حين يتحمل الجيل الذي يليه قيمة القرض ، فضلاً عن تمتعه بالنتائج التي ترتبت على إنفاق القرض من إنتاج سلعي أو خدمي يحصل عليها الجيلان ، مما يجعل القرض أحياناً يبدو وكأنه أكثر عدالة من الضرائب (الصكبان ، ١٩٨١ ، ٢٦٨) .

أنواع القروض العامة

تنقسم القروض العامة من ناحية مصدرها المكاني إلى قروض داخلية وقروض خارجية :

١. القرض الداخلي

وهو دين يكتتب في سنداته المواطنون والهيئات في داخل حدود الدولة المقترضة وتستطيع الدولة أن تضع شروط هذا القرض بحرية كبيرة من حيث تحديد أجله وكيفية سداده والمزايا الممنوحة للمقترضين . ويمكن عدّ القرض الداخلي نوعاً من إعادة توزيع الدخل ، إذ أن المكتتبين فيه يتخلون عن جزء من مدخراتهم ، ثمّ تقوم الدولة بعد ذلك بإعادة توزيع هذه المبالغ عن طريق النفقات العامة .

وقد تحصل الدولة أحياناً على قرض من رعاياها بفائدة ضئيلة أو من دون فائدة سوى الالتزام برد أصل القرض بعد أن تثير فيهم عاطفة الوطنية فيقبلون على الاكتتاب تأدية لواجب وطني يسهم في درء خطر يهدد بلادهم ، ويطلق على هذا النوع من القروض الداخلية أسم القرض الوطني (الواسطي ، ١٩٧٣ ، ٢٩٨) .

٢. القرض الخارجي

عندما تحصل الدولة على مبلغ القرض من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج يسمى القرض خارجياً . وتضطر الدولة إلى عقد قروض خارجية للسببين الآتيين ، هما (فوزي ، ١٩٧٢ ، ٣١٢):

آ. حاجة الاقتصاد المحلي لرؤوس الأموال مع عدم القدرة على الالتجاء الى الاقتراض من السوق الداخلية بسبب قلة الأموال فيها .

ب. حاجة الدولة للعملة الأجنبية ، تحصل عن طريق القروض الخارجية على وسائل الوفاء الدولية اللازمة لتغطية عجز الميزان الحسابي ، وتجنب أزمات الصرف أو الأزمات الدولية .

وقد ازداد إلتجاء الدول النامية الى الاقتراض من الخارج في الآونة الأخيرة من أجل تنمية مواردها وزيادة دخلها ورفع مستوى معيشة سكانها .

عبء القروض العامة

لا بد من التمييز بين عبء القروض الداخلية والقروض الخارجية ، فالقروض الداخلية تختلف في طبيعتها عن القروض الخارجية ، إذ أن الدائنين والمدينين ينتمون الى مجتمع واحد تتم في داخل حدوده جميع عمليات الدين التي تؤثر في إعادة توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، ولذلك فليس ثمة عبء نقدي مباشر للدين الداخلي ، إلاّ أنه يتضمن عبئاً حقيقياً مباشراً أو نفعاً حقيقياً مباشراً ، ويتوقف ذلك على طبيعة عمليات تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات ، أي على ما لهذه العمليات من أثر في زيادة رقعة التفاوت أو الإقلال من التفاوت في توزيع الدخول .

وفيما يتعلق بالقروض الخارجية فإن العبء النقدي المباشر يقاس بجملة المدفوعات النقدية إلى الدائنين الخارجيين لسداد أصل القرض وفوائده . كما أن العبء الحقيقي المباشر يقاس بما تتضمنه هذه المدفوعات من نقص في حجم الرفاهية الاقتصادية بالنسبة لأعضاء

المجتمع المدين . وواضح أن العبء الحقيقي المباشر يتوقف حينئذٍ على مدى مساهمة مختلف أفراد المجتمع في هذه المدفوعات النقدية المطلوبة (فوزي ، ١٩٧٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦) .

٢-٢ الاتجاهات العامة للسياسة المالية في بلدان العينة

إن النشاط المالي لا يقصد لذاته ، وإنما هو وسيلة الدولة لإشباع الحاجات العامة ، وغالباً ما تعكس اتجاهات السياسة المالية أولوية الأهداف ضمن برامج الحكومة . ويفضي اختلاف الدول في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والمالية وما تواجهه من مشاكل وتحديات إلى اختلاف السياسة المالية فيما بين الدول .

وسنستعرض فيما يأتي بعض العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر في السياسة المالية في دول العينة والتي تعدّ محددات لها .

أولاً. العوامل الاقتصادية

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في السياسة المالية لأية دولة من الدول ، وتتمثل هذه العوامل في الآتي :

١. معدل النمو الاقتصادي

يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع إلى ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، والتغير في الدخل الفردي يؤدي إلى تغير في بنود الإنفاق الحكومي ، إذ يزداد الإنفاق الحكومي بزيادة الدخل القومي ، فارتفاع مستوى دخول أفراد المجتمع تترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، والسلع والخدمات العامة ما هي إلاّ مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم . وكما ذكر (فاجنر) فإن المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات العامة يعدّ عالياً ، أي أن أفراد المجتمع ونتيجة لارتفاع دخلهم يطالبون بمزيد من السلغ والخدمات العامة أو يطالبون بمستوى جيد منها لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم ، مثل المطالبة بمستوى جيد من التعليم والصحة ومراكز الترفيه الاجتماعية وشبكات طرق جديدة ، ومن ثم ينتج عن زيادة المطالبة بمثل هذه السلع العامة نمو الإنفاق الحكومي من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة (العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ٤٢) .

ويتم تحريك النمو الاقتصادي من خلال حجم معدلات الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي ، ويمكن تمويل الاستثمار من مصدرين ، الأول : المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد القومي ، والثاني : الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها وتتمثل بالقروض والمساعدات والهبات والديون والاستثمار الأجنبي العام والخاص .

ومن الجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يحقق زيادات في الإيرادات الضريبية عن طريق فرض ضرائب على الدخل المتحقق لدى القطاعات الإنتاجية الخاضعة للضريبة من جهة ، وفرض ضرائب الاستهلاك والإنتاج المحلي من جهة أخرى ، وبتحقيق زيادة في الإيرادات

الضريبية سوف تلجأ الحكومة إلى إعادة استثمار هذه الإيرادات في مجالات التنمية المختلفة وحسب أولويات برامج التنمية في المجتمع ، أي أن العلاقة تبادلية (كتانة ، ١٩٩٧ ، ٧٨-٨٠) . ويوضح الجدول (٢-٢-١) متوسطات معدل النمو الاقتصادي بسعر السوق لدول العينة .

الجدول (٢-٢-١)

معدل النمو الاقتصادي بسعر السوق لدول العينة

السنوات / الدول	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية						
السعودية	٢٠,٧٤	١٢,٢٧	٣,٢٨	٨,١٨	٣,٨٤	٦,٨٨
الكويت	١٤,٠١	-٠,٥٨	٧,٨٠	٨,٤٠	٤,٤٤	٧,٥٠
الإمارات	٢١,٥٧	٦,٠٩	٤,٣٥	٧,١٦	٧,٠٦	٩,٦٥
قطر	١٨,٢٠	٤,٤١	٣,٦٨	٢,٩٢	٦,٦٩	١١,١٢
عُمان	١٦,٣١	٢٢,٦٦	٦,٦٢	٩,٩٤	٤,٢٢	٩,٥٧
الجزائر	١٨,٢٩	١٧,٠٢	٣,٠٥	-٤,٣٢	٦,٣٤	١,٩٧
ليبيا	١٦,٢٥	٢,٤٥	٣,٣٤	٥,١٦	١,٤٤	-٨,٣٦
الدول غير النفطية						
الأردن	٢٥,٠٦	١٥,٤٤	-٢,٤١	١٥,٨٠	٥,٦٢	٤,٥٧
سوريا	١٩,٩٤	١٦,٢٤	-٢,٧٤	٨,٦٦	١,٣٨	٦,٧٠
لبنان	١٦,١٧	٢,٠١	-٠,٠٢	٢٨,٥٤	١١,٩٠	١,٧٥
المغرب	١٣,٠٩	١١,٥٩	٧,٥٩	٣,٩٤	٥,٦٠	١,٩٧
تونس	١٣,٩٢	١٦,٢٥	٨,٣٣	٦,١٤	٦,١٤	٤,٠٣

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

- الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٦ .
- الحسابات القومية للدول العربية ١٩٩٦ .
- الحسابات القومية للدول العربية ٢٠٠٣ .

ويتضح من خلال الجدول (٢-٢-١) أن أعلى معدلاً للنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) في مجموعة الدول النفطية كانت في الإمارات ومن ثمّ السعودية ، وأدنى معدل للنمو كان في الكويت ، وخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) شهدت عُمان أعلى معدل للنمو بلغ (٢٢,٦٦%) ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وانخفاض حجم السكان ، في حين

شهدت الكويت نمواً سالباً بلغ (-٠,٥٨%) ، ويرجع ذلك إلى انخفاض أداء قطاع التشييد، إذ سجل معدل نمو سلبي ، فضلاً عن تراجع العوائد النفطية بسبب انهيار أسعار النفط بعد عام ١٩٨٢ ، في حين تراوحت معدلات النمو الاقتصادي بين (٣,٠٥-٧,٨٠) خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء المديونية الخارجية ، وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ، كذلك شهدت الجزائر أدنى معدل للنمو الاقتصادي بلغ (-٤,٣٢) ، في حين شهدت ليبيا أدنى معدل للنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ، إذ بلغ نمواً سالباً مقداره (-٨,٣٦) ، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك من (٢٧,٦) دولار للبرميل الواحد الى (٢٣,١) دولار للبرميل وانخفاض كمية إنتاجه ، أما أعلى معدل للنمو فكان في قطر ، إذ بلغ (١١,١٢) .

أما بالنسبة لمجموعة الدول غير النفطية فقد شهدت الأردن أعلى معدل للنمو خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) بلغ (٢٥,٠٦) ، ويرجع ذلك إلى زيادة كل من الإيرادات المحلية والخارجية ، فضلاً عن زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ، أما أدنى معدل للنمو الاقتصادي فقد شهدته المغرب ، إذ بلغ (١٣,٠٩) وسبب ذلك التدني هو تراجع القطاع الزراعي نتيجة الموسم الزراعي الردئ الذي تعرضت له البلاد . وشهدت لبنان أدنى معدل للنمو بلغ (٢,٠١) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ومرد ذلك هو صعوبة الحصول على المساعدات والمنح ، هذا فضلاً عن زيادة صعوبة الحصول على التمويل الخارجي . أما خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) فكانت كل من الأردن وسوريا ولبنان قد شهدت معدلات نمو سالبة (-٢,٤١) و (-٢,٧٤) و (-٠,٠٢) ، ويعزى ذلك إلى الآثار السلبية للاقتراض الخارجي والادخار السالب وعجز الحكومة عن تسديد التزاماتها نحو الديون الخارجية ، فتوقفت الدول المانحة عن تقديم قروض جديدة ، وتفاقمت المشكلة التي أدت إلى إشاعة نضوب الاحتياطيات الأجنبية في البلاد . وشهدت لبنات أعلى معدل للنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بلغ (٢٨,٥٤) ، ويرجع ذلك إلى تحسّن الحالة الاقتصادية والسياسية إلى تدفق بعض رؤوس الأموال إلى الداخل ، في حين شهدت المغرب أدنى معدل للنمو بلغ (٣,٩٤) خلال الفترة ذاتها بسبب الظروف المناخية . أما خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) فإن لبنان كانت قد شهدت أعلى معدل للنمو بلغ (١١,٩٠) وذلك متأتٍ أساساً من مواصلة لبنان ببناء هياكل البنية التحتية التي أضرت بها الحرب الأهلية ، فضلاً عن الانتعاش في قطاعي السياحة والقطاع المصرفي ، فيما شهدت سوريا أقل معدل للنمو بلغ (١,٣٨) والسبب في ذلك يعود الى سياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقها الاقتصاد السوري . وقد عاد وارتفع معدل النمو في سوريا ليبلغ (٦,٧٠) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الناتج الزراعي والنمو المطرد لقطاع

السياحة . وكانت المغرب قد شهدت أقل معدل للنمو وذلك بسبب الجفاف الذي تعرضت له خلال عام ٢٠٠٢ .

يتبين مما سبق أن الاقتراض الخارجي في الدول غير النفطية مارس دوراً مهماً في التأثير على معدل نمو الناتج سلباً وإيجاباً . أما فيما يتعلق بالدول النفطية فقد أسهمت الإيرادات النفطية في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وقد كان العكس صحيح .

٢. السكان

تحتل المسألة السكانية أهمية خاصة في معظم البلدان ولا سيما في البلدان النامية ، وذلك لعلاقتها الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأعباء التي تتركها على عاتق الحكومة ، فالزيادة في عدد السكان تؤثر على الموازنة الحكومية من خلال العرض والطلب على السلع العامة ، لأن الهيكل الجغرافي والتركيب العمري والهيكل الاجتماعي يؤدي دوراً حاسماً ومهماً في عمليات النمو الديموغرافي ، فمن جانب الطلب تؤدي الزيادة في عدد السكان الى خلق حاجات عامة جديدة ، ومن جانب العرض فسيفضي إلى تفاوت في النفقات الحكومية أو إلى فقدان المدخرات نتيجة لانخفاض حجم إنفاق الحكومة وقدرتها (Recktenwald, 1974, 116) .

ويلاحظ من الجدول (٢-٢-٢) أن أعلى متوسط لمعدل نمو السكان في مجموعة الدول النفطية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) كانت قد شهدته الإمارات ، إذ بلغ (١٢,٨٦%) ، في حين شهدت الجزائر أدنى معدل لنمو السكان بلغ (٣,٦٣%) ، وكذلك الحال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) . وشهدت قطر أعلى متوسط لمعدل نمو السكان خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) بلغ (١٠,٠٤%) ، أما أدنى معدل فكان في الجزائر التي شهدته للمرة الثالثة على التوالي وبلغ (٢,٨٢%) . وخلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) شهدت عُمان أعلى معدل للنمو بلغ (٥,٩٠%) ، وشهدت الكويت أدنى معدل لنمو السكان بلغ (-٢,٧٥%) ، ويعزى هذا الانخفاض إلى حرب الخليج الثانية . وخلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) شهدت الإمارات أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥,٢٠%) ، في حين شهدت كل من الجزائر وعُمان أدنى معدلين لنمو السكان بلغا (٢,٣٣%) و (٢,٣٤%) على الترتيب ، وشهدت الإمارات كذلك أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥,٨١%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) .

أما بالنسبة للدول غير النفطية فخلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) شهدت سوريا أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٣,٧٧%) ، أما أدنى معدل لنمو السكان فكان في لبنان ، إذ بلغ معدل نمو السكان (-٠,٢٢%) ، ويعزى هذا الانخفاض إلى الأحداث التي شهدتها لبنات خلال عام ١٩٧٦ . كما سجلت سوريا أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٣,٧٧%) خلال الفترة (١٩٨٠-

١٩٨٤) ، وأدنى معدل لنمو السكان كانت قد شهدته لبنان ، إذ بلغ معدل النمو (-٠,٥٢%) . وخلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) نجد أن أعلى معدل لنمو السكان كان في الأردن إذ بلغ (٣,٦٦%) ، في حين أن أدنى معدل كان في لبنان وبلغ معدل نمو السكان (-٠,٨٦%) . أما خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) فكان الأردن قد سجل أيضاً أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥,٩٢%) ، في حين شهدت تونس أدنى معدل لنمو السكان بلغ (٢,٠٠%) . أما خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ارتفع معدل نمو السكان في الأردن لأعلى معدل وبلغ (٣,٤٣%) ويعزى ذلك أساساً إلى عودة الأردنيين من الخارج بسبب أزمة الخليج ، في حين شهدت تونس أدنى معدل لنمو السكان بلغ (١,٦٣%) . وكذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد شهد الأردن أعلى معدل للنمو بلغ (٢,٨٤%) ، فيما شهدت لبنان أدنى معدل للنمو بلغ (٠,٥٠%) .

الجدول (٢-٢-٢)

معدل نمو السكان لدول العينة

السنوات / الدول	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية						
السعودية	٤,٨٢	٤,٢٣	٥,٣٨	٤,٣٧	٢,٨٧	٣,١٩
الكويت	٦,٥٤	٦,٧٠	٥,٣٣	-٢,٧٥	٣,٣٦	٢,١٤
الإمارات	١٢,٨٦	٧,٨٥	٧,٣٨	٥,٥٨	٥,٢٠	٥,٨١
قطر	٧,٥٦	٤,٨٢	١٠,٠٤	٥,٤٠	٤,٧٩	١,٢٤
عُمان	٤,٦٨	٤,٩٦	٤,٤١	٥,٩٠	٢,٣٤	٣,٢٥
الجزائر	٣,٦٣	٣,٢٦	٢,٨٢	٢,٣٧	٢,٣٣	٢,٣٠
ليبيا	٣,٧٨	٣,٩٣	٤,١٨	٤,٢٤	٤,٠٤	٣,٠٦
الدول غير النفطية						
الأردن	٢,٦٧	٣,٤٧	٣,٦٦	٥,٩٢	٣,٤٣	٢,٨٤
سوريا	٣,٧٧	٣,٧٧	٣,٦٠	٣,٤٢	٢,٩٣	٢,٧٠
لبنان	-٠,٢٢	-٠,٥٢	-٠,٨٦	٢,٨٦	٣,٠٦	٠,٥٠
المغرب	٢,٩٩	٣,٢٥	٢,٧٦	٢,١١	١,٨٨	١,٧٠
تونس	٢,٦٤	٢,٥١	٢,١١	٢,٠٠	١,٦٣	١,١٧

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

- الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٦ .
- الحسابات القومية للدول العربية ١٩٩٦ .
- الحسابات القومية للدول العربية ٢٠٠٣ .

نستنتج من ذلك أن الإمارات كانت قد شهدت أعلى معدل لنمو السكان خلال أكثر الفترات ، أما الجزائر فقد شهدت أدنى معدلاً لنمو السكان . ونجد في مجموعة الدول غير النفطية أن الأردن كان قد سجل أعلى معدلاً لنمو السكان ، في حين كان معدل النمو في لبنان قد سجل أدنى معدلاً لنمو السكان .

ثانياً. العوامل المالية

لقد ترتب على تغير دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة تطور النظرة لكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ، إذ لم تعُد الحكومة تنظر إلى إيراداتها نظرة ضيقة ، بل توسعت آفاقها بشكلٍ كبير ، لأن الحكومات اليوم أصبحت قادرة على الحصول على الموارد المالية .

وبالإمكان تناول العوامل المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي على النحو الآتي :

١. الإنفاق الحكومي

برز اهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بظاهرة حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، إذ أن زيادة دور الحكومة يعكس بدرجة كبيرة النمو المتزايد للطلب على الخدمات العامة . وأحد وظائف الإنفاق العام هو دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير إمكانيات الإنتاج وحفز الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد . ولقياس دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في دول العينة ، فقد تمّ اختيار متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي .

فبالنسبة لمجموعة الدول النفطية فقد شهدت السعودية أعلى متوسطاً لنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) إذ وصل مقدارها (٧٠,٠٠%) ، في حين شهدت الكويت أدنى نسبة وهي (٣٠,٤٨%) . أما خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) فقد سجلت السعودية أعلى معدل قدر بـ (٥٥,٥١%) ويعزى الانخفاض في مستوى الإنفاق العام إلى تدهور الإيرادات النفطية ، أما الإمارات فقد شهدت أدنى معدل بلغ (٣٥,٣٣%) ، وأعلى متوسط كان في عُمان ، إذ قدر بـ (٥٦,٢٤%) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ، فيما شهدت الإمارات أدنى متوسط بلغ مقداره (٣٥,٨٧%) .

وشهدت الكويت أعلى معدل بلغ (١٠٥,٧١%) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الاستثنائية ذات العلاقة بتكاليف حرب الخليج ومدفوعات الديون المشكوك في تحصيلها والمستحقة على النظام المصرفي المحلي . أما الجزائر فبلغ معدل الإنفاق الحكومي أدنى نسبة بلغت مقداره (٣٠,٩٣%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين الخارجي . وكذلك شهدت الكويت أعلى متوسط وصل إلى (٤٧,٥٩%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر ، إذ سجلت أدنى متوسط بلغ مقداره (٣٠,٤١%) ، ويرجع ذلك إلى إلغاء

أنواع الدعم المقدم للمواد الغذائية والدعم غير المباشر الممنوح للكهرباء والغاز مع رفع أسعاره تدريجياً .

أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فشهدت الكويت أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٧,٥٩%) ، في حين سجلت قطر أدنى معدل بلغ مقداره (٢٩,٥٧%) .

وفيما يتعلق بمجموعة الدول غير النفطية فكانت الأردن قد وصل فيها معدل الإنفاق الحكومي أعلى متوسطاً إذ بلغ مقداره (٦٦,٧٤%) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) ، فيما شهدت لبنان أدنى معدل قدّر بـ (٢٥,٥٦%) . وعاد وارتفع معدل الإنفاق ليصل إلى أعلى نسبة بلغت (٥١,٦٧%) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ، أما المعدل الأدنى فكان في المغرب، إذ بلغ (٣٥,٧٣%) ويرجع ذلك إلى انخفاض التحويلات الخاصة والمساعدات والمنح . وحققت لبنان أعلى متوسط قدّر بـ (٧٣,٠٩%) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ، كذلك شهدت المغرب أدنى متوسط بلغ (٢٧,٦٥%) .

وسجلت الأردن أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٧,٧٠%) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، فيما شهدت سوريا أدنى متوسط بلغ مقداره (٢٧,٤٦%) ، ويعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات الحكومية ، ولا سيما النفطية والمنح الخارجية . وعادت الأردن لتحقق أعلى متوسط لنسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ مقداره (٣٦,٠٥%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ويرجع ذلك إلى توفير إيرادات إضافية عن طريق توسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات وزيادة نسبتها الى (١٠%) لترتفع حصيلتها بنحو (١٥%) خلال عام ١٩٩٧ . وسجلت المغرب أدنى متوسط بلغ (٢٧,٩٦%) ، ويعزى ذلك إلى تراجع الإنفاق الجاري أكثر من نصف مليار دولار .

أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد حققت لبنان أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٩,٢٤%) ، في حين شهدت تونس أدنى متوسط بلغ مقداره (٢٩,١٢٣%) .

الجدول (٢-٢-٣)

متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة

السنوات / الدول	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية						
السعودية	٧٠,٠٠	٥٥,٥١	٥٤,٦٧	٤٦,٠١	٣٥,٣٣	٣٣,٣٦
الكويت	٣٠,٤٨	٥٣,٣٩	٤٩,٧٩	١٠٥,٧١	٤٧,٥٩	٣٧,٥٩
الإمارات	٣٩,٢٠	٣٥,٣٣	٣٥,٨٧	٤٠,٤١	٣٨,٣٣	٣٣,٠٢
قطر	٥٧,٦٨	٥٢,٥٤	٥٤,٦١	٤٧,٦٢	٤٤,٧٦	٢٩,٥٧
عُمان	٦٣,٤٧	٥٣,٣٣	٥٦,٢٤	٤٦,٨٩	٣٩,٧٣	٣٥,٧٤
الجزائر	٥٣,٦٢	٤٦,٣٨	٣٧,٥٣	٣٠,٩٣	٣٠,٤١	٣٢,٣٦
ليبيا	٥٢,٠٢	٤٤,٢١	٤١,٥٠	٣٨,٠٩	٣٨,٩٨	٣٠,٦٧
الدول غير النفطية						
الأردن	٦٦,٧٤	٥٠,٠٣	٤٤,٠٨	٣٧,٧٠	٣٦,٠٥	٣٤,٢٥
سوريا	٤٨,٦٦	٤٧,٠٦	٣٦,٢٥	٢٧,٤٦	٢٩,١٥	٣٤,٥٢
لبنان	٢٥,٥٦	٥١,٦٧	٧٣,٠٩	٣٠,٣٧	٣٣,٤٨	٣٩,٢٤
المغرب	٣٥,٤٥	٣٥,٧٣	٢٧,٦٥	٢٨,٣١	٢٧,٩٦	٢٩,٩٢
تونس	٣١,٦٣	٣٩,١٣	٣٦,٥١	٣٦,٩٢	٢٩,٢١	٢٩,١٢

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ .

٢. الإيراد الكلي

يمثل الإيراد الكلي أحد أدوات السياسة المالية التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه يؤثر في الوقت نفسه في الإنفاق الحكومي . وبما أن عدداً من الدول العربية لديها ثروات نفطية ، فإن حكومات هذه الدول تعتمد بشكلٍ كبير على هذه الثروات بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الإيراد ، وهذه الإيرادات بدورها شجعت هذه الدول

على رفع مستويات الإنفاق الحكومي من أجل خدمة افراد المجتمع . فيما احتلت الإيرادات الضريبية أهمية كبيرة في مكونات الإيراد الكلي عند الدول غير النفطية .

يلاحظ من الجدول (٢-٢-٤) أن أعلى متوسطاً لنسبة الإيراد الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي كان قد شهدته قطر ، إذ بلغ (٧٨,٩٣%) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) وذلك لأن قطر كانت قد شددت على تنمية الصناعات القائمة وإضافة صناعات جديدة رغبةً منها في تحقيق نمو متوازن للبلاد ، أما الجزائر فقد سجلت أدنى نسبة بلغت (٤٢,٤٣%) . وخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) حققت الكويت أعلى معدل للنمو بلغ (٦٢,٧٩%) ، ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد حصيلة كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ، فضلاً عن الارتفاع في الإيرادات النفطية ، في حين شهدت الإمارات أدنى معدل بلغ (٣٥,٣٩%) ، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في حصيلة الصادرات النفطية ، فظهرت سياسة الحد من النفقات العامة ضمن الإجراءات الترشيدية التي تبنتها الإمارات خلال عام ١٩٨٣ ، وحافظت الكويت على أعلى متوسطاً لنسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي ، إذ بلغ (٤٦,٠٨%) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ، أما الإمارات فقد سجلت أدنى معدل ، إذ بلغ (٢٦,١٥%) ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية .

وشهدت عُمان أعلى متوسطاً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، إذ بلغ (٤٢,٦٠%) ، أما ليبيا فقد سجلت أدنى متوسط بلغ (٢٧,٧٣%) ، ويعزى ذلك إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية . وخلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) حققت الكويت أعلى متوسط بلغ (٤٠,٦٠%) ، ويرجع ذلك الى زيادة الإيرادات الحكومية بنحو (٢٥%) ، فيما شهدت الإمارات أدنى معدل وصل إلى (٢٩,٢٦%) ، تليها السعودية ، إذ بلغ (٢٩,٩٢%) ، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط . أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد عادت الكويت وحققت أعلى معدل بلغ (٤٨,٥١%) ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية ، وبقيت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي في الإمارات منخفضةً لتصل إلى (٣١,٨١%) ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية .

وفي مجموعة الدول غير النفطية حققت الأردن أعلى متوسط بلغ (٥٢,٢١%) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) ، ويعود ذلك إلى زيادة كل من الإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية، فضلاً عن زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٧٧، ٣٨٨-٤٠٦) . في حين شهدت لبنان أدنى معدل بلغ (١٨,٦٨%) خلال تلك الفترة ، ويعزى ذلك إلى الأحداث التي شهدتها لبنان بسبب الحرب الأهلية خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ التي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٧٧، ٦٢٦) . أما خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) فقد استمرت الأردن بتسجيل أعلى متوسطاً بلغ (٤٠,١١%) ، في حين كان أدنى معدل في المغرب ، إذ وصل إلى (٢٣,١٣%)، ويعزى ذلك

إلى انخفاض ربحية الإنتاج الزراعي بسبب فرض قيود على الأسعار والواردات، فضلاً عن أسعار الصرف المغالى فيها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ ، ٩٥).

وحافظت الأردن على أعلى متوسط بلغ (٣٥,٠٣%) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩)، فيما شهدت لبنان أدنى معدل بلغ (١٩,٥٩%) . واستمرت الأردن بتحقيق أعلى معدلاً بلغ (٣٧,٩٤%) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، ويعود ذلك إلى السياسة المالية التقييدية التي تبنتها الحكومة الأردنية مما مكنها من خفض دعم السلع الغذائية ومخصصات الدفاع (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٤ ، ٨٥) . في حين كانت لبنان قد شهدت أيضاً أدنى معدل بلغ (١١,٧٣%) ، ويعود ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي في إطار الجهود المبذولة لإعادة إعمار لبنان وتنشيط حركة النمو الاقتصادي . واستمرت الأردن بتحقيق أعلى معدلاً حتى بلغ (٣٢,٢٢%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، ويرجع هذا الارتفاع إلى إصلاحات النظام الضريبي الذي ترك أثراً واضحاً على هيكل الإيرادات الكلية ، إذ تمّ توفير إيرادات إضافية عن طريق توسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات وزيادة نسبتها إلى (١٠%) لترتفع حصيلتها الى (١٥%) خلال العام ١٩٩٧ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٨ ، ٧٧). فيما شهدت لبنان أدنى معدلاً بلغ (١٧,٧٠%) .

أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد بقي أعلى معدل للإيرادات في الأردن ، إذ وصل إلى (٣٠,٢٦%) ، في حين كان نصيب لبنان أدنى معدل أيضاً بلغ (٢١,٠٦%) ، إلاّ أن هذا المعدل هو أعلى من المعدلات السابقة خلال منتصف الثمانينات وعقد التسعينات من القرن الماضي ، ويعزى ذلك إلى إدخال تشريعات جديدة وزيادة المعدلات الحالية للضرائب والرسوم وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين أساليب جباية الضرائب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ١٠٤-١٠٥) .

نستنتج مما سبق ، أن مجموعة الدول النفطية لم تحافظ أيٍ منها على معدل مستقر خلال الفترات المتتالية ، بل توزع المعدل ارتفاعاً وانخفاضاً على هذه الدول كافة . أما في مجموعة الدول غير النفطية ، فنجد أن الأردن كان قد حافظ على نسبة أعلى معدل وخلال فترات متتالية ، وبالمقابل كان من نصيب لبنان أدنى المعدلات وخلال فترات متتالية أيضاً ، ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية التي تتفاوت بين الاستقرار وعدمه في دول المجموعتين .

الجدول (٢-٢-٤)
متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة

السنوات / الدول	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية						
السعودية	٧٤,٥٧	٦٠,٥٣	٣٩,٠٤	٣٥,٢٥	٢٩,٩٢	٣٤,١٧
الكويت	٧٣,٨٠	٦٢,٧٩	٤٦,٠٨	٣٠,٣٤	٤٠,٦٠	٤٨,٥١
الإمارات	٥٠,٣٤	٣٥,٣٩	٢٦,١٥	٣٦,٠١	٢٩,٢٦	٣١,٨١
قطر	٧٨,٩٣	٥٣,٦٤	٣٦,٦٠	٣٩,٩٣	٣٨,٥٠	٣٤,٥٧
عُمان	٦٣,٢٩	٤٤,٧٦	٤٥,٣٣	٤٢,٦٠	٣٣,٩٤	٣٥,٠٠
الجزائر	٤٢,٤٣	٤٣,٧٤	٣٢,٣٣	٢٩,٤٧	٣٠,٣٣	٣٧,١٥
ليبيا	٥٠,٢٠	٥٥,٧٩	٣٤,٢٨	٢٧,٧٣	٣٧,٦٧	٣٢,٣٠
الدول غير النفطية						
الأردن	٥٢,٢١	٤٠,١١	٣٥,٠٣	٣٧,٩٤	٣٢,٢٢	٣٠,٢٩
سوريا	٣٦,١٦	٣٧,٨٧	٣٠,٤١	٢٢,٩٥	٢٤,٢٩	٢٩,٨٩
لبنان	١٨,٦٨	٣١,٧٧	١٩,٥٩	١١,٧٣	١٧,٧٠	٢١,١٦
المغرب	٢٥,٤٠	٢٣,١٣	٢٢,٠٢	٢٥,١٣	٢٥,٧٣	٢٦,٣٩
تونس	٢٥,٨٠	٣٤,٣٣	٣١,٧٥	٣١,٥٥	٢٥,٦٥	٢٦,٣٣

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ .

٣. عجز الموازنة

تعدّ مشكلة عجز الموازنة واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية ، وعلى الرغم من أن مفهوم العجز قد تمّ تداوله من قبل العديد من الاقتصاديين القدماء ، إلاّ أنه قد اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصادات الحديثة بسبب استخدامه في التحليل المالي بوصفه مقياساً لتقييم أثر الموازنة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير ، فضلاً عن التعرّف على طرق تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد في دول العالم الثالث .

ويقصد بالعجز المالي الفرق بين النفقات الكلية الحكومية متضمنةً مدفوعات الفوائد التي لا تشتمل على مدفوعات اختلال الديون الحكومية ، وبين الإيرادات الحكومية متضمنةً الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ، التي لا تشتمل على الدخل من الاقتراض (الفارس، ١٩٩٧، ١١٧)، ويوضح الجدول (٢-٢-٥) متوسط الفائض أو العجز بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ففي مجموعة الدول النفطية بلغ أعلى متوسط لنسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) (٤٣,٣٠%) وكان ذلك في الكويت ، بينما شهدت الجزائر أدنى عجز بلغ (-١١,١٨%) خلال الفترة نفسها .

وخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) سجلت السعودية أعلى معدل بلغ (٢٥,٠٩%) ، فيما شهدت عُمان أدنى معدل بلغ (-٤,٥٧%) ، ويعود ذلك إلى تأثر الاقتصاد العُماني بالاتجاهات الانكماشية في الأوضاع النفطية ، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية . وشهدت الدول النفطية كافة عجز متفاوت خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ، وكان من نصيب السعودية أقل عجز وصلت نسبته (-٣,٧١%) . أما خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، فأعلى معدل كان في الكويت بلغ (-٧٦,٥٤%) ، فيما سجلت الجزائر أقل نسبة قدرت بـ (-١,٤٥%) . ونجد أعلى نسبة عجز كانت في السعودية ، إذ بلغت (-٢٧,٠٤%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، فعلى الرغم من وجود عجز ، فقد أحرزت الحكومة السعودية تقدماً في مجال تثبيت أوضاع الميزانية خلال العام ١٩٩٧ ، فقد تمكنت من خفض العجز وللعام السادس على التوالي بأكثر من (١٨%) مقارنةً بعام ١٩٩٦ . وقد جاء هذا التحسن في معظمه نتيجة للارتفاع الملحوظ في الإيرادات النفطية، وذلك بنسبة بلغت قرابة (١٨%) مقارنةً بالعام السابق . وفيما يتعلق بتمويل العجز واصلت الحكومة الاعتماد على المصادر المحلية عبر إصدار أذونات الخزانة وسندات الحكومة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٨ ، ٧٩) . أما الجزائر فشهدت أدنى نسبة بلغت (-٠,٠٨%) ، ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع الملحوظ في الإيرادات من المحروقات بنحو (٦,٦%) لتصل إلى (١٦) مليار دولار ، أي ما يقارب (٣٤%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٧ . وحققت الكويت أعلى فائض بلغ مقداره (١٠,٩٨%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ، فيما شهدت عُمان عجزاً بلغت نسبته (-٠,٧٥%) .

أما في مجموعة الدول غير النفطية فشهدت الأردن أعلى عجز بلغت نسبته (-١٤,٥٢%) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) ، في حين سجلت تونس أقل نسبة بلغت (-٥,٨٣%) ، وهذا العجز لم ينشأ من الإنفاق الاستثماري فحسب ، وإنما من النمو الهائل في الإنفاق الجاري أيضاً ، وأحد الأسباب الرئيسة للعجز في تونس هو الدين الخارجي ، إذ كشفت إحدى الدراسات عن أن خدمة الدين الحكومي الخارجي بدأت منذ عام ١٩٧٧ تثقل عجز الميزانية ، إذ بلغ ثلث العجز عام ١٩٧٧ ونصف العجز عام ١٩٧٨ وما يقارب ٨٠% من العجز عام ١٩٧٩ . وشهدت لبنان أعلى نسبة عجز بلغت (-٤٢,٧٧%) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ويعزى ذلك إلى صعوبة الحصول على التمويلات الخاصة والمنح ، هذا فضلاً عن صعوبة الحصول على التمويل الخارجي ، فيما شهدت تونس أقل نسبة عجز بلغت (-٤,٧٩%) ، وتعرضت لبنان إلى أعلى نسبة عجز بلغت (-٥٣,٥٠%) خلال الفترة (١٩٨٥-

١٩٨٩) ، وحافظت تونس على مستوى العجز المتدني ، إذ بلغ (-٤,٧٦%) ، ويعود ذلك إلى تدهور قيمة الدينار التونسي في مقابل العملات الأخرى ، كما أن انخفاض قيمة العملة أدى إلى زيادة المصروفات الناتجة عن الواردات من السلع والخدمات من الخارج (الفارس ، ١٩٩٧ ، ١٣٢). أما الأردن فإنها كانت قد سجلت ثاني أعلى نسبة عجز بالنسبة لمجموعة الدول غير النفطية بلغت (-٩,٠٤%) ، ويعود ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية ، ومن ثمّ التقلص في المساعدات التي يتلقاها الأردن ، ولتمويل الإنفاق العام المتزايد لجأت الحكومة الأردنية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي ، وكذلك الاقتراض الخارجي .

وخلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حققت ميزانية الأردن فائضاً بسيطاً بلغ مقداره (٠,٢٤%) ، ويعزى هذا التحسن في الوضع المالي إلى السياسة المالية التقييدية التي تبنتها الحكومة ، الأمر الذي مكنّها من خفض دعم السلع الغذائية ومخصصات الدفاع ، مما أدى إلى خفض النفقات العامة بنسبة تزيد عن (٣%) خلال العام ١٩٩٣ . فيما شهدت لبنان أعلى نسبة عجز بلغت (-١٨,٦٣%) ، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي الذي بلغ معدله (٣١%) خلال العام ١٩٩٣ ، ولقد تمّ تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي بشكلٍ رئيس (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٤ ، ٨٥) .

وعادت لبنان لتسجل أعلى عجز بلغ (-١٧,٥٨%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات بحدود (٢٧,٥%) نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين العام بحدود (٢,٢) مليار دولار ، وهو ما يعادل (٣٧%) من إجمالي النفقات خلال العام ١٩٩٧ ، كما أسهمت نفقات إعادة الإعمار في تفاقم العجز ، في حين شهدت المغرب أدنى عجز بلغت نسبته (-٢,٥٩%) ، وجاء هذا التحسن في الوضع المالي للحكومة نتيجة لتراجع النفقات الحكومية بقرابة (٢,٧%) لتصل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٨,٨%)، وقد حدث معظم الانخفاض نتيجة لتراجع الإنفاق الجاري بأكثر من نصف مليار دولار، أما فيما يتعلق بتمويل العجز فقد تمكنت الحكومة من متابعة الاقتراض المحلي عبر إصدار سندات أذونات الخزينة إلى جانب المصادر الخارجية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ٨٢).

وبقيت لبنان محافظة على أعلى نسبة عجز بلغت مقدارها (-١٨,٣٢%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ، أما تونس فشهدت أدنى عجز بلغت نسبته (-٢,٧٩%) ، ويعزى ذلك إلى الجهود التي بذلتها تونس لإصلاح نظامها الضريبي وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتنميتها في زيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية والتعويض عن الانخفاض في العوائد الكمركية بتوجيه الدولة نحو تحرير تجارتها الخارجية تماشياً مع اتفاقيات تحرير التجارة العربية والدولية .

نستنتج من خلال ما سبق ، أن الميزانية في الدول النفطية قد شهدت تذبذباً بين الفائض والعجز الناتج عن تذبذب أسعار النفط انخفاضاً وارتفاعاً .

وفيما يتعلق بالدول غير النفطية ، وجدنا أن لبنان كان من نصيبه أعلى نسبة عجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الفترات ، بسبب الحرب الهلية وانعدام الاستقرار السياسي ، في حين سجلت تونس أدنى مستوى للعجز في أغلب الفترات ، ويرجع ذلك إلى تنوع مصادر إيراداتها الحكومية ، فضلاً عن مرونة هيكلها الضريبي .

الجدول (٢-٢-٥)

متوسط الفائض أو العجز في الميزانية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة

السنوات / الدول	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية						
السعودية	٢٢,٨٥	٢٥,٠٩	-٩٢,٢٢	-٦٣,٨١	-٢٧,٠٤	٣,٢٢
الكويت	٤٣,٣٠	٩,٤٠	-٣,٧١	-٧٦,٥٤	-٦,٨٥	١٠,٩٨
الإمارات	١١,١٣	٠,٠٥	-٩,٧٢	-٤,١٢	-٩,٠٧	-٧,٩٦
قطر	٢١,٢٨	١,١١	-٢٢,٢٠	-٥,٩٧	-٦,٢٦	٥,٠٠
عُمان	-٦,٨٧	-٤,٥٧	-١٦,٣٠	-٤,٢٩	-٥,٧٩	-٠,٧٥
الجزائر	-١١,١٨	-٢,٦٤	-٤,٥٤	-١,٤٥	-٠,٠٨	٤,٨٠
ليبيا	-١,٨٢	١١,٥٩	-٧,٢١	-١٠,٣٧	-١,٣٢	١,٦٣
الدول غير النفطية						
الأردن	-١٤,٥٢	-٩,٩٢	-٩,٠٤	٠,٢٤	-٣,٨٣	-٣,٣٣
سوريا	-١٢,٥٠	-٨,٧٩	-٥,١١	-٢,٧١	-٤,٨٥	-٤,٦٣
لبنان	-٦,٨٧	-٢٢,٧٧	-٥٣,٥٠	-١٨,٦٣	-١٧,٥٨	-١٨,٣٢
المغرب	-١٠,٠٥	-١١,٩١	-٥,٦٢	-٣,١٨	-٢,٥٩	-٣,٥٢
تونس	-٥,٨٣	-٤,٧٩	-٤,٧٦	-٥,٣٧	-٣,٥٥	-٢,٧٩

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ .

ثالثاً. الميزانيات العمومية لدول العينة
آ. دول العينة النفطية
أولاً. السعودية

فيما يتعلق بالميزانية العامة للسعودية فقد شهدت تحسنا بسيطا خلال عام ٢٠٠١ على الرغم من وجود عجز فيها مقرانة بالعام ٢٠٠٠ وكما مبين في الميزانية الآتية في الجدول (٢-٢- ١).

١. الإيرادات العامة

تشير البيانات إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية خلال عام ٢٠٠١ بلغت (٢٢٨,١٥٩) مليون ريال سعودي ، في حين أن مجموع الإيرادات الفعلية خلال عام ٢٠٠٠ كانت قد بلغت (٢٥٨,٠٦٥) مليون ريال ، ويعزى الانخفاض في قيمة الإيرادات بدرجة كبيرة إلى انخفاض الإيرادات النفطية من (٢١٤٤٢٤) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (١٨٣٩١٥) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، أما الإيرادات الأخرى فإنها ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من (٤٣٦٤١) مليون ريال عام ٢٠٠١ . ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية عن مستوى العام السابق ما تزال مرتفعة عن مستوياتها خلال الفترة منذ منتصف التسعينات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد انخفضت نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (٢٦%) في عام ٢٠٠١ مقارنة بنمو (٣٩ %) في عام ٢٠٠٠ .

٢. النفقات العامة

تشير البيانات إلى أن النفقات الحكومية الفعلية في السعودية قد ارتفعت خلال عام ٢٠٠١ لتبلغ (٢٥٥١٤٠) مليون ريال سعودي ، مقارنة مع نحو (٢٣٥٣٢٢) مليون ريال عام ٢٠٠٠ ، أما بالنسبة إلى الاهمية النسبية للنفقات الحكومية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي فقد ارتفعت من (٦٠,٤٨%) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٨,١٢٨%) في عام ٢٠٠١.

وتظهر البيانات ان الارتفاع في إجمالي النفقات الحكومية الفعلية يعود في مجمله إلى ارتفاع نفقات تنمية الموارد البشرية من (٤٩٢٨٤) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٥٣٠١٠) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، فضلاً عن إرتفاعاً طفيفاً في نفقات النقل والمواصلات من (٥٥٣٤) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٥٧٣٢) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، في حين أن نفقات تنمية الموارد الاقتصادية كانت قد انخفضت إنخفاضاً طفيفاً من (٥٩٥٥) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٥٦٢٩) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، أما الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية فانه ارتفع من (١٦٣٨١) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (١٨٠٨٩) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، في حين ان الإنفاق على تنمية تجهيزات البنية الاساسية فانه قد ارتفع من (٢٠٦٧) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٢,٥٣٥) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، أما الإنفاق على الخدمات البلدية فانها ارتفعت من (٥٧١٠) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٧,٢٢٤) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، وكذلك الحال بالنسبة لنفقات الدفاع الأمن القومي فانها

قد ارتفعت من (٧٤٨٦٦) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٧٨,٨٥٠) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، أما بالنسبة إلى نفقات الادارة العامة والمرافق والبنود العامة فانها قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بلغت نحو (٣٧٣٧٢) مليون ريال عام ٢٠٠١ بعد ان كانت قد بلغت نحو (١٩,٢٧٧) مليون ريال عام ٢٠٠٠ ، أما بالنسبة إلى مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة فانها قد انخفضت انخفاضاً كبيراً من (٤٣٦) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٤١١) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، في حين ان الاعانات المحلية قد راتفعت ارتفاعاً طفيفاً من (٥,٤٩٠) مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى (٦,١٥١) مليون ريال عام ٢٠٠١ .

أما فيما يتعلق بفائض الموازنة للمملكة فقد شهد تراجع مستواه في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ ، فقد انخفض الفائض من (٢٢,٧٤٣) مليون ريال سعودي عام ٢٠٠٠ إلى (١٣,١٥٩) مليون ريال عم ٢٠٠١ ، كما انخفضت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٤,٤٦%) عام ٢٠٠٠ إلى (-٣,٨٦%) عام ٢٠٠١ .

يلاحظ من ذلك انخفاض نسبة الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض إجمالي الإيرادات الحكومية الفعلية وارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي الفعلي السعودي .

ولغرض الوقوف على مؤشرات الميزانية العامة للسعودية نستعين بالجدول (٢-٢-٦).

الجدول (٢-٢-٦)

الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠١ (مليون ريال)

ت	الإيرادات الكلية	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات	ت	النفقات الكلية	المبلغ	% من إجمالي النفقات
١.	الإيرادات النفطية	١٨٣,٩١٥	٨٠,٦٠ %	١.	تنمية الموارد البشرية	٥٣,٠١٠	%٢٤,٦٥
٢.	الإيرادات الأخرى	٤٤,٢٤٤	١٩,٣٩ %	٢.	النقل والمواصلات	٥,٧٣٢	%٢,٦٦
				٣.	تنمية الموارد الاقتصادي	٥,٦٢٩	%٢,٦١
				٤.	الصحة والتنمية الاجتماعية	١٨,٠٨٩	%٨,٤١
				٥.	تنمية تجهيزات البنية الاساسية	٢,٥٣٢	%١,١٧
				٦.	الخدمات البلدية	٧,٢٢٤	%٣,٣٦
				٧.	الدفاع والامن القومي	٧٨,٨٥٠	%٣٦,٦٧
				٨.	الادارة العامة والمرفق والبنود العامة	٣٧,٣٧٢	%١٧,٣٨
				٩.	مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة	٠,٤١١	% ٠,١٩
				١٠.	الاعانات المحلية	٦,١٥١	%٢,٨٦
				١١.	مجموع النفقات المرصدة بالموازنة	٢١٥,٠٠٠	%٩٩,٩٦
	مجموع الإيرادات الفعلية	٢٢٨,١٥٩	٩٩,٩٩ %		مجموع النفقات الفعلية	٢١٥,٠٠٠	%٩٩,٩٦
					الفائض	١٣,١٥٩	

الجدول : من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ٢٠٠٥ ،٣٤٦,٣٤٠)

ثانياً. الكويت

أما بخصوص ميزانية الحكومة الكويتية خلال عام ٢٠٠١ فقد تبين وجود فائض بلغ (٥٩٠) مليون دينار وكما في الجدول (٢-٢-٧) :

١. الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة (١٠٦٧٤) مليون دينار عام ٢٠٠١ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٠ اذ بلغ (٤,٩٦٦) مليون دينار وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع الإيرادات الضريبية من (٧٣) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (١١١) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، وارتفاع حصيلة الضرائب على صافي الدخل والأرباح من (١١) مليون دينار إلى (١٨) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، في حين أن الضرائب والرسوم على الممتلكات ارتفعت من (٢) مليون دينار إلى (٦) مليون دينار ، إلاّ أن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية كانت قد ارتفعت من (٥٩) مليون دينار إلى (٨٦) مليون دينار ، أما رسوم القيد والتسجيل فلم يطرأ عليها أي زيادة .

أما بالنسبة إلى الإيرادات غير الضريبية فإنها كانت قد ارتفعت من (٤٨٩٣) مليون دينار إلى (٥٢٢٦) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، في حين ان الإيرادات النفطية كانت قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً من (٤٥٢٨) مليون دينار إلى (٤٥٢٥) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، الا ان إجمالي الإيرادات مشروعات الادارات الحكومية كانت قد ارتفعت من (٢٢٢) مليون دينار إلى (٣٢٩) مليون دينار ، أما مبيعات املاك الدولة فانها قد انخفضت من (٢) مليون دينار إلى (١) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، أما الإيرادات الأخرى فانها كانت قد ارتفعت من (١٤١) مليون دينار إلى (٣٧١) مليون دينار عام ٢٠٠١ .

٢. النفقات العامة

بلغ إجمالي الإنفاق العام (١١٥٤٧) مليون دينار عام ٢٠٠١ بعد ان كان قد بلغ (٣١٨٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠ ، ويعزى هذا الارتفاع في الإنفاق العام إلت ارتفاع الإنفاق الجاري من (٢٢٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٣٤٠٠) مليون دينار ،وراتفع الإنفاق الاستهلاكي من (١٤٢٧) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٢٠١٧) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، في حين بلغت مشتريات السلع والخدمات (٥٤٦) مليون دينار بعد ان كانت قد بلغت (٣٦٦) مليون دينار عام ٢٠٠٠ ، أما الرتبات والاجور فانها قد ارتفعت من (١٠٦٠) مليون دينار إلى (١٤٧٢) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، في حين ان المدفوعات التحويلية كانت قد ارتفعت من (٨٢١) مليون دينار إلى (١٣٨٣) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، أما بالنسبة لاعانات الاسر فانها كانت قد ارتفعت من (٣٢) مليون دينار إلى (٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠١ في حين ان التحويلات الخارجية كانت قد ارتفعت من (٦٥) مليون دينار إلى (٩٧) مليون دينار عام ٢٠٠١

، أما المدفوعات الأخرى فانها كانت قد ارتفعت من (٧٢٥) مليون دينار إلى (١٢٣٨) مليون دينار عام ٢٠٠١ .

في حين ان الإنفاق الرأسمالي لم يطرأ عليه أي تغيير فانه كان قد بلغ (٢٤) مليون دينار ، إلاّ أن الإنفاق الانشائي قد ارتفع من (٢١٤) مليون دينار إلى (٣٢٣) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، أما بالنسبة إلى الإنفاق الاستملاكات فانه كان قد ارتفع إلى (٨٣) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، أما النفقات الأخرى فانها كانت قد ارتفعت من (٧٠٢) مليون دينار إلى (٩١٦) مليون دينار عام ٢٠٠١ ، ويمكن عرض المؤشرات الخاصة بميزانية دولة الكويت من خلال الجدول (٢-٢-٢) .

الجدول (٢-٢-٧)

الميزانية العامة لدولة الكويت عام ٢٠٠١ (مليون دينار)

ت	الإيرادات الكلية	المبلغ	%من إجمالي الإيرادات		النفقات الكلية	المبلغ	% من إجمالي النفقات
١.	الإيرادات الضريبية	١١١	%٢,٠٧	أ-	الإنفاق الجاري	٣,٤٠٠	٧١,٦٢ %
-	الضرائب على صافي (الدخل والأرباح)	١٨	%٠,٣٣	١.	انفاق استهلاكي	٢,٠١٧	٤٢,٤٨ %
-				-	مشتريات السلع والخدمات	٠,٥٤٦	١١,٥٠ %
-	الضرائب والرسوم على الممتلكات	٦	%٠,١١	-	المرتبات والاجور	%١,٤٧٢	٣١,٠٠ %
-	التجارة والمعاملات الدولية	٨٦	%١,٦١	٢.	المدفوعات التحويلية	١,٣٨٣	٢٩,١٣ %
-	رسوم القيد للتسجيل	١	%٠,٠٦		إعانات الاسر	٤٨	%٠,٤١
٢.	الإيرادات غير الضريبية	٥,٢٢٦	%٩٧,٩٢		اخرى التحويلات الخارجية	١,٢٣٨ ٠,٠٩٧	١٠,٧٢ % %٠,٨٤
٣.	الإيرادات النفطية	٤,٥٢٥	%٨٤,٧٨	ب	الإنفاق الرأسمالي	٠,٠٢٤	%٠,٢٠
-	إجمالي إيرادات مشروعات الادارات الحكومية	٣٢٩	%٦,١٦	ج	الإنفاق الانشائي	٠,٣٢٣	%٢,٧٩
-	مبيعات املاك الدولة	١	%٠,٠١	د	انفاق الاستملاكات	٠,٠٨٣	%٠,٧١
-	اخرى	٣٧١	%٦,٩٥	و	اخرى	٠,٩١٦	%٧,٩٣
مجموع الإيرادات		٥,٣٣٧	٩٩,٩٤		مجموع النفقات	٤,٧٤٧	٩٩,٩٣
						الفائض	٥٩٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٣ .

ثالثاً. الإمارات

تشير البيانات الموجودة في ميزانية الأمارات لعام ٢٠٠١ إلى وجود عجز بمقدار (٢٦,٨٢٦) مليون درهم . والجدول(٢-٢-٨) يوضح ذلك :

الجدول (٢-٢-٨)

الموازنة الحكومية لدولة الأمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠١ (مليون درهم)

ت	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات
١-	إيرادات ضريبية	٦,٢٧٤	%٩,١٤	١-	نفقات جارية	٧٧,٠٠٥	٨٠,٦٦
-	الكمارك	١,٨٤٦	%٢,٦٨	-	الاجور والرواتب	١٤,٠١٩	١٤,٦٨
-	إيرادات ضريبية اخرى	٤,٤٢٨	%٦,٤٥	-	السلع والخدمات	٢١,٥٥٣	٢٢,٥٧
٢-	إيرادات غير ضريبية	٦٢,٣٥٩	%٩٠,٨٥	-	الدعم والتمويلات	١٨,٧٥	١٩,٦٤
-	إيرادات البترول والغاز	٥١,٦٤٨	%٧٥,٢٥	-	اخرى	٢٢,٦٨٣	٢٣,٧٦
-	أرباح الشركات المساهمة	٣,٣٨٥	%٤,٩٣	٢-	نفقات انمائية	١٣,٢٨٣	١٣,٩١
-	إيرادات غير ضريبية اخرى	٧,٣٢٦	%١٠,٦٧	٣-	القروض والمساهمات الرأسمالية	٥,١٧١	٥,٤١
	مجموع الإيرادات	٦٨,٦٣٣	٩٩,٩٩		مجموع النفقات	٩٥,٤٥٩	%٩٩,٩٨
					العجز	٢٦,٨٢-	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ٢٠٠٣)

١. الإيرادات العامة

بلغ مجموع الإيرادات العامة (٦٨,٦٣٣) مليون درهم في عام ٢٠٠١ في حين انها كانت قد بلغت (٧٤,٣٨٦) مليون درهم في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية . حيث ان الإيرادات الضريبية بلغت (٦,٢٧٤) مليون درهم في حين كانت (٧,٣٧٣) مليون درهم ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات الضريبية الأخرى من (٥,٥٩٤) مليون درهم في عام ٢٠٠٠ إلى (٤,٤٢٨) مليون درهم في عام ٢٠٠١ ، أما الضرائب الكمركية قد شهدت ارتفاعاً من (١,٧٧٩) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (١,٨٤٦) مليون درهم عام ٢٠٠١ .

ان الإيرادات غير الضريبية لدولة الأمارات كانت قد بلغت (٦٢,٣٥٩) مليون درهم بعد ان كانت (٦٧,٠١٣) مليون درهم في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض إيرادات البترول والغاز من (٥٦,٠٢٠) مليون درهم عام ٢٠٠٢ إلى (٥١,٦٤٨) مليون درهم عام ٢٠٠١ ، وكذلك انخفاض أرباح الشركات المساهمة من (٣,٩٣٦) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٣,٣٨٥) مليون درهم عام ٢٠٠١ ، في حين ان الإيرادات غير الضريبية الأخرى شهدت ارتفاعا بسيطاً من (٧,٠٥٧) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٧,٣٢٦) مليون درهم عام ٢٠٠١ .

٢. النفقات العامة

شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً من (٨٤,٠٦٦) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٩٥,٤٥٩) مليون درهم عام ٢٠٠١ اذ يعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الجارية من (٧١,١٨٧) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٧٧,٠٠٥) مليون درهم عام ٢٠٠١ ، فقد شهد مستوى الاجور والرواتب ارتفاعاً من (١٣,٤٢٠) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (١٤,٠١٩) مليون درهم عام ٢٠٠١ . أما بالنسبة إلى الإنفاق على السلع والخدمات فإنها شهدت ارتفاعاً من (٢١,٥٥٣) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٢١,٩١٣) مليون درهم عام ٢٠٠١ ، كذلك فان الدعم والتحويلات شهدت ارتفاعاً كبيراً من (١٤,٠٠٢) مليون درهم إلى (١٨,٧٥٠) مليون درهم عام ٢٠٠١ ، أما النفقات الجارية الأخرى فقد ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً من (٢١,٨٥٢) مليون درهم إلى (٢٢,٦٨٣) مليون ، لقد شهدت النفقات الانمائية ارتفاعاً كبيراً من (١١,١٥٦) مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى (١٣,٢٨٣) مليون درهم عام ٢٠٠١ . لقد رافقت الارتفاع بالنفقات الانمائية ارتفاع اكبر في الاقراض والمساهمات الرأسمالية إلى ما يقارب ثلاثة اضعاف حجمها قياساً بعام ٢٠٠٠ حيث بلغت (١,٧٢٣) مليون درهم عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى (٥,١٧١) مليون درهم عام ٢٠٠١ .

بلغ عجز الموازنة لعام ٢٠٠١ في دولة الأمارات (٢٦,٨٢٦) مليون درهم بعد ان كان قد بلغ (١٠,٣٢٠) مليون درهم في عام ٢٠٠٠ ، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في الإيرادات النفطية في الأمارات ، والذي اقترن مع مستويات مرتفعة للنفقات الحكومية .

رابعاً. قطر

تشير البيانات المتوافرة في الموازنة الحكومية لقطر في عام ٢٠٠١ بوجود فائض بلغ مقداره (٢,٢٥١) مليون ريال ، أي ما يعادل (٦١٨,٤٠) مليون دولار على وفق الاتي :

١. الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة في قطر في عام ٢٠٠١ (٢٢,٧٥٥) مليون ريال ، بعد ان كانت قد بلغت (٢٣,٤٢٨) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط خلال عام ٢٠٠١ ، في حين بلغت الإيرادات النفطية (١٥,٥٥٧) مليون ريال في عام ٢٠٠١ بعد ان كانت قد بلغت (١٨,٥٦٩) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط ، أما الإيرادات غير النفطية فانها بلغت (٧,١٩٨) مليون ريال في عام ٢٠٠١ بعد أن كانت قد بلغت (٤,٨٥٩) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ .

٢. النفقات العامة

بلغ مجموع النفقات العامة في قطر (٢٠,٥٠٤) مليون ريال في عام ٢٠٠١ ، بعد ان كانت قد بلغت (١٨,٢٩٤) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الجارية ، حيث شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً من (١٤,٧٣٦) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ إلى

(١٧,٣١٥) مليون ريال في عام ٢٠٠١ ، في حين ان النفقات الرأسمالية كانت قد شهدت انخفاضاً طفيفاً من (٣,١٨٩) مليون ريال في عام ٢٠٠١ إلى (٣,٣٥٥٨) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ .

ويمكن أن نتعرف على مكونات الموازنة العامة لقطر من خلال الجدول (٢-٢-٩) .

الجدول (٢-٢-٩)

الميزانية العامة لدولة قطر عام ٢٠٠١ (مليون ريال قطري)

	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات
١-	الإيرادات النفطية	١٥,٥٥٧	%٦٨,٣٦	١-	النفقات الجارية	١٧,٣١٥	%٨٤,٤٤
٢-	الإيرادات غير النفطية	٧,١٩٨	%٣١,٦٣	٢-	النفقات الرأسمالية	٣٠,١٨٩	%١٥,٥٥
	مجموع الإيرادات	٢٢,٧٥٥	%٩٩,٩٩		مجموع النفقات	٢٠,٥٠٤	%٩٩
الفائض						٢,٢٥١	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٣).

خامساً. عُمان

تشير البيانات العامة لسلطنة عمان لعام ٢٠٠١ بوجود عجز بلغ مقداره (٣٣٠) مليون ريال عماني ويعادل (٨٥٨,٢٥) مليون دولار .

ويمكن التعرف على مؤشرات الميزانية العامة لسلطنة عمان من خلال الجدول (٢-٢-١٠).

١. الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً حتى بلغت (٥٠٦٠) مليون ريال في عام ٢٠٠١ بعد أن كانت قد بلغت (٢,٢٩٠) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من (١,٧٩٤) مليون ريال إلى (١,٩٤٩) مليون ريال وإيرادات النفط الصافية من (١,٧٢١) مليون ريال إلى (١,٨٧٥) مليون ريال وإيرادات الغاز الطبيعي من (٧٣) مليون ريال إلى (٧٤) مليون ريال ، في حين ان الإيرادات غير النفطية ارتفعت من (٤٩٦) مليون ريال إلى (٥٨١) مليون ريال .

وتتكون الإيرادات غير النفطية من الإيرادات الرأسمالية حتى بلغت (٨) مليون ريال عام ٢٠٠١ ، أما الاستردادات الرأسمالية فإنها شهدت انخفاضاً حتى بلغت (١٦) مليون ريال عام ٢٠٠١ بعد ان كانت قد بلغت (٣٣) مليون ريال عام ٢٠٠٠ ، في حين شهدت الإيرادات الأخرى إرتفاعاً حتى بلغت (٥٥٧) مليون ريال عام ٢٠٠١ بعد أن كانت قد بلغت (٤٥٥) مليون ريال عام ٢٠٠٠ .

الجدول (٢-٢-١٠)

الميزانية العامة لسلطنة عُمان لعام ٢٠٠١

ت	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	العجز او الفائض
١-	الإيرادات النفطية	١,٩٤٩	%٧٧,٠٣	١-	النفقات الجارية	٢,١٨٨	٧٦,٧٤	
-	النفط (صافي)	١,٨٧٤	%٧٤,١١	-	الدفاع والامن القومي	٠,٩٣٣	٣٢,٦١	
-	الغاز الطبيعي	٠,٧٤	%٢,٩٢	-	الوزارات المدنية	١,٠٧٦	٣٧,٦٠	
				-	فوائد على القروض	٠,٠٩٤	٣,٢٨	
				-	حصة الحكومة في شركة نفط عمان	٠,٠٨٤	٢,٣٩	
٢-	الإيرادات غير النفطية	٠,٥٨١	%٢٢,٩٦	٢-	النفقات الاستثمارية	٠,٥٥٧	١٩,٤٦	
-	إيرادات رأسمالية	٠,٠٠٨	%٠,٣١	-	الوزارات المدنية	٠,٣١٢	١٠,٩٠	
-	الاستردادات المالية	٠,٠١٦	%٠,٦٣	-	حصة الحكومة من شركة نفط عمان	٠,١٩٩	٦,٩٥٢	
-	اخرى	٠,٥٥٧	%٢٢,٠١	-	التنقيب عن الغاز الطبيعي	٠,٠٠٩	٠,٣١	
				-	برامج تنمية الموارد البشرية	٠,٠٣٤	١,١٨	
				٣-	المساهمات ودعم القطاع الخاص	٠,١١٦	٤,٠٥	
	مجموع الإيرادات	٢,٥٣٠	٩٩,٩٩		مجموع النفقات	٢,٨٦١	٩٩,٩٧	العجز ٣٣١-

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : (المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ٢٠٠٥).

٢. النفقات العامة

بلغت النفقات العامة (٥٦٠٢) مليون ريال بعد ان كانت قد بلغت (٢,٦٥٦) مليون ريال ، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية من (٢,٠٩٢) مليون ريال إلى (٢,١٨٣) مليون ريال في حين شملت النفقات الجارية كل من الإنفاق على الدفاع والامن القومي إذ ارتفع من (٨٠٩) مليون ريال إلى (٩٣٣) مليون ريال أما الإنفاق عى الوزارات المدنية فقد إنخفض من (١,٠٩٨) مليون ريال إلى (١,٠٧١) مليون ريال وكذلك الفوائد على القروض شهدت إنخفاضاً من (١٠٧) مليون ريال إلى (٩٤) مليون ريال في حين شهدت حصة الحكومة في شركة نفط عمان ارتفاعاً من (٧٨) مليون ريال إلى (٨٤) مليون ريال ، أما الإنفاق الاستثماري فانه بلغ (٥٥٧) مليون ريال بعد ان كان قد بلغ (٤٩٢) مليون ريال ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستثماري على الوزارات المدنية من (٢٤١) مليون ريال إلى (٣١٢) مليون ريال وحصة الحكومة في شركة نفط عمان من (١٩١) مليون ريال إلى (١٩٩) مليون ريال ، وكذلك الإنفاق على التنقيب عن الغاز الطبيعي من (٨) مليون ريال إلى (١٣) مليون ريال أما الإنفاق على برامج تنمية الموارد البشرية فقد انخفض من (٥١) مليون ريال إلى (٣٤) مليون ريال .

سادساً. الجزائر

تشير التقديرات الأولية للموازنة الحكومية في الجزائر بأنها شهدت فائضاً بلغ قدره (٣٣,٢٠) مليار دينار عام ٢٠٠٢ إلاّ أنه أقل من الفائض المتحقق لعام ٢٠٠١ ويعزى ذلك إلى التأثير السلبي للجهود الخارجية على الضرائب الكمركية النفطية بسبب اتلاف الوضع الاقتصادي في اطار توسيع النفقات العامة والجدول (٢-٢-١١) يوضح ذلك .

١. الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة (١٦٠٣,٢) مليار دينار في عام ٢٠٠٢ بعد ان كان قد بلغ (١٥٠٥,٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٢ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات الهيدروكوربونات من (٠٠١,٤) مليار دينار إلى (٠٠٧,٩) مليار دينار أما إيرادات املاك الدولة فقد انخفضت من (١١٥,٨) مليار دينار في عام ٢٠٠١ إلى (٢٦,٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٢ في حين ان إيرادات الهيدروكوربونات الأخرى قد ارتفعت من (٤٨٨,٥) مليار دينار إلى (٥٩٥,١) مليار دينار . كذلك الحال بالنسبة إلى الإيرادات الضريبية فانها ارتفعت من (٣٩٨,٢) مليار دينار إلى (٤٨٢,٩) مليار دينار ، فبالنسبة إلى الضرائب على الدخل والأرباح فإنها ارتفعت من (٩٨,٥) مليار دينار إلى (١١٢,٢) مليار دينار ، أما الضرائب على السلع والخدمات فانها ارتفعت من (١٧٩,٢) مليار دينار إلى (٢٢٣,٤) مليار دينار أما حقوق الكمارك أو الضرائب الكمركية فانها ارتفعت من (١٠٣,٧) مليار دينار إلى (١٢٨,٤) مليار دينار ، أما

إيرادات التسجيلات والطوابع فانها ارتفعت ارتفاعا طفيفا من (١٦,٨) مليار دينار إلى (١٨,٠) مليار دينار ، أما بالنسبة إلى الإيرادات غير الضريبية فانها ارتفعت من (٩٠,٣) مليار دينار إلى (١١٢,٢) مليار دينار في حين ان أرباح المركزي كانت قد انخفضت من (٤٦,٦) مليار دينار إلى (٣٧,٦) ، أما الحقوق فقد ارتفعت من (٤٣,٧) مليار دينار إلى (٧٤,٦) مليار دينار .

الجدول (٢-٢-١١)

الموازنة العامة للجزائر للعام ٢٠٠٢ (مليار دينار)

ت	الإيرادات الكلية	المبلغ	%من إجمالي الإيرادات	ت	النفقات الكلية	المبلغ	% من إجمالي النفقات	الفائض او العجز
	إيرادات الهيدروكوربونات	١٠٠٧,٩	٦٢,٨٦	١.	نفقات جارية	١٠٩٧,٦	٧٠,٧٨	
	إيرادات املاك الدولة	٢٦,٥	١,٦٥	-	نفقات افراد	٣٤٦,٢	٢٢,٣٢	
	إيرادات الهيدروكوربونات الأخرى	٥٩٥,١	٣٧,١١	-	اجور	٧٣,٩	٤,٧٦	
	إيرادات ضريبية	٤٨٢,٩	٣٠,١٢	-	مواد وتوريدات	٦٨,٥	٤,٤١	
	ضرائب على الرواتب والأرباح	١١٢,٢	٦,٩٩	-	خدمات ادارية	١٣٧,٦	٨,٨٧	
	ضرائب على السلع والخدمات	٢٢٣,٤	١٣,٩٣	-	فوائد الديون العامة	١٣٧,٢	٨,٨٤	مطروحاً منه
	حقوق الكمارك	١٢٨,٤	٨,٠٠	٢.	نفقات رأسمالية	٤٥٢,٩	٢٩,٢٠	
	تسجيلات وطوابع	١٨,٠	١,١٢					
	إيرادات غير ضريبية	١١٢,٢	٦,٩٩					
	أرباح البنك الجزائري	٣٧,٦	٢,٣٤					
	حقوق	٧٤,٦	٤,٦٥					
	مجموع الإيرادات	١٦٠٣,٢	٩٩,٩٧		مجموع النفقات	١٥٥٠,٦	٩٩,٩٨	الفائض ٥٢,٦

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : (البنك المركزي الجزائري) .http:/www.central bank .gov

٢. النفقات العامة

بلغ إجمالي النفقات العامة (١٥٥٠,٦) في عام ٢٠٠٢ بعد ان كانت قد بلغت (١٣٢١,٠) مليار دينار في عام ٢٠٠١ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الجارية من (٩٦٣,٦) مليار دينار إلى (١٠٩٧,٦) أما نفقات الافراد فقد ارتفعت من (٣٢٤,٠) مليار دينار إلى (٣٤٦,٢) مليار دينار ، أما بالنسبة إلى الاجور فانها ارتفعت من (٥٤,٤) مليار دينار إلى (٧٣,٩) مليار دينار ، أما المواد والتوريدات فانها ارتفعت من (٤٦,٣) مليار دينار إلى (٦٨,٥) مليار دينار وكذلك الحال بالنسبة إلى التداولات الجارية فانها ارتفعت من (٣٩١,٤) مليار دينار إلى (٤٧١,٩) مليار دينار ، أما الخدمات الادارية فانها كانت قد ارتفعت من (١١٤,٦) مليار دينار إلى (١٣٧,٦) مليار دينار في حين ان فوائد الديون العامة كانت قد انخفضت من

(١٤٧,٥) مليار دينار إلى (١٣٧,٢) مليار دينار ، أما بالنسبة إلى النفقات الرأسمالية فإنها ارتفعت من (٣٥٧,٤) مليار دينار إلى (٤٥٢,٩) مليار دينار .

سابعاً. ليبيا

لغرض الوقوف على مكونات الميزانية العامة في ليبيا نستعين بالجدول (٢-٢-١٢) حيث يظهر مايأتي :

١. الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال عام ٢٠٠٣ نحو (٣٥٤٩,٦) مليون دينار، مقابل (٤٢١٨,١) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ مسجلاً انخفاضاً قدره (٦٦٨,٥) مليون دينار، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم تخصيص جزء من الإيرادات النفطية (بأستثناء الإيرادات المخصصة لسداد الدين العام) لدعم الميزانية لعام ٢٠٠٣ ، سجلت إيرادات القطاعات خلال عام ٢٠٠٣ إرتفاعاً قدره (٤٥,١) مليون جينار لتصل إلى (٨٠٥,٥) مليون دينار ، مقابل (٧٦٠,٤) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ ، وقد شكلت إيرادات قطاع المالية والمتمثلة في إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية والاشتراكات مقابل الرعاية الصحية ما نسبته (٩٠,٠%) أي ما مقداره (٧٢٤,٦) مليون دينار ، في حين شكلت إيرادات الاجهزة الادارية والخدمات وإيرادات قطاع الانتاج النسبة الباقية البالغة نحو (١٠,٠%) أي ما مقداره (٨٠,٩) مليون دينار .

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى للميزانية خلال عام ٢٠٠٣ نحو (٢١٢١,٢) مليون دينار ، مقابل (٢٥٤٠,٨) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ ، مظهراً انخفاضاً قدره (٤١٩,٦) مليون دينار ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم تخصيص جزء من الإيرادات مقابل صادرات نفطية لدعم الميزانية لعام ٢٠٠٣ بأستثناء المبلغ المخصص لسداد الدين العام ، أما عن الإيرادات الأخرى فقد شكلت إيرادات عوائد الاستثمار والقطاع المصرفي ما نسبته (٤٤,٢%) أي ما مقداره (٩٣٨,٣) مليون دينار من إجمالي هذه الإيرادات ، في حين شكلت الإيرادات في شكل استرداد قروض وفروقات توحيد أسعار الصرف ما نسبته (٢٧,٣%) أي ما مقداره (٥٨٢,٩) مليون دينار ، وشكلت إيرادات مبيعات المشقات النفطية بالسوق المحلي ما نسبته (٢١,١%) أي ما مقداره (٢٥٧,٠) مليون دينار ، وموارد الدين العام (٥%) من الإيرادات النفطية ما نسبته (١٤,٥%) أي ما مقداره (٣٠٨,٠) مليون دينار وإيرادات سنوات سابقة (١%) أي ما مقداره (١,٧) مليون دينار ، واقساط القروض الممولة من ميزانية التمول ما نسبته (١,٦%) أي ما مقداره (٣٣,٣) مليون دينار .

٢. النفقات العامة

بلغ إجمالي النفقات العامة خلال عام ٢٠٠٣ نحو (٧٢٤٦,٢) مليون دينار ، مقابل (٧٩٦٤,٠) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ ، مظهراً انخفاضاً قدره (٧١٧,٨) مليون دينار . هذا وقد شكلت النفقات التسييرية ما نسبته (٤٩,٤%) أي ما مقداره (٣٥٧٧,٧) مليون دينار من إجمالي النفقات لعام ٢٠٠٣ ، في حين شكلت النفقات الاستثمارية (التحول) ما نسبته (٤٠,٢%) أي ما مقداره (٢٩١٠,٠) مليون دينار ونفقات الدفاع ما نسبته (١٠,٤%) ومقداره (٧٥٨,٥) مليون دينار .

أظهرت نفقات الميزانية التسييرية خلال عام ٢٠٠٣ انخفاضاً قدره (٤٧٢,٣) مليون دينار لتصل إلى (٣٥٧٧,٧) مليون دينار مقابل (٤٠٥٠,٠) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ ، ويرجع هذا الانخفاض إلى ان الميزانية التسييرية لعام ٢٠٠٢ تتضمن نفقات لدعم السلع التموينية والأدوية والبالغ نحو (٤٣١,٤) مليون دينار ، في حين ان ميزانية عام ٢٠٠٣ لم تحمل بنفقات لدعم السلع التموينية والادوية ، اذ تم تضمينها من ضمن نفقات ميزانية التحول . وبإستبعاد نفقات دعم السلع التموينية والادوية من نفقات الميزانية التسييرية لعام ٢٠٠٢ يلاحظ إن نفقات الميزانية التسييرية لعام ٢٠٠٣ سجلت انخفاضاً طفيفاً قدره (٤٠,٩) مليون دينار .

وقد شكلت مصروفات الأمانات المركزية والشعبيات والجامعات ما نسبته (٥٨,١%) أي ما مقداره (٣٠٤٤,٧) مليون دينار من إجمالي النفقات منها (٢٧٥٧,٥) مليون دينار الاجور والمرتبات ، ونحو (٢٨٧,٢) مليون دينار المصروفات الادارية ، في حين شكلت نفقات الاشتراكات والمساهمات الدولية والعمل السياسي ، ودعم الهيئات والاجهزة الأخرى ما نسبته (٥,٥%) أي ما مقداره (١٩٥,٤) مليون دينار أما النفقات الأخرى ، فقد شكلت ما نسبته (٩,٤%) أي ما مقداره (٣٣٧,٦) مليون دينار منها (١١٨,٦) مليون دينار الطوارئ والمتفرقات ، ونحو (٨٧,٠) مليون دينار استهلاك الجهات العامة (الكهرباء ، البريد ، المياه) ونحو (٦٠,٠) مليون دينار اقساط الدين العام ونحو (٧٢,٠) مليون دينار سداد التزأمات قانونية .

كما شهدت ليبيا لعام ٢٠٠٣ فائضاً بلغ مقداره (٢٢٩,٠) مليون دينار مقارنة بفائض بلغ مقداره (٦٨٢,٠) مليون دينار عام ٢٠٠٢ .

الجدول (٢-٢-١٢)

الميزانية العامة للجماهيرية الليبية لعام ٢٠٠٣ (مليون دينار)

	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	الفائض
١.	إيرادات نفطية	٣٩٣٩,٠	٥٢,٦٢ %	١.	النفقات التسييرية	٣٥٧٧,٧	٤٩,٣٧ %	
٢.	إيرادات ضريبية	٣٥٤٦,٢	٤٧,٣٧ %	٢.	النفقات الاستثمارية التمول	٢٩١٠,٠	٤٠,١٥ %	
	وإيرادات اخرى			٣.	نفقات الدفاع	٧٥٨,٥	١٠,٤٧ %	
	إجمالي الإيرادات	٧٤٧٥,٢	٩٩,٩٩ %		إجمالي النفقات	٧٢٤٦,٢٠	٩٩,٩٨ %	١٢٩,٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

المالية العامة من الانترنيت.

البنك المركزي الليبي ، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي ٢٠٠٣، www.cb1.com-14k-cached-mor this site central Bank of LIBIA

ب. دول العينة غير النفطية

أولاً. الأردن

تشير الميزانية العامة للأردن بأنها شهدت عجزاً بلغ مقداره (٤٧٣) مليون دينار في عام ٢٠٠١ بعد ان كان قد بلغ (-٤٤٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ ويعزى ذلك إلى احداث ١١/ أيلول في نيويورك وواشنطن ، وما تلا ذلك من هجوم الولايات المتحدة على افغانستان ، اثرت تأثيراً سلبيا في اداء الاقتصاد الأردني في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ لاسيما قطاعي السياحة والنقل وتتكون الميزانية من :

١. الإيرادات العامة

بلغت الإيرادات العامة (١,٧١٩) مليون دينار في ٢٠٠١ بعد ان كانت قد بلغت (١,٦١٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ ويرجع ذلك إلى زيادة الإيرادات الضريبية من (٩٦٢) مليون دينار (٩٩٦) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، أما الضرائب على الدخل والأرباح فقد ارتفعت من (١٦١) مليون دينار إلى (١٩٥) مليون دينار ، في حين ان الضرائب على المعاملات المحلية ارتفعت من (٥٢٠) مليون دينار إلى (٥٥٤) مليون دينار ، في حين ان الضرائب على التجارة الخارجية شهدت انخفاضاً من (٢٦٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٢٩) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، أما الضرائب الاضافية فقد ارتفعت من (١٦) مليون دينار إلى (١٨) مليون دينار في عام ٢٠٠١ .

أما الإيرادات غير الضريبية فشهدت ايضاً ارتفاعاً من (٥٩٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٤٢) مليون دينار ويعزى ذلك إلى زيادة الرسوم من ٢٠٠ مليون دينار إلى (٢١٥) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، أما الإيرادات المختلفة فقد شهدت ارتفاعاً من (٢١٥) مليون دينار إلى (٢٥٣) مليون دينار في عام ٢٠٠١ في حين ان رسوم الرخص شهدت انخفاضاً من (٣٧) مليون دينار إلى (٣٢) مليون دينار في عام ٢٠٠١ والبرق والبريد من (٦) مليون دينار إلى (٥) مليون دينار والفوائد والأرباح من (١٤١) مليون دينار إلى (١٣٦) مليون دينار في عام ٢٠٠١ .

أما بالنسبة إلى اقساط القروض المستردة فشهدت ارتفاعاً من (٤٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (٨١) مليون دينار في عام ٢٠٠١ .

الجدول (٢-٢-١٣)

الميزانية العامة في الاردن لعام ٢٠٠١ (مليون دينار)

	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	العجز
١.	الإيرادات الضريبية	٠,٩٩٦	%٥٧,٩٤	١.	النفقات الجارية	١,٧٨٨	٨١,٥٦	
-	الضرائب على الدخل والأرباح	٠,١٩٥	%١١,٣٤	أ.	الرواتب والاجور	٠,٣٨٤	١٧,٥١	
-	الضرائب على المعاملات المحلية	٠,٥٥٤	%٣٢,٢٢	ب	المشتريات من السلع والخدمات	٧٥	٣,٤٢	
-	الضرائب على التجارة الخارجية	٠,٢٢٩	%١٣,٣٢	ج	فوائد القروض (على اساس الاستحقاق)	٢٧٨	١٢,٦٨	
-	الضرائب الاضافية	٠,٠١٨	%١,٠٤	-	الداخلية	٥٨	٢,٦٤	
٢.	إيرادات غير ضريبية	٠,٦٤٢	%٣٧,٣٤	-	الخارجية	٢٢٠	١٠,٠٣	
-	رخص	٠,٠٣٢	%١,٨٦	د	دعم المواد التموينية	صفر	صفر	
-	رسوم	٠,٢١٥	%١٢,٥٠	ه	تحويلات اخرى	٤٥٢	٢٠,٦٢	
-	البرق والبريد	٠,٠٠٥	%١٢,٥٠	-	التقاعد	٢٩٠	١٣,٢٢	
-	الفوائد والأرباح	٠,١٣٦	%٧,٩١	-	الضمان الاجتماعي	١٢	٠,٥٤	
-	إيرادات مختلفة	٠,٢٥٣	%١٤,٧١	-	دعم المؤسسات	٧٠	٣,١٩٢	
٣.	اقساط قروض مستردة	٠,٠٨١	%٤,٧١	-	اغاثة النازحين	٩	٠,٤١٢	
				-	دعم الجامعات والبلد	٥٥	٢,٥٠	
				-	أخرى	١٥	٠,٦٨	
				و	الدفاع والامن	٥٣٧	٢٤,٤٩	
				ي	اخرى	٦٢	٢,٨٢	
				٢.	النفقات الرأسمالية	٤٠٤	١٢,٤٣	
مجموع الإيرادات		١,٧١٩	%٩٩,٩٩	مجموع النفقات		٢,١٩٢	%٩٩,٩	-٤٧٣

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ٢٠٠٣).

٢. النفقات العامة

شهدت النفقات العامة ارتفاعاً حتى بلغ (٢١٩٢) مليون دينار في عام ٢٠٠١ بعد أن كانت قد بلغت (٢٠٥٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ ويعزى ذلك زيادة النفقات اجارية من (١,٧١٨) مليون دينار إلى (١,٧٨٨) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، إذ تتكون النفقات الجارية من الرواتب والاجور التي شهدت إرتفاعاً من (٣٦٦) مليون دينار إلى (٣٨٤) مليون دينار أما المشتريات من السلع والخدمات فقد ارتفعت من (٧٢) مليون إلى (٧٥) مليون وفوائد القروض شهدت انخفاضاً من (٢٩٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٧٨) مليون في عام ٢٠٠١ في حين أن فوائد القروض الداخيلة شهدت إرتفاعاً من (٤٩) مليون إلى (٥٨) مليون في عام ٢٠٠١ في حين ان فوائد القروض الخارجية انخفضت من (٢٤٥) مليون إلى (٢٢٠) مليون في عام ٢٠٠١ ، في حين شهدت المدفوعات التحويلية ارتفاعاً من (٤٠٨) مليون إلى (٤٥٢) مليون في عام ٢٠٠١ ويعزى ذلك إلى زيادة مخصصات التقاعد من (٢٦٩) مليون في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٩٠) مليون في عام ٢٠٠١ أما الضمان الاجتماعي فقد ارتفع من (١٠) مليون إلى (١٢) مليون ، ودعم المؤسسات من (٦٧) مليون إلى (٧٠) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، واغاثة النازحين من (٥) مليون إلى (٩) مليون ، أما الإنفاق على الدفاع والأمن فقد ارتفع من (٥٣١) مليون إلى (٥٣٧) مليون والنفقات الاخرى ارتفعت من (٤٧) مليون إلى (٦٢) مليون، أما النفقات الراسمالية فإنها ارتفعت من (٣٣٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (٤٠٤) مليون دينار في عام ٢٠٠١ .

ثانياً. سوريا

للوقوف على مؤشرات الميزانية العامة في سوريا تعتمد بالجدول (٢-٢-١٤). اذ يظهر الجدول ان موازنة سوريا لعام ٢٠٠١ قد شهدت عجزاً بلغ مقداره (٠,٠٠٤) مليون ليرة بعد ان كان هناك توازن في الموازنة بين الإيرادات والنفقات . وتتكون الموانة من :

١. الإيرادات العامة

بلغ مجموع الإيرادات (٣٢٢,٠٠) مليون ليرة في عام ٢٠٠١ بعد ان كان قد بلغ (٢٧٥,٤٠٠) مليون ليرة في عام ٢٠٠٠ ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات الضرائب والرسوم من (٨٥,٩١٣) مليون ليرة إلى (١١٥,٩٣٢) مليون ليرة عام ٢٠٠٠ ، في حين ان الضرائب المباشرة ارتفعت من (٦٤,٩١٤) مليون ليرة إلى (٩١,٣٦٢) مليون ليرة ، أما الضرائب غير المباشرة فانها ارتفعت من (٢٠,٩٩٩) مليون ليرة إلى (٢٤,٥٧٠) مليون ليرة . أما بدلات الخدمات وإيرادات املاك الدولة فانها ايضاً شهدت ارتفاعاً من (٢٥,٣٩٧) مليون ليرة إلى (٢٩,٨٨٥) مليون ليرة ، كما ان الإيرادات المتنوعة شهدت ارتفاعاً من (٦٧,٥٠٤) مليون ليرة إلى (٨٦,٦٢٥) مليون ليرة ، كما ان الفائض المتاح شهد ارتفاعاً من (٥٩,٦٨٥) مليون ليرة إلى (٦٩,٣١٧) مليون ليرة ، ويتكون هذا الفائض من كل من فائض الموازنة الذي ارتفع من

(٤٣,٣٧٣) مليون ليرة إلى (٤٩,٤٧٨) مليون ليرة . أما فائض السيولة فقد ارتفع من (١٣,٦١٢) مليون ليرة إلى (١٧,٣٤٧) مليون ليرة ، في حين ان إيرادات البلديات كان قد انخفض من (٢,٧٠٠) مليون ليرة إلى (٢,٤٩٢) مليون ليرة .

يلاحظ ايضاً ان الإيرادات الاستثنائية والتي تشمل كل من القروض والموارد الخارجية والإيرادات الاستثمارية الاخرى . شهدت ارتفاعاً من (٣٦,٩٠١) مليون ليرة إلى (٣٨,٢٤١) مليون ليرة ، أما إيرادات القروض والموارد الخارجية فانها ارتفعت من (٢٤,٣٢٢) مليون ليرة إلى (٢٨,٥٢٤) مليون ليرة ، في حين ان الإيرادات الاستثمارية الاخرى كانت قد انخفضت من (١٢,٥٧٩) مليون ليرة إلى (٩,٧١٧) مليون ليرة .

الجدول (٢-٢-١٤)

الميزانية العامة في سوريا لعام ٢٠٠١ (مليون ليرة)

	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	العجز
١.	إيرادات الضرائب والرسوم	١١٥,٩٣٢	%٣٦	-	النفقات الجارية	١٦٠,٥٠٣	٤٩,٨٤ %	
-	إيرادات مباشرة	٩١,٣٦٢	٢٨,٣٧ %	-	النفقات الاستثمارية	١٦١,٥٠١	٥٠,١٥ %	
-	إيرادات غير مباشرة	٢٤,٥٧٠	%٧,٦٣	-	الادارة والقضاء	٤١,٢٦٨	١٢,٨١ %	
٢.	بدلات الخدمات وإيرادات املاك الدولة	٢٩,٨٨٥	%٩,٢٨	-	الامن القومي	٥٣,٣٨١	١٦,٥٧ %	
٣.	إيرادات متنوعة	٦٨,٦٢٥	٢١,٣١ %	-	التعليم والثقافة الخارجية والاعلام	٢٨,٥٩٧	%٨,٨٨	
٤.	الفائض المتاح	٦٩,٣١٧	٢٢,٥٢ %	-	الرعاية الاجتماعية	٤,١١٩	%١,٧٢	
-	فائض الموازنة	٤٩,٤٧٨	١٥,٣٦ %	-	الاقتصاد والمال	٣٨,٦٤٧	%١٢	
-	فائض السيولة	١٧,٣٤٧	%٥,٣٨	-	الزراعة والغابات والاسماك	٢٧,٤٨٧	%٨,٥٣	
-	البلديات	٢,٤٩٢	%٠,٧٧	-	الصناعة والتعدين والطاقة	٦٠,٠٥٣	١٨,٦٤ %	
٥.	إيرادات استثنائية	٣٨,٢٤١	١١,٨٧ %	-	النقل والمواصلات والتخزين	٣٥,٥٤٩	١١,٠٣ %	
-	قروض وموارد خارجية	٢٨,٥٢٤	%٨,٨٥	-	نفقات أخرى	٣٢,٩٠٣	١٠,٢١ %	
-	إيرادات استثمارية اخرى	٩,٧١٧	%٣,٠١					
مجموع الإيرادات		٣٢٢,٠٠٠	٩٩,٩٨ %		مجموع النفقات	٣٢٢,٠٠٤	٩٩,٩٩ %	٠,٠٠٤-

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

الامم المتحدة ، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ٢٠٠٣ (٣٤٠ ، ٣٤٦ – ٣٤٧) ، العدد الثالث والعشرين .
(*) من عمل الباحثة .

٢. النفقات العامة

بلغ مجموع النفقات العامة (٣٢٢,٠٠٤) مليون ليرة في عام ٢٠٠١ بعد ان كان قد بلغ (٢٧٥,٤٠٠) مليون ليرة في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الانفاق الجاري من (١٤٣,٤٠٠) مليون ليرة إلى (١٦٠,٥٠٣) مليون ليرة ، كذلك ارتفاع الانفاق الاستثماري من (١٣٢,٠٠٠) مليون ليرة إلى (١٦١,٥٠١) مليون ليرة ، كما ان الانفاق على الادارة والقضاء ارتفع (٣٣,٠٥٠) مليون ليرة إلى (٤١,٢٦٨) مليون ليرة ، أما الانفاق على الامن القومي فقد ارتفع من (٤٩,٢٩٨) مليون ليرة إلى (٥٣,٣٨١) مليون ليرة ، والانفاق على التعليم والثقافة الخارجية والاعلام ارتفع من (٢٤,٥٦٨) مليون ليرة إلى (٢٨,٥٩٧) مليون ليرة . والانفاق على الرعاية الاجتماعية ارتفع من (٣,١٥٢) مليون ليرة إلى (٤,١١٩) مليون ليرة ، أما النفقات الاقتصادية فانها ارتفعت من (٣٥,٣٨٩) مليون ليرة إلى (٣٨,٦٤٧) مليون ليرة ، أما الزراعة والغابات والاسماك فانها ارتفعت من (٢٦,١٢٣) مليون ليرةإلى (٢٧,٤٨٧) مليون ليرة ، أما الصناعة والتعدين والطاقة فانها شهدت ارتفاعاً من (٥٢,٠٢٢) مليون ليرة إلى (٦٠,٠٥٣) مليون ليرة، في حين ان النقل والمواصلات والتخزين شهد الانفاق عليها ارتفاعاً شديداً من (٢١,٩٧٠) مليون ليرة إلى (٣٥,٥٤٩) مليون ليرة ، أما النفقات الاخرى فانها شهدت ارتفاعاً من (٢٧,٨٢٨) مليون ليرة إلى (٣٢,٩٠٣) مليون ليرة في عام ٢٠٠١ .

ثالثاً. لبنان

يلاحظ من الميزانية العامة في لبنان لعام ٢٠٠١ أنها شهدت عجزاً بلغ مقداره (٤,٦١٦) مليار ليرة ، بعد ان كان قد بلغ (٥,٨٧٢) مليار ليرة في عام ٢٠٠٠ ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الانفاق الجاري من (٧,٩٦١) مليار ليرة إلى (٧,٧٤٦) مليار ليرة وكانت مكونات الموازنة اللبنانية كما يأتي :

١. الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً ، إذ بلغ مجموعها (٤,٢٦٠) مليار ليرة بعد ان كان قد بلغ (٤,٥٥٢) مليار ليرة في عام ٢٠٠٠ ، في حين بلغت الإيرادات الضريبية (٢,٩٦١) مليار ليرة بعد ان كانت قد بلغت (٢,٩١٩) ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة حصيلة ضرائب الدخل والملكية من (٠,٧٦١) مليار ليرة إلى (٠,٨٩٩) مليار ليرة ، في حين ان الضرائب الداخلية على

السلع والخدمات شهدت انخفاضاً كبيراً من (٠,٩٠٤) مليار ليرة إلى (٠,٢٣٩) مليار ليرة ، أما الضرائب الكمركية فانها ارتفعت من (١,٠٦٧) مليار ليرة إلى (١,٦٣٢) مليار ليرة ، أما الضرائب الاخرى فانها ارتفعت قليلاً من (٠,١٨٧) مليار ليرة إلى (٠,١٩١) مليار ليرة ، شهدت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعا من (١,١٧٣) مليار ليرة إلى (١,٢٩٩) مليار ليرة ، في حين ان الإيرادات المتفرقة انخفضت انخفاضاً كبيراً من (٠,٤٦١) مليار ليرة حتى بلغت صفراً .

٢. النفقات العامة

شهدت النفقات العامة انخفاضاً كبيراً من (١٠,٤٢٤) مليار ليرة إلى (٨,٨٧٦) مليار ليرة ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الانفاق الجاري قليلاً من (٧,٩٦١) مليار ليرة إلى (٧,٧٤٦) مليار ليرة ، في حين ان الانفاق على الرواتب والاجور انخفض انخفاضاً كبيراً من (٢,٩٠٨) مليار ليرة إلى (٢,١٣٧) مليار ليرة ، أما النفقات الجارية الاخرى فانها شهدت ارتفاعاً كبيراً من (٠,٨٥٦) مليار ليرة إلى (١,٢٩٧) مليار ليرة ، في حين ان الفوائد ارتفعت قليلاً من (٤,١٩٧) مليار ليرة إلى (٤,٣١٢) مليار ليرة ، أما النفقات الراسمالية والنفقات الاخرى فانها شهدت انخفاضاً كبيراً من (٢,٤٦٣) مليار ليرة إلى (١,١٣٠) مليار ليرة . والجدول (٢-٢-١٥) يعكس مؤشرات الميزانية العامة في لبنان لعام ٢٠٠١ .

الجدول (٢-٢-١٥)

الميزانية العامة اللبنانية لعام ٢٠٠١ (مليار ليرة)

ت	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	العجز ، الفائض
١.	إيرادات ضريبية	٢,٩٦١	%٦٩,٥٠	أ.	النفقات الجارية	٧,٧٤٦	%٨٧,٢٦	
-	ضرائب الدخل والملكية	٨٩٩	%٢١,١٠	-	رواتب واجور	٢,١٣٧	%٢٤,٠٧	
-	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات	٢٣٩	%٠٥,٦١	-	نفقات جارية اخرى	١,٢٩٧	%١٤,٦١	
-	الضرائب الكمركية	١,٦٣٢	%٣٨,٣٠	-	فوائد	٤,٣١٢	%٤٨,٥٨	
-	ضرائب اخرى	٠,١٩١	%٠٤,٤٨	ب	نفقات الخزينة ونفقات اخرى	١,١٣٠	%١٢,٧٣	
٢.	الإيرادات غير الضريبية	١,٢٩٩	%٣٠,٤٩					
٣.	إيرادات متفرقة	صفر	صفر					
مجموع الإيرادات		٤,٢٦٠	%٩٩,٩٩	مجموع النفقات		٨,٨٧٦	%٩٩,٩٩	العجز ٤,٦١١-

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٥، العدد الثالث والعشرين.

رابعاً. المغرب

فيما يتعلق بالميزانية العامة للمغرب فقد شهدت تحسناً كبيراً خلال عام ٢٠٠١ على الرغم من وجود عجز فيها مقارنة بالعام ٢٠٠٠ ، كما مبين في الميزانية الاتية :

الجدول (٢-٢-١٦)

الميزانية العامة للمملكة المغربية لعام ٢٠٠١ (مليون درهم)

	الإيرادات	المبلغ	% من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	العجز او الفائض
-	الإيرادات الضريبية	٨٣,٩٨٨	٧٠,٧٥ %	-	نفقات الموظفين	٤٨,٠٠٠	٣٧,٠٦ %	
-	الإيرادات غير الضريبية	٣١,٧٩٦	٢٦,٧٨ %	-	فوائد الدين العمومي	١٨,٧٥٤	١٤,٤٨ %	
-	مداخيل بعض الحسابات الخاصة للخزينة	٢,٩١٩	%٢,٤٥	-	تكاليف التجهيز	٢٦,٢٠١	٢٠,٢٣ %	
				-	رصيد الحسابات الخاصة للخزينة	٢١,٢٥٣	١٦,٤١ %	
				-	صندوق الحسن الثاني	٤,٦٩٢- ١٠,٦١٣	%٣,٦٢ %٨,١٩	
مجموع الإيرادات		١١٨,٧٠٣	٩٩,٩٨ %	مجموع النفقات		١٢٩,٥١	٩٩,٩٩ %	العجز ١٠,٨٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

(بنك المغرب – التقرير السنوي ، ٢٠٠١، ٧٧)

١. الإيرادات العامة

تشير البيانات إلى أن إجمالي الإيرادات العادية خلال عام ٢٠٠١ بلغت (١١٨,٧٠٣) مليون درهم مغربي في حين مجموع الإيرادات العادية خلال عام ٢٠٠٠ كانت قد بلغت (٩٢,٨٧٧) مليون درهم ، ويعزى الارتفاع في قيمة الإيرادات بدرجة كبيرة إلى الإيرادات غير الضريبية ، التي تنامت بما يفوق أربعة اضعاف لتصل إلى (٣١,٧٩٦) مليار درهم على أثر فتح رأسمال شركة اتصالات المغرب . كما ارتفعت الإيرادات الضريبية لتصل إلى (٨٣,٩٨٨) مليار درهم مقارنة بـ (٨٠,٤٧٣) مليار درهم في عام ٢٠٠٠ على الرغم من خفض الرسوم الكمركية .

٢. النفقات العامة

شهد إجمالي النفقات العادية ارتفاعاً من (٨٥,٥٤٤) مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٩٢,٥٠٢) مليار درهم عام ٢٠٠١ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع رسوم نفقات الموظفين بنسبة (١٢,٩%) على اثر تسوية وضع بعض فئات الموظفين بغية تحسين اجورهم في إطار الحوار الاجتماعي الذي شرع فيه في عام ١٩٩٦ . أما النفقات برسم فوائد الدين العمومي ، البالغة (١٨,٨) مليار درهم فلم تعرف الا زيادة طفيفة تعزى إلى تحملات الدين الداخلي التي انتقلت من (١٢,٣) مليار إلى (١٢,٩) مليار درهم ، بينما تراجعت بخلاف ذلك الفوائد برسم الدين الخارجي

بنسبة (٦,٣%) لتتحدد في (٥,٩) مليار درهم ، كما تقلص مبلغ الرسم المقدم لصندوق الموازنة ، إذ ناهز (٧,٢) مليار درهم بما قدره (٤١٤) مليون درهم أي (٥,٤%) كما ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة (١٠,٤%) لتصل إلى (٢١,٣) مليار درهم .

وبالنظر إلى عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة، وضمنها المبالغ المودعة في حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحدد عجز الميزانية إلى (١٠,٤) مليار درهم مقابل (٢٠,٨) مليار درهم في عام ٢٠٠٠ .

خامساً. تونس

وتشير التقديرات الأولية للميزانية الحكومية في تونس بأنها شهدت فائضا بلغ مقداره (٨٩٥,١٠) مليون دينار تونسي في عام ٢٠٠٣ بعد ان كان قد بلغ (٣٣٦,٧٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية، ويمكن ان نعرض للميزانية التونسية من خلال الجدول (٢-٢-١٧) .

١. الإيرادات العامة

بلغت إجمالي الإيرادات (٨٨٢٦,٦) مليون دينار بعد ان كانت ضقد بلغت (٧٨٥٢,٥٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية من (٦٠٣٢,٧) مليون دينار إلى (٧٦٣٦,٤٠) مليون دينار . اذ ارتفعت الضرائب المباشرة من (٢٠٢٤,٦) مليون دينار إلى (٣١٨٢,٧٠) وارتفعت ضريبة الدخل ارتفاعا قليلا من (١٢١٣,٩) مليون دينار إلى (١٣٠٩,٠) مليون دينار وكذلك ارتفاع الضرائب على الرواتب من (٩١٣,٤) مليون دينار إلى (١٠٠٥,٨) مليون دينار أما بالنسبة إلى ضرائب المؤسسة فانها شهدت ارتفاعاً من (٨١٠,٧) مليون دينار إلى (٨٦٧,٩) مليون دينار في حين ان الضرائب غير المباشرة شهدت ارتفاعا طفيفا من (٤٠٠٨,١) مليون دينار إلى (٤٠٥٣,٧) مليون دينار ويعزى ذلك إلى ارتفاع ضريبة الـ VAT من (١٨٩٥,١) مليون دينار إلى (٢٠٠٦,٣) مليون دينار ، وارتفاع ضريبة الاستهلاك من (١٠٤٤,٩) مليون دينار إلى (١٠٧٣,١) مليون دينار في حين ان الرسوم والضرائب الكمركية كانت قد انخفضت من (٥٩٤,٨) مليون دينار إلى (٥٥٣,٦) مليون دينار .

شهدت إيرادات النفط انخفاضا من (٧٠,١) مليون دينار إلى (٤٩,٣) مليون دينار في حين شهدت إيرادات الغاز ارتفاعا من (١٢٤,٧) مليون دينار إلى (١٣٥,٦) مليون دينار في حين ارتفعت إيرادات امتلاك الاسهم ارتفاعا كبيرا من (٣٧٦,٨) مليون دينار إلى (٤٩٢,٧) مليون دينار . أما بالنسبة إلى المنح الخارجية فقد انخفضت انخفاضا كبيرا من (٨٣,٩) مليون دينار إلى (٤٨) مليون دينار .

الجدول (٢-٢-١٧)

الميزانية العامة في تونس لعام ٢٠٠٣ (مليون دينار)

ت	الإيرادات	المبلغ	%من إجمالي الإيرادات		النفقات	المبلغ	% من إجمالي النفقات	الفائض او العجز
١.	إيـــرادات الضـــريبة الاعتيادية	٦,٢٣٠,٦	٨٦,٥١	١.	نفقات تشغيل	٥,٣٣٥,٤	٦٧,٢٦	
أ	ضرائب مباشرة	٢,١٧٦,٩	٣٦,٠٥	-	اجور ورواتب	٣,٩٦٨-	٥٠,٠٢	
-	ضريبة دخل منها	١,٣٠٩-	١٤,٨٣	-	وسائل خدمة	٥٢١,٠	٦,٥٦	
				-	تدخلات	٨٤٦,٤	١٠,٦٧	
١.	ضرائب الرواتب	١,٠٠٥,٨	١١,٣٩	٢.	نفقات راسمالية ودفع القروض	٢,٥٩٦,١	٣٢,٧٣	
٢.	ضرائب المؤسسة	٨٦٧,٩	٩,٨٣	-	استثمار مباشر	٨٩٥,٣	١١,٢٨	
				-	تمويل عام	٥٤٨,٧	٦,٩١	
ب.	ضرائب غير مباشرة	٤,٠٥٣,٧	٤٥,٩٢	-	عمليـات تسـديد مباشرة إلى مواد خارجية	٧٣٤,٢	٩,٢٥	
١.	رســوم وضـــرائب كمركية	٥٥٣,٦	٦,٢٧					
٢.	V.A.T	٢,٠٠٦,٣	٢٢,٧٣	-	اســتثمار دولــة مباشر	٥٢٢,٣	٦,٥٨	
٣.	ضرائب استهلاك	١,٠٧٣,١	١٢,١٥	-	قروض مستمرة لمؤسســـات القطاع العام	٢١١,٩	٢,٦٧	
٤.	رسوم وضرائب غير مباشرة اخرى	٤٢٠,٧	٤,٧٦					
ج	إيـــرادات ضـــريبة مخصصـــة لأمـــوال الخزانة	٤٠٠,٠	٤,٥٣	-	أموال	٤٣٨,٨	٥,٥٣	
				١.	أموال خاصة	٤٣٢	٥,٤٥	
	إيرادات نفط	٤٩,٣	٠,٥٥	٢.	أموال طوارئ	٦,٥	٠,٠٨	
	ممتلكات غاز	١٣٥,٦	١,٥٣		سـلف وصـافي قـروض إلـى الخزانة	٢٠,٩	٠,٢٦	
	إيـــرادات امـــتلاك الاسهم	٤٩٢,٧	٥,٥٨					
	منح خارجية	٤٨-	٠,٥٤					
	أرباح خصخصة	٧,٦	٠,٠٨					
	إيرادات غير ضريبية اخرى	٤٥٧,٠	٥,١٧					
	إجمالي	١,١٩٠,٢٠	١٣,٤٨					
	إجمالي إيرادات	٧,٤٢٠,٨٠	٩٩,٩٩		إجمالي النفقات	٧٩٣١,٥٠	٩٩,٩٩	الفائض ٨٩٥,١٠

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

البنك المركزي التونسي http://www..bct.gov.tn

٢. النفقات العامة

بلغ إجمالي النفقات (٧٩٣١,٥٠) مليون دينار بعد ان كان قد بلغ (٥٠١٠,٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات التشغيل من (٥٠١,٧) مليون دينار إلى (٥٣٣٥,٤) مليون دينار ، وشهدت الاجور والرواتب ارتفاعا طفيفا من (٣٦٤٨,٠) مليون دينار إلى (٣٩٦٨,٠) مليون دينار ، وارتفاع وسائل الخدمة ارتفاعا طفيفا من (٥٠٢) مليون دينار إلى (٥٢١) مليون دينار وارتفاع التدخلات ارتفاعا قليلا من (٨٢٤,٧) مليون دينار إلى (٨٤٦,٤) مليون دينار .

أما بالنسبة إلى النفقات الرأسمالية ومنح القروض فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من (٢٥٠٥,١) مليون دينار إلى (٢٥٩٦,١) مليون دينار وارتفاع الاستثمار المباشر من (٨٤٣,٤) مليون دينار إلى (٨٩٥,٣) مليون دينار وارتفاع التمويل العام من (٥٢٨,١) مليون دينار إلى (٥٤٨,٧) مليون دينار وشهدت عمليات تسديد مباشرة إلى موارد خارجية ارتفاعاً كبيراً من (٦٥٧,٣) مليون دينار إلى (٧٣٤,٢) مليون دينار في حين انخفض استثمار الدولة المباشر من (٥٥٥,٧) مليون دينار إلى (٥٢٢,٣) مليون دينار . في حين ارتفع القطاع العام من (١٠١,٦) مليون دينار إلى (٢١١,٩) مليون دينار ، أما بالنسبة إلى أموال الخزانة فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من (٤١٢,٦) مليون دينار إلى (٤٣٨,٨) مليون دينار ، أما بالنسبة للأموال الخاصة فقد انخفضت من (٣٩٨,٩) مليون دينار إلى (٤٣٢,٣) مليون دينار أما أموال الطوارئ فقد انخفضت من (١٣,٧) مليون دينار إلى (٦,٥) مليون دينار .

٣-٢ الهيكل الضريبي في بلدان العينة النفطية وغير النفطية

٣-٢-١ الهيكل الضريبي في السعودية

فرضت ضريبة الدخل لأول مرة بموجب المرسوم الملكي المرقم ٣٣٢١/٢٨/١٢/١٧ في ١٣٧٠/٢/٢١ الموافق ١٩٥٠/١١/٢ ثم صدرت اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل بموجب قرار معالي وزير المالية رقم ٣٤٠ في ١٣٧٠/٧/١ هـ ثم صدرت مراسيم ملكية عدة بعد ذلك(•)، وكما مبين أدناه :

أولاً: ضريبة الدخل الشخصي على الرواتب والاجور والمكافأت وما في حكمه

وهي ضريبة على الدخل الشخصي للافراد غير السعوديين ومن غير رعايا دول مجلس التعاون الخليجي او أي دخل يتم الحصول عليه من استثمارات رؤوس الاموال ، وهناك عدة أنواع منها :

١. **الضريبة على الدخل الشخصي** (اصحاب الحرف والمهن الحرة) :

ويقصد بالمهن الحرة الاعمال التي تعتمد على المجهود الشخصي والذهني مثل (الطبيب – المهندس – المحاسب) وأصحاب الحرف مثل (النجار – السباك) وغير ذلك .

٢. **الضريبة على دخل استثمار رؤوس الاموال :**

تفرض على الدخل المتولد من الاستثمار الذي يقوم به الافراد والشركات إلى جانب عملهم للحصول على الربح وعلى الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص وكل شريك تفرض عليه الضريبة على حدة ، وان المهن والشركات الخاضعة للضريبة هي :-

١. المهن والمنشأت التجارية .
٢. المهن والمنشأت الصناعية .
٣. الوسطاء لشراء وبيع العقارات .
٤. السماسرة والوكلاء بالعمولة .
٥. الأشخاص الذين يقومون بتقسيم اراضي البناء .
٦. الأشخاص الذين يؤجرون المحلات التجارية والصناعية .
٧. الأشخاص الذين يؤجرون الاراضي الزراعية من الباطن .
٨. الأشخاص الذين يقومون بأعمال السمسرة العارضة .

(•) المرسوم الملكي رقم ٣٧ في ١٣٩٥/٥/٤هـ والذي نص على الغاء هذه الضريبة وما زال ساري المفعول حتى تاريخ ١٤٢١/٦/٢١ الموافق ٢٠٠٠/٩/١٩ .

٣. **الضريبة على أرباح الشركات** : وتفرض على :

١. الأرباح الصافية التي تحققها شركات اموال غير السعودية وليست من دول مجلس التعاون الخليجي وتمارس أعمالها في السعودية أو خارجها في آنٍ واحد .
٢. مجموع حصص الشركاء غير السعوديين وليسوا من دول مجلس التعاون الخليجي من الأرباح الصافية لشركاء الاموال السعودية .
٣. مجموعة حصص الشركاء غير المتضامنين من غير السعوديين ومن غير رعايا مجلس التعاون الخليجي من الأرباح الصافية لشركاء التوفير .

ثم عدلت ضريبة الأرباح على الشركاء بقرار مجلس الوزراء رقم ٣ في ١٤٢١/١/٥هـ والذي نص على تحمل الدولة ١٥% من الضريبة المفروضة على أرباح الشركات ما عدا شركات النفط والغاز التي يزيد دخلها عن ١٠٠٠٠٠ ريال .

وفي إطار السياسة المالية للحكومة السعودية هناك فقد توجهت نحو اصدار قانون ضريبة الدخل على العمال الوافدين بهدف التقليل من عدد الوافدين الموجودين في السعودية من خلال زيادة تكاليف عملهم وزيادة عائدات الحكومة من مصادر غير نفطية (الحجي ، ٢٠٠٢ ، ١) ، وتمت دراسة القانون هذا وهو تحت الموافقة من قبل الحكومة السعودية ، وتخضع له الدخول التي تبدأ من ٥٠٠٠ ريال شهرياً او تزيد عن ذلك ، ونسبة الضريبة هي ١٠% من إجمالي الدخل (النابلسي ،٢٠٠٣، ١).

كما قررت السلطات السعودية تخفيض الضرائب على أرباح الشركات الاجنبية من ٤٥% إلى ٢٠% في محاولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة(AME Info, 2004,1).

ولغرض معرفة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي لا بد من معرفة العبء الضريبي والذي يقاس من خلال نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغ العبء الضريبي في السعودية (١,٤%) في عام ١٩٧٠ وارتفع قليلا ليصبح (١,٩%) في عام ١٩٨٠ ، ومن ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (٦,٥%) في عام ١٩٩٠ ، إلاّ أنه انخفض ليصبح (٥,٨%) في عام ١٩٩٣ .

بلغت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح حوالي (٣١,٣%) من إجمالي الضرائب عام ١٩٨٠ ، وانخفضت انخفاضاً شديداً لتبلغ (١١,٠%) خلال عام ١٩٩٠ واستمرت بالإنخفاض حتى بلغت (٧,٦%) خلال عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات فإنها بلغت (٣٠,١%) خلال عام ١٩٨٠ ، وارتفعت ارتفاعاً كبيراً لتبلغ (٤٩%) خلال عام ١٩٩٠ ، وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ (٤٩,٥%) خلال عام ١٩٩٣ ، في حين ان الضرائب على التجارة الخارجية كانت قد بلغت (٣٥%) عام ١٩٨٠ وانخفضت انخفاضاً طفيفاً لتبلغ (٣٢,٨%) خلال عام ١٩٩٠ ، الا انها ارتفعت ارتفاعاً شديداً حتى بلغ (٤٢,٩%) خلال عام ١٩٩٣ أما بالنسبة

إلى الضرائب الأخرى فانها كانت قد بلغت (٣,٦%) خلال عام ١٩٨٠، واخذت بالارتفاع حتى بلغت (٧,٢%) خلال عام ١٩٩٠ (الفارس ، ١٩٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١).

٣-٢-٢ الهيكل الضريبي في الكويت

تتكون الإيرادات غير النفطية بالاقتصاد الكويتي من حصيلة الضرائب على صافي الدخل والأرباح ، والضرائب والرسوم على السلع والخدمات ، والضرائب والرسوم على التجارة الدولية ، وذلك فضلاً عن إيرادات رسوم نقل الملكية ، والرسوم المتنوعة والإيرادات الرأسمالية ، وبناءً على ذلك يمكن أن نحدد الهيكل الضريبي في الاقتصاد الكويتي بالضرائب الآتية :

أولاً: الضرائب على صافي الدخل والأرباح ، وتتضمن :

١. ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط

كان استخراج النفط الخام يجري مباشرة بواسطة الشركات النفطية الكبرى العاملة في الكويت ، ومن ثمَّ فانه لا توجد اسواق فعلية ذات فعلية بالنسبة للقسم الاكبر من النفط الخام . لقد تم اتخاذ بعض الاجراءات خلال عام ١٩٧٤/١٩٧٥ تمثل تقدماً في مواجهة شركات النفط، منها تحديد نسبة ٦٠% للحكومة من العمليات والحقوق البترولية ضمن اتفاقيات المشاركة التي تعقدها الشركات العاملة في مجال النفط ، فضلاً عن زيادة الضريبة على حصة الشركات الاجنبية من النفط .

لا تعدّ موارد النفط دخلاً بالمعنى الاقتصادي لانها محصلة نشاط استخراجي وليس نشاطاً انتاجياً بالمعنى الضيق ، ترتيباً على ذلك فان مايزيد عن حاجة الدولة من هذه الموارد لا يعدّ فائضاً انتاجياً ، مع ذلك فانه يمكن اعتبار هذه الموارد النفطية من قبيل الدخول الريعية التي تعدّ صورة من صور الفائض الاقتصادي .

٢. ضريبة الدخل المفروضة على الشركات غير النفطية

بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٠ صدر المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بفرض ضريبة الدخل الكويتية ، ليحل محل المرسوم الصادر عام ١٩٥١ ، اذا اجريت تعديلات تمثلت بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ ، الذي اجرى بعض الحذف والتوضيح ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن بعض التعديلات كذلك ، وفرض ضريبة دخل اضافية على دافعي هذه الضريبة ، ثم تحديد سعر الضريبة على اساس تصاعدي ويتدرج سعر الضريبة بزيادة (٥%) عن شريحة حتى يصل (٥٠%) .

ثانياً : الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية :

تتضمن الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية طبقاً للتعميم رقم (١٤) لسنة ١٩٨٠ إيرادات الضرائب الكمركية والرسوم الكمركية مثل رسوم الأرضية ، ورسوم المانيفيست ، ورسوم الشهادات .

ويحكم وينظم هذه الضرائب والرسوم حالياً القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠، اذ استحدثت أول تنظيم للقواعد المتعلقة بالشؤون الكمركية في الكويت ، وتخضع لها جميع البضائع والمواد التي تدخل دولة الكويت الا ما استثنى منها بنص خاص في مرسوم .

أخذت الضريبة الكمركية بمبدأ الضريبة القيمية ، ولهذا نصت المادة العاشرة من قانون الكمارك على ان تستوفي الضريبة الكمركية على جميع البضائع الواردة بنسبة ٤% من قيمتها في منشئها او مصدرها مضافاً اليها اجور الشحن واية مصارف أخرى يصدر ببيانها قرار من سلطة الكمارك . ويعزى ضآلة المبالغ المتحصلة إلى تدني سعر الضريبة وإنه بسبب انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي وتزايد اعتماده عليه في الواردات المختلفة ، فانه من المنتظر ان يزداد حجم الحصيلة من هذه الضريبة ومن الرسوم الكمركية الأخرى (النجار، ١٩٨٢،٢١٣، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٠-٣١١).

ثالثاً: ضرائب الثروة

لاتوجد ضريبة ثروة دينية (زكاة) في الكويت.

رابعاً: ضرائب الرواتب والضمان الاجتماعي

تفرض على أرباح عمل الكويتيين والمستخدمين بتقديم مساهمات شهرية للضمان الاجتماعي ، فبموجب قانون الضمان الاجتماعي تكون مساهمة رب العمل بمقدار (١١%) ومساهمة المستخدم مقدار (٦%) ، وسقف الراتب لمساهمة الضمان الاجتماعي هي (٢٥٠٠) دينار كويتي شهرياً، (Rory N Keelan , 2004 , 8-9).

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي ، اذ بلغ العبء الضريبي (٤,٩%) في عام ١٩٧٠ ، وانخفض ليصل إلى (٣,٨%) في عام ١٩٨٠ واستمر بالانخفاض حتى بلغ (١,٧%) و(١,١%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ على التوالي ، وتشكل الضرائب على الدخل (٥٩%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى (١٧,٩%) و (١٣,٣%) في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ أما الضرائب على الممتلكات فانها بلغت (٣%) في عام ١٩٨٠ و(٣,١%) و(٣,٣%) في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣. في حين ان الضرائب على السلع والخدمات بلغت حجما قدره (١١,٥%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت لتصل إلى (١٦,٥%) في عام ١٩٩٠ . أما الضرائب على التجارة

الخارجيـة فانهـا بلغـت (٢٦,٥%) فـي عـام ١٩٨٠ واخـذت بالارتفـاع لتصـل إلـى (٦٢,٥%) و(٨٣,٤%) في ١٩٩٠ و ١٩٩٣ (الفارس ، ١٩٩٧ ،١٠٤ ،١٠٦ ،١١١).

٣-٢-٣ الهيكل الضريبي الإماراتي

يتكون النظام الضريبي الأماراتي من أنواع عدة هي :

١. ضرائب الشركة

تكون معظم الشركات معفاة من الضريبة على أرباحها ، وعلى أية حال فإن البنوك ومشروعات النفط تكون خاضعة للضريبة وفقاً لاتفاقيات يتم التوصل اليها كلياً مع كل أمارة . وتكون البنوك خاضعة للضريبة بنسبة ٣٠% .

٢. الضرائب الشخصية

لا توجد ضرائب دخل شخصية ، وتكون الرسوم مفروضة لاصدار سماحات الاقامة والوثائق الأخرى ، وبمعدلات تختلف بأختلاف الأمارة . ولا توجد ضرائب على أرباح رأس المال ، او على الهدايا ، والمواريث ، ولا توجد ضريبة ثروة .

٣. تكاليف الضمان الاجتماعي

يتوجب على أرباب العمل دفع مكافأة نهاية الخدمة إلى المستخدمين من غير الأماراتيين عندما يكملون عقدهم ، وهذه تحتسب كراتب اساسي لثلاثة اسابيع لكل سنة من السنوات الخمسة الأولى من الخدمة ، ومن ثم راتب اساسي لشهر واحد تقريباً لكل سنة من سنوات الخدمة ، ويكون الدفع مخفضاً بنسبة ثلثين اذا ترك المستخدم العمل خلال السنوات الثلاثة الاولى ، وبنسبة الثلث اذا ترك المستخدم طوعياً بعد مضي فترة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات .

لا يطالب المستخدمين من غير الأماراتيين بمساهمات ضمان اجتماعي ، لانه يتوجب عليهم الدفع لقاء الخدمات الطبية والاولية والكثير منهم يستخرج ضمان صحي خاص . وبموجب القانون الجديد المقترح ، فإن التأمين الصحي سيكون إلزامياً لكل المستخدمين .

٤. ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات

يوجد هناك ضريبة مبيعات بنسبة (١٠%) على كل دخل الفنادق والشقق المؤثثة ، وضريبة مبيعات بنسبة (٣٠%) على الدخل من مبيعات الكحول . وفي حالات اخرى لاتوجد ضريبة قيمة مضافة او ضرائب مبيعات في الأمارات .

٥. ضرائب أخرى

توجد رسوم استيراد بنسبة (٤%) على كل استيراد في كل ارجاء الأمارات العربية المتحدة . اذ يختلف إجمالي الكلفة بين أمارة واخرى ، كما تختلف المعدلات باختلاف طبيعة الاتفاقية والمبلغ والمقدار الذي تنسب له .

تقدم الأمارات العربية المتحدة بيئة معفاة من الضريبة بدرجة كبيرة للشركات ويوجد هناك مناطق خالية من بعض الرسوم .

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي . اذ بلغ العبء الضريبي في الأمارات العربية المتحدة (٢,١%) في عام ١٩٧٠ ، وانخفض قليلا حتى وصل إلى (١,٩%) في عام ١٩٨٠ ثم عاود الارتفاع قليلا حتى بلغ (٢,٥%) في عام ١٩٩٠ و (٢,٦%) في عام ١٩٩٣.

وبلغت الضرائب على التجارة الخارجية (١٩,١%) من إجمالي الضرائب في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت إنخفاضاً شديداً حتى وصل إلى (٦,٠%) في عام ١٩٩٠ ثم عاودت الارتفاع حتى بلغت (١٤,٧%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب الأخرى فانها كانت قد بلغت (٨٠,٩%) في عام ١٩٨٠ واخذت بالارتفاع حتى بلغت (٩٤,٠%) في عام ١٩٩٠ واخذت بالانخفاض حتى بلغت (٨٥,٣%) في عام ١٩٩٣ (الفارس ، ١٩٩٧ ،١٠٤، ١٠٦ ،١١١) .

٣-٢-٤ الهيكل الضريبي في قطر

يتكون من مجموعة من الضرائب التي تفرض على الدخول المتأتية من مشاريع نفذت داخل قطر وتكون على انواع عدة .

١. ضريبة المؤسسة

تفرض هذه الضريبة على دخل الشركات الاجنبية في قطر . وبالنسبة للمشاريع المشتركة فإن الأرباح المتأتية من حصص الاجانب تكون خاضعة للضريبة ، أما المواطنون في بلدان مجلس التعاون الخليجي فيعاملون معاملة المواطن القطري ، ومن ثم فهم غير خاضعين حالياً لضريبة الدخل ، وتختلف معدلات الضريبة التصاعدية اذ تتراوح بين الصفر و ٣٠% .

٢. ضريبة أرباح رأس المال

أي تفرض هذه الضريبة على الأرباح الناشئة عن بيع موجودات الشركة وفوائد العمل كدخل اعتيادي فضلا عن ذلك فلا توجد ضرائب على الثروة وعلى الرواتب والضمان الاجتماعي .

٣. الضرائب على الاستيراد

تفرض رسوم كمركية بنسبة (٥%) على الاستيرادات من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي وتفرض بنسبة (٢٠%) على الفولاذ وبنسبة (١٠٠%) على الكحول والتبوغ ، ولا تفرض على الاستيرادات من داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي أي رسوم او ضرائب مع العلم ان الصادرات القطرية غير خاضعة للضرائب والرسوم (HSBC Group , 2005 , 7 , 8 , 14) ، يشير العبء الضريبي إلى الإيرادات الضريبية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ،

اذ بلغ العبء الضريبي في قطر (١,٦%) في عام ١٩٧٠ وارتفع ليصل إلى (١,٥%) في عام ١٩٨٠ ، واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى (٢,٧%) و (٣,٤%) في عام ١٩٩٠ و١٩٩٣ .

وشكلت الإيرادات الضريبية بنسبة (٠,٦%) في عام ١٩٧٠ وارتفعت لتصل نحو (١,١%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت ارتفاعاً كبيراً حتى بلغت (٤,٤%) في عام ١٩٩٠ وارتفعت لتصل إلى نحو (٦,٣%) في عام ١٩٩٣ ، أما الإيرادات النفطية كانت قد بلغت (٩٦,٣%) في عام ١٩٧٠ وانخفضت لتصل نحو (٩١,٨%) في عام ١٩٨٠ واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (٧٣,٩%) و (٦٨,٩%) على التوالي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ . ويعزى ذلك إلى الاثار المدمرة لحرب الخليج اذ ان القطاع النفطي تضرر بسبب انخفاض الأسعار بانخفاض الانتاج .

وتشكل الضرائب على الدخل والأرباح (١٧,٩%) في عام ١٩٨٠ واخذت بالانخفاض حتى بلغت (٤,٦%) و (٣,٤%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ ، ويعزى ذلك إلى طبيعة العلاقة بين الحكومة المضيفة والشركات النفطية ، اذ ان معظم إيرادات الضرائب على الدخل تتأتى من هذه الشركات . في حين ان الضرائب على السلع والخدمات كانت قد شهدت ارتفاعاً كبيراً من (٢١,٣%) في عام ١٩٨٠ إلى (٥٧,٣%) في عام ١٩٩٠ ويعود ذلك إلى انها تفرض على عدد أكبر من السكان كما انها مقبولة سياسياً لان توزيع عبئها غير واضح ، ثم انخفضت حتى وصلت إلى (٤٥,٢%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب على التجارة الخارجية فانها كانت قد بلغت (٢٧,١%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى (٢٠,٨%)في عام ١٩٩٠ ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والفوسفات والالمنيوم ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت إلى (٢٨,٠%) في عام ١٩٩٣(الفارس ، ١٩٩٧ ،٩٩ ،١٠٦ ،١٠٧ ،١١١).

٣-٢-٥ الهيكل الضريبي في سلطنة عُمان

عاشت عمان دولة هامشية في مستوى الكفاف او دونه حتى اكتشف فيها البترول بكميات تجارية اذ بدأ تصديره في ايار عام ١٩٦٧ . ولم يكن هناك نظام ضريبي يذكر في هذه المرحلة ، وفي عام ١٩٧١ صدر مرسوم سلطاني بفرض ضريبة على الدخل خطوة أولى في بناء نظامها الضريبي . ويضم النظام الضريبي الانواع الاتية :

١. ضريبة الدخل

تفرض الضريبة على الدخل السنوي الصافي لكل هيئة مسجلة تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً في سلطنة عمان مالم يصدر بأعفائها . ويستفاد من ذلك القانون انه قد استلزم توافر خمسة شروط أساسية لكي يخضع الدخل للضريبية .

١.أن تحقق المنشأة او الشركة ربحاً صافياً خلال السنة الضريبية آخذاً بمبدأ استقلال السنوات الضريبية .

٢.أن يتمتع المشروع المسجل بالشخصية الاعتبارية وتشمل :

- شركات التضامن .
- شركات التوصية .
- الشركات المساهمة .
- الشركات المحدودة المسؤولية .

٣. إن ما يمارس هذا المشروع نشاطاً تجارياً او صناعياً .

٤. أن يكون قد صدر مرسوم سلطاني بإعفاء هذا المشروع من الضريبة .

وقد صدر المرسوم رقم (٧٥/٢١ بتاريخ ١٩٧٥) مقرراً بعض الاعفاءات الضريبية المهمة عى النحو الاتي :

١. الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين تعفى من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٧٥ .

٢. الشركات التي يكون غرضها الاساسي الزراعة والصناعة وصيد الاسماك تعفى من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تأسيسها .

٣. الشركات التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني والتي يزيد رأسمالها المدفوع عن (١٠٠) الف ريال عماني يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة تمديد فترة الاعفاء بحد اقصى لمدة خمس سنوات (دراز ، ١٩٨١ ،١٢٣-١٢٦) .

٤. يخضع دخل الشركات الوطنية والشركات المختلفة في السلطنة والتي يملك غير العمانيين فيها (٧٠%) او اقل من رؤوس اموالها لضريبة معدلها (١٢%) ، بينما تخضع الشركات المختلطة التي تزيد مساهمة الاجانب فيها عن (٧٠%) من رأس المال إلى ضريبة تصاعدية يبلغ اقصى معدل لها (٣٠%) من الدخل . وتفرض ضريبة على الشركات الاجنبية التي ليس لها وجود دائم في السلطنة يبلغ معدلها (١٠%) وتتكون قاعدتها من قيمة تأجير المعدات والمصاريف الادارية للشركة واتعاب نقل الخبرة الفنية واتعاب البحث والتطوير . كما تسمح الانظمة الضريبية لهذه الشركات بترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات .

لهذه الاعتبارات نلاحظ النظام الضريبي في سلطنة عمان أقل تنافسية من الانظمة الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ومن المؤكد ان يترتب على ذلك انعكاسات على المستوى العام لأسعار المنتجات في السلطنة حيث يتم نقل كل أو جزء من عبء الضريبة من المنتجين للمستهلكين (www.chamberomon).

٢. الضرائب الأخرى

يحتوي النظام الضريبي لسلطنة عمان بجانب ضريبة الدخل على مجموعة اخرى من الضرائب المتناثرة التي صدرت في فترات مختلفة والتي لم يصدر ببعضها قوانين او مرأسيم

سلطانية والتي ليس لها اهمية تذكر كمصدر للايراد او كأداة من أدوات السياسة المالية، فتتراوح حصيلة هذه الضرائب مجتمعة بين مليون واربعة ملايين ريال عماني في السنة انذاك بينما لا يتجاوز نسبة حصيلتها (٤%) من إجمالي الحصيلة الضريبية . ولعل اهم هذه الضرائب هي .

١- **الضرائب الكمركية** : إذ تفرض ضرائب كمركية بأسعار متفاوتة على بعض السلع الواردة للبلاد . فتفرض الضريبة بنسبة (٥%) على المواد الغذائية والأدوية وبنسبة (١٧%) على السلع الكمالية ، وبنسبة (٥٠%) على المشروبات الكحولية وهكذا .

٢- **رسوم الموانئ** : إذ تفرض على السفن في موانئ السلطنة ضريبة تتفاوت تبعاً لحمولة السفينة وعدد الأيام التي تقضيها السفينة بالميناء وتغلب طبيعة الرسم على هذه الفريضة مقابلاً للخدمات التي تؤديها الدولة للسفينة والتي يعود منها منفعة خاصة على اصحاب العلاقة ومنفعة عامة غالباً . (بركات والبطريق ودراز، ١٩٨١ ،١٢٧-١٣٣)

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي . اذ بلغ العبء الضريبي في سلطنة عمان في عام ١٩٧٠ (٣,٥%) وأخذ بالإنخفاض حتى بلغ (٢,٧%) في عام ١٩٨٠ ثم عاود الارتفاع حتى وصل إلى (٤,٩%) في عام ١٩٩٠ و(٥,٣%) في عام ١٩٩٣ .

إذ بلغت الضرائب على الدخل والأرباح (٣١,٢%) في عام ١٩٨٠ واخذت بالانخفاض حتى وصلت إلى (٢١,١%) في عام ١٩٩٠ ، ويعود ذلك إلى صغر القاعدة الضريبية ثم عاودت الارتفاع بنقطة مئوية واحدة حتى بلغت (٢٢,١%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب على السلع والخدمات فإنها بلغت (٣٣,٣%) في عام ١٩٨٠ . في حين ان الضرائب على التجارة الخارجية كانت قد بلغت (١١,٩%) في عام ١٩٨٠ واخذت بالارتفاع بدرجة كبيرة حتى وصلت إلى (٤٧,٨%) في عام ١٩٩٠ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٤٩,٧%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب الأخرى فإنها بلغت (٢٣,٦%) في عام ١٩٨٠ وأخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٣١,١%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت حتى وصلت إلى (٢٨,٣%) في عام ١٩٩٣ (الفارس ، ١٩٩٧ ، ١٠٦، ١١١) .

٣-٢-٦ الهيكل الضريبي في الجزائر

عرف النظام الجبائي الجزائري اعادة تنظيم عميقة بغية مجاراة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد عبر درأسة شروط ممارسة المتعاملين الاقتصاديين والماليين خاصة مع انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر والشراكة مع الاتحاد الاوربي . ان اصلاحات النظام الجبائي الجزائري تهدف إلى ترسيخ اسس اقتصاد السوق القائمة على حقيقة الأسعار وتنشيط الوساطة المصرفية وغير ذلك حتى يكون المحيط الاقتصادي شفافاً وعقلانياً وعصرياً من ناحية الممارسات الجبائية وحتى يقوم بدوره كضابط اقتصادي لتحقيق المصلحة العامة .

تظهر اهمية الجباية البترولية في الإيرادات الضريبية للبلد وتتجاوز في بعض الحالات (٥٥%) كون الهياكل الضريبية في الجزائر تتميز بانخفاض معدل الاقتطاع الضريبي وارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة واعتماد الجزائر على الجباية النفطية والرسوم الجمركية مع عدم مرونة النظام الضريبي ، فمثلاً كانت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل موارد ميزانية الدولة عام ١٩٩٣ حوالي (٥٧,٦٨%) أما في عام ١٩٩٧ فبلغت (٥٤,٣٧%) وفي عام ١٩٩٥ كانت (٥١,٣٢%) أما في عام ١٩٩٩ فبلغت (٥١,٢٢%) . اذ وصل إجمالي الإيرادات من الجباية البترولية في عام ١٩٧٠ لغاية ٢٠٠٠ إلى (٢٠٥) مليار دولار .

تؤدي الإيرادات البترولية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وتبعاً لذلك فان للجباية البترولية دوراً كبيراً في مكونات الإيرادات العامة للدولة البترولية بصفة عامة والإيرادات العادية بصفة خاصة ، والتي يتم توفيرها كل عام ويتجلى ذلك عبر الاحصائيات الرسمية المنشورة في الجزائر والتي تبرز البيئة الثنائية للمنظومة الجبائية بتواجد نوعين من الجباية العادية والبترولية ، حتى ان الاصلاح الجبائي لعام ١٩٩١ لم يراجع نظام الجباية البترولية كونها تخضع لهزات السوق العالمية البترولية من حيث الأسعار والطلب الدولي على المحروقات وكذلك صرف الدينار . وتتشكل هذه الجباية من عنصرين :

١. الاتاوات (مصدر الريوع) .
٢. الضرائب على النتائج .

ان معدلات الاتاوة والضريبة المباشرة البترولية قد استقرت في مستواها الحالي منذ عام ١٩٧٥ ، وهي تشكل في المتوسط بين (١٦%) إلى (٢٥%) من الانتاج الداخلي بأستثناء عام ١٩٨٦ ، إذ هبطت النسبة إلى أقل من (١٠,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ابتداءاً من عام ٢٠٠٠ ونظراً للارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط فقد ارتفع المعدل السابق إلى (٢٩,١%) وخلال الفترة الاخيرة فان نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من النفط الخام بلغت (٤٠%) وعليه فان الجباية البترولية مثلت حوالي (٤٠%) إلى (٦٠%) من الإيرادات الإجمالية للميزانية . (عربي ،٢٠٠٤ ، ١-١٠) .

يعد العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي ، حيث يقيس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي. لقد بلغ العبء الضريبي في الجزائر (١٤,٣%) في عام ١٩٧٠ وانخفض انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى (١٤,٢%) في عام ١٩٨٠ واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى (١٣,٣%) و (١١,٠%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ على التوالي .

وبلغت الضرائب على الدخل (٢٩,٤%) في عام ١٩٨٠ ، وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً حتى وصلت إلى (٣٠,٤%) في عام ١٩٩٠ ، واخذت بالانخفاض حتى وصلت إلى (٢٨,٧%) في

عام ١٩٩٣ . في حين بلغت الضرائب على السلع والخدمات (٣٥,٤%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى (٤٨,٨%) في عام ١٩٩٠ ثم اخذت بالانخفاض لتصل إلى (٤١,٢%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب على التجارة الخارجية فإنها بلغت (٣٥,١%) في عام ١٩٨٠ ، وانخفضت انخفاضاً شديداً لتصل إلى (١٥,٩%) في عام ١٩٩٠ ، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (٢٣,٢%) في عام ١٩٩٣ ، في حين بلغت الضرائب الأخرى (٤,٩%) في عام ١٩٩٠ واخذت بالارتفاع لتصل إلى (٦,٩%) في عام ١٩٩٣ . (الفارس ، ١٩٩٧ ، ١٠٦، ١١١) .

٣-٢-٧ الهيكل الضريبي في ليبيا

النظام الضريبي هو إحدى الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة ، وعن طريق فرض ضرائب متنوعة في أن واحد تشمل كل النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها بحيث تتوسع الضرائب من جهة ، وتجعل إمكانيات التهرب من دفع الضرائب محدودة وصعبة ، من جهة ثانية .

إن قانون الضرائب المعمول به في ليبيا اصبح نافذ المفعول في عام ١٩٧٣ ويتضمن هذا القانون أنواعاً مختلفة من الضرائب المباشرة ، وقد جمعت هذه الضرائب النوعية في جدول واحد يتضمن الوعاء الذي تطبق عليه الضرائب والأسعار الضريبية المفروضة ، فضلاً عن الإعفاءات المنصوص عليها في القانون ، وقد اكتمل هيكل الضرائب بوضع ضريبة عامة وشاملة على الدخل وهي ضريبة الايراد العام ، ومن الضرائب المباشرة .

١. **ضريبة دخل العقارات** : تفرض على الدخل الناتج عن استثمار العقارات ، وعلى العقارات الملحقة بالمباني او المنفصلة عنها ، اذ تفرض بسعر (١٥%) على أول (٦٠٠٠) دينار من الدخل وبنسبة (٢٠%) على (٤٠٠٠) دينار التالية ومازاد عن ذلك (٢٥%) .
٢. **الضريبة على دخل الزراعة** : تسري على الدخل الناتج عن الاستغلال الزراعي للاراضي الزراعية بسعر (٥%) سنوياً من الدخل الخاضع لاحكام هذه الضريبة .
٣. **الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف** : وتفرض على الدخول الناتجة من مزاولة أي نشاط تجاري او صناعي او حرفي ، حيث تفرض بسعر (١٥%) على أول (٤٠٠٠) دينار من الدخل وبنسبة (٢٠%) على الـ (٤٠٠٠) دينار التالية و (٢٥%) على الـ (٤٠٠٠) دينار التالية وبنسبة (٣٠%) مازاد عن ذلك .

٤. **الضريبة على دخول المهن الحرة** : تفرض على دخول المهن الحرة على ان يكون العمل العنصر الاساسي فيها . اذ تفرض بسعر (١٥%) بالنسبة إلى (٤٠٠٠) دينار الاولى من الدخل .

٥. **الضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها** : تسري الضريبة على الاجور والمرتبات والمكافأت والمزايا عينية او نقدية الناتجة من خدمة او وظيفة دائمة او مؤقتة ، اذ تفرض على اساس (٨%) بالنسبة لـ (١٨٠٠) دينار الاولى من الدخل و (١٠%) على الـ (١٢٠٠) دينار التالية ، (١٥%) على الـ (١٨٠٠) دينار التالية، وما زاد عن ذلك تفرض الضريبة بنسبة (٣٥%) .

٦. **الضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين** : تفرض الضريبة على الدخول التالية في الخارج للمقيمين في البلاد سواء اكانوا ليبين او اجانب وتفرض بنسبة (١٥%) من الدخل الخاضع لها .

٧. **الضريبة على الودائع وحسابات التوفير لدى المصارف** : وتفرض على الفوائد الناتجة عن الودائع والفوائد الناتجة من حسابات التوفير بنسبة (١٥%) من الدخل الخاضع لها .

٨. **الضريبة العامة على الدخل (ضريبة الايراد العام)** : تسري على مجموع الدخول الخاضعة للضرائب النوعية التي حصل عليها الممول في السنة السابقة وعلى ما يوزع على الشركاء او المساهمين في الشركات الخاضعة لضريبة الشركات حيث تكون أول (٤٠٠٠) معفاة من الضريبة في حين تخضع اول (٣٠٠٠) دينار بعد ذلك إلى ضريبة مقدارها (١٥%) ثم (٢٥%) على الـ (٥٠٠٠) دينار التالية .

١. **الضريبة على الشركات** : تفرض على الدخول الناتجة في الداخل والخارج العائدة للشركات وكذلك فروع الشركات الاجنبية ايا كان نوع نشاطها وغرضها .

٢. **ضريبة الجهاد** : تفرض على الاجور والمرتبات وما في حكمها حيث تفرض على الاجور والمرتبات من دينار إلى ٥٠ دينار بنسبة (١%) ومن ٥١ –١٠٠ دينار (٢%) وما زاد عن ١٠٠ دينار (٣%) . وكذلك تفرض على كافة الدخول الأخرى بصرف النظر عن الممول او جنسيته او ديانته بنسبة (٢%) على الدخل المعفى من الضرائب وبنسبة (٤%) مازاد على هذا الاعفاء .

٣. **ضريبة صندوق القرض الفلسطيني** : تفرض على دخول الفلسطينيين وكل من هو من أصل فلسطيني وتشمل الاجور والمرتبات والعلاوات وكافة المزايا نقدية او عينية ، وتحصل لصالح

الصندوق القومي الفلسطيني بنسبة (٦%) من الدخل الخاضع لها ، (عجام، ١٩٩١ ، ٣ ،١٣-١٥) .

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة في مقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي . اذ بلغ العبء الضريبي في ليبيا (٤,٦%) في عام ١٩٧٠ وارتفع ليصل إلى (٦,٦%) في عام ١٩٨٠ واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى (١٠,٢%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفض ليصل إلى (٩,٢%) في عام ١٩٩٣ . في عام ١٩٨٠ بلغت الضرائب على الدخل والأرباح (٣٩,٧%) واخذت بالارتفاع لتصل إلى (٤٥,١%) في عام ١٩٩٠ ، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٢٧,٨%) في عام ١٩٩٢ . أما الضرائب على التجارة الخارجية فإنها بلغت (٤٧,٦%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى (٣٧%) في عام ١٩٩٠ واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (٢٢,٢%) في عام ١٩٩٢ ، أما الضرائب الأخرى فإنها بلغت (١٢,٧%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت لتصل إلى (١٧,٩%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت لتصل إلى (١١,١%) في عام ١٩٩٣ (الفارس ، ١٩٩٧ ،١٠٦، ١١١) .

٣-٢-٨ الهيكل الضريبي في الأردن

يعدّ النظام الضريبي في الأردن متغيراً تابعاً يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام القائم ، فهو يتفاعل مع هذا النظام ويتأثر به بصورة مباشرة ويعكس التغيرات التي تحدث فيه وبشكل واضح وبصورة مستمرة .

للنظام الضريبي اهداف متعددة اقتصادية واجتماعية ومالية تنفذ من خلال هيكل ضريبي وتنبثق عنه اشكال ضريبية متعددة ، إن النظام الضريبي في الأردن يعتمد هيكلاً ضريبياً متعدد الاشكال ، وهذه الاشكال هي : (كتانة ، ١٩٩٨ ،٣-٣١) .

١. **الضرائب المباشرة** : وتعرف بانها الضرائب التي تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام والاستقرار (نور، ١٩٨٧ ، ٥٢) ، وتطور هذا النمط من الضرائب لتبلغ إيراداته (٨٢,٨) (٢١٠,٥) مليون دينار في منتصف الثمانينات والتسعينات ، اذ بلغت اقصى مساهمة لها في إجمالي الضرائب نحو (٣٦%) عام ١٩٩٠ في حين انها تراجعت نحو (٢٨%) في عام ١٩٩٦ وتشمل الضرائب المباشرة :

آ. **ضريبة الدخل** : تمثل الضرائب المفروضة من قبل السلطات العامة ولفترات منتظمة على الدخل الناجم عن التوظيف والملكية ، ولقد تطورت إيرادات الضرائب على الدخل إلى نحو (٥٤,٤) مليون دينار في منتصف الثمانينات ، ثم نحو (١٧٤,٠) مليون دينار عام ١٩٩٦ وشكلت هذه الضرائب نسبة (٢٠,٥%) في عام ١٩٨٠ ثم اخذت بالارتفاع حتى بلغت (٢٩,٧%) في عام ١٩٩٠، وتراجعت في عام ١٩٩٣ حتى وصلت إلى (١٨,٥%). (الفارس، ١٩٩٧ ، ١١١) .

ب.**الضرائب على الثروة** : وهي الضرائب المفروضة من قبل السلطات العامة ولفترات منتظمة على الاموال وعلى صافي وإجمالي ممتلكات المنشأت والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وكذلك الضرائب المفروضة على استخدام السلع من قبل الافراد والعائلات (كتانة، ١٩٩٨، ٣٧) . ولقد بلغت حصيلتها (٢٨,٠) مليون دينار في منتصف الثمانينات ، ثم نحو (١٣٦,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ .

٢. **الضرائب غير المباشرة** :

وتعرف بأنها الضرائب التي تهدف في الواقع وبطريقة غير مباشرة إلى تحميل الدخول بالضريبة عند انفاقها في شؤون الاستهلاك واخضاع رؤوس الاموال للضريبة عند تداولها (كتانة، ١٩٩٨، ٣-٣١) ، إذ بلغت حصيلتها نحو (٢٣٤,٥) مليون دينار في منتصف الثمانينات واقصاها نحو (٨٠٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ وتأخذ اشكالاً متعددة وهي:

آ. **الضرائب الكمركية**: وهي الضرائب اتي تفرض على السلع المستوردة او المصدرة حين اجتيازها حدود الدولة اذ بلغت إيراداتها (١١٨,٠) مليون دينار في منتصف الثمانينات واخذت بالتزايد إلى ان اصبحت (٢١٩,٠) مليون دينار في منتصف التسعينات وشكلت نسبة (٦٤,٦%) في عام ١٩٨٠ ثم اخذت بالانخفاض حتى بلغت (٣٤٥%) في عام ١٩٩٠، ثم عاود ت الارتفاع حتى وصلت إلى (٤٨,١%) في عام ١٩٩٣ .

ب.**ضريبة الاستهلاك** : وتعرف بانها الضريبة التي لا تفرض الا على سلع الانتاج المحلي ، حيث يدفعها قطاع الصناعة ، وفرضت هذه الضريبة في ١٩٨٨/١١/٦ والغيت في حزيران من عام ١٩٩٤ لتحل محلها ضريبة المبيعات ، وتشكل نسبة (٩,٨%) من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام ١٩٨٠ ثم اخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٣٣,٢%) من الحصيلة الإجمالية في عام ١٩٩٠ ، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى (٢٩,١%) في عام ١٩٩٣ .

ج. **ضريبة المبيعات** : صدرت بموجب القانون رقم (٦) لعام ١٩٩٤ ، وفرضت الضريبة العامة على المبيعات بنسبة (٧%) من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة، وبلغت حصيلتها (١٤٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٤ وارتفعت لتصبح (٣١٠,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦.

٣-٢-٩ الهيكل الضريبي في سوريا

يشهد العقد الحالي اصلاحاً اقتصادياً واسع النطاق في سورياً وذلك بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي واحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الانفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار واعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية واصلاح القطاع العام ، وكذلك كبح جماح الاستهلاك من خلال الغاء الدغم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل فضلا عن سوء توزيعه .

ويعد الاصلاح المالي نقطة الانطلاق في عملية الاصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري او على صعيد الموارد الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة . ولذلك تصنف الضرائب وفق اسس مختلفة من اهمها :-

١. حسب الطبيعة الاقتصادية للضريبة

نُميز هنا بين الضريبة على راس المال (الضريبة العقارية ، وريع رؤوس الاموال المتداولة) . والضريبة على الدخل (ضريبة دخل الأرباح وضريبة الرواتب والاجور) ، والضريبة على الاستهلاك (الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الانفاق الكمالي) .

٢. ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

فالضريبة المباشرة تستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها ، ويتم تحققها بشكل اسمي بموجب جداول تحقق بالمكلفين وتفرض حين حصول المكلف على الدخل او راس المال ومنها :

- الضريبة على دخل الأرباح .
- الضريبة على المبيعات العقارية .
- ضريبة ريع رؤوس الاموال المتداولة .

أما الضريبة غير المباشرة فهي الضريبة التي يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص، آخر وتفرض على واقعة معينة دون امكان تحديد المكلف ، كما انها تفرض عند استعمال الثروة ومنها :

- ضريبة الانتاج .
- الضرائب الكمركية .
- ضرائب الاستهلاك .

٣. الضرائب النوعية والضريبة الموحدة على الدخل

يعتمد نظام الضرائب على اساس التمييز بين الدخول وفقاً لمصدرها ، ثم اخضاع كل مصدر من مصادر الدخل إلى ضريبة نوعية مستقلة لها وعاء وسعر خاص بها، لقد اعتمد النظام الضريبي السوري على الضرائب النوعية على الدخل حيث يضم الضرائب الاتية :

- ضريبة دخل الأرباح الحقيقية .
- ضريبة دخل غير المقيمين .
- ضريبة الدخل المقطوع .
- ضريبة الرواتب والاجور
- ضريبة ريع رؤوس الاموال المتداولة .
- ضريبة ريع العقارات .
- ضريبة رسم العرصات .

أما نظام الضريبة الموحد فيعتمد على تجميع الدخول الصافية للمكلف من كافة مصادرها في وعاء واحد ثم فرض ضريبة تصاعدية على مجموع هذه الدخول من دون تمييز بين طبيعة او مصدر هذه الدخول واتباع اجراءات موحدة في التحقق والتحصيل، وذلك بعد استبعاد مبالغ معينة لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف، وتتميز الضريبة الموحدة بمراعاتها للمقدرة التكليفية لمكلف بشكل أفضل من الضرائب النوعية (الجليلاتي ، ٢٠٠٥ ، ٢-٣).

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي ، والذي يقيس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي. اذ بلغ العبء الضريبي في سوريا (١٠,٢%) في عام ١٩٧٠ وارتفع قليلاً ليبلغ (١٠,٧%) في عام ١٩٨٠ ، ثم ارتفع ارتفاعاً كبيراً حتى وصل إلى (١٧,٣%) في عام ١٩٩٠ ، ثم أخذ بالانخفاض ليصل إلى (١٤,١%) في عام ١٩٩٣ .

تشكل الضرائب على الدخل والأرباح (٣٨,٨%) من إجمالي الضرائب في عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت لتصل إلى (٣٧,٨%) في عام ١٩٩٠ ، الا انها اخذت بالانخفاض لتبلغ (٢٩,٥%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب على الممتلكات فإنها بلغت (٢,٢%) في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت لتبلغ (١,٣%) ، أما الضرائب على السلع والخدمات فانها بلغت (٧,٧%) في عام ١٩٨٠ ، إلاّ أنها اخذت بالانخفاض حتى بلغت إلى (٣,٧%) في عام ١٩٩٠ وارتفعت قليلاً لتصل إلى (٤,٨%) في عام ١٩٩٣ ، أما الضرائب على التجارة الخارجية فانها بلغت (٣٦,٩%) في عام ١٩٨٠ ، وانخفضت إنخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى (٨,٠%) في عام ١٩٩٠ وارتفعت قليلاً حتى وصلت إلى (٩,١%) في عام ١٩٩٣، أما الضرائب الاخرى فانها بلغت (٢,٤%) في عام ١٩٨٠ ، وارتفعت ارتفاعاً كبيراً حتى بلغت (٤٩,٢%) في عام ١٩٩٠

واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٥٦,٦%) في عام ١٩٩٣. (الفارس ، ١٩٩٧ ، ١١٢،١٠٦) .

٣-٢-١٠ الهيكل الضريبي في لبنان

كانت لبنان في ظل الحكم العثماني تقتصر حدودها السياسية على منطقة جبل لبنان . وكانت مناطق بيروت وصيدا وطرابلس والبقاع والاردن وفلسطين جميعها داخلة ضمن نطاق سوريا . اذ كان النظام الضريبي في ذلك الوقت في جبل لبنان يختلف عن النظام الضريبي في المناطق الاخرى . فكان النظام الضريبي في منطقة جبل لبنان يتكون من نوعين من الضرائب هي ضريبة الميري على الانتاجية المقدرة للاراضي الزراعية في سنة ١٨٦١ والضريبة على الرؤوس . فضلا عن ذلك كانت هناك ضريبة على الملح .

أما بقية مناطق لبنان (بيروت وصيدا وطرابلس والبقاع) فكان يطبق عليها نظام ضريبي آخر يتكون من :

١. **ضريبة العشور** : وهي ضريبة تفرض على الناتج الإجمالي للاراضي الزراعية الاميرية بسعر (١٠%) من الناتج الإجمالي ارتفعت في نهاية القرن التاسع عشر إلى (½ ١٢%) من الناتج الإجمالي .
٢. **ضريبة على القيمة الرأسمالية (المقدرة عام ١٩٠٣) لجميع الاراضي الزراعية وغير الزراعية** وسواء كانت تدفع ضريبة العشور ام لم تدفعها وقد تفاوت سعر هذه الضريبة ما بين (٠,٥٨٣%) و (١,٤٧٥%) وفقاً للمنطقة التي تقع فيها الارض .
٣. **ضريبة العقارات المبينة** : وكانت تفرض على إجمالي القيمة الايجارية للعقار .
٤. **ضريبة التمتع** : وهي ضريبة على بعض انواع الدخول ، التي يحددها القانون دون البعض الآخر .
٥. **الضرائب الكمركية** : والتي لم يكن من الممكن فرضها على الواردات السلعية بأكثر من (٨%) من قيمة السلعة المستوردة نظراً لخضوع المنطقة كلها لمعاهدات الامتيازات الأجنبية .
٦. **ضريبة الإنتاج على الكحول والمشروبات الكحولية** : كما احتكرت الدولة صناعة الملح والدخان (دراز ، ١٩٨١ ،١٣٧-١٣٨) .

تمّ إلغاء ضريبة التمتع واصدار ضريبة الدخل حيث كان ذلك في عام ١٩٤٤ ، ومن أنواعها الضريبة النوعية على أرباح المهن التجارية وغير التجارية ، والضريبة النوعية على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد ، والضريبة النوعية على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة ثم توالت التعديلات والاضافات حتى صدور قانون جديد لضريبة الدخل في عام ١٩٥٩ يحمل نفس ملامح القانون السابق دون أي تعديلات جوهرية .

وفي عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٨٠/٢٧ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل وتضمن اخضاع أرباح شركات الاموال لنظام جديد كما استحدث احكأما بعدد من الاعفاءات. يتضح لنا من ذلك بانه تفرض الضريبة على العقارات المبنية والضرائب النوعية على الدخل وعلى التركات . كما تفرض الضرائب الكمركية وعدد من ضرائب الانتاج والدمغة والملاهي ، ويلاحظ بأن المشرع الضريبي اللبناني لم يفرض حتى ضريبة على صافي الايراد الكلي حتى يقلل من الضرائب النوعية ويحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية . (بركات ، البطريق ، ١٩٨٦ ،٤٣٢ ،٤٣٤) . لذلك لابد من تناول بعض انواع الضرائب بشيء من التفصيل :

١- **ضريبة العقارات المبنية** : يتم فرض الضريبة على العقارات المبنية بالقانون الصادر في عام ١٩٦٢ وما ادخل عليه من تعديلات . فضلا عن هذه الضريبة توجد ضرائب اضافية اخرى منها :

١- **الضريبة التصاعدية** : تفرض ضريبة اضافية على العقارات المبنية اذا تجاوزت قيمة الوعاء الضريبي بالنسبة للممول الواحد من جميع ما يمكله من عقارات مبنية أو أجزاء من عقارات مبنية في لبنان عن (٢٠٠٠٠) ليرة ضريبة تصاعدية على كل ما يزيد عن (٢٠٠٠٠) ليرة وتخفض الضريبة التصاعدية بنسبة (٢٥%) من دين الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على اختلاف انواعها ، وتعد الضريبة التصاعدية ذمة شخصية على المكلف ولا يلحق عبئها بالعقار عند انتقاله لمالك آخر .

٢. **ضريبة البلديات** : إذ تفرض ضريبة اضافية على جميع العقارات المبنية بنسبة (٣%) من وعاء الضريبة الاصلية (النسبية) لحساب البلدية التي تقع ضمن نطاقها الأبنية ، وبنسبة (١٠%) من دين الضريبة التصاعدية الاضافية لحساب البلدية التي تقع الابنية ضمن نطاق عملها .

٣. **ضريبة التعمير** : تفرض بنسبة (٣%) من دين الضريبة الاصلية متى جاوز مبلغ الضريبة المستحقة (١٠٠٠) ليرة ، وبنسبة (١٠%) من دين الضريبة التصاعدية الاضافية لحساب وزارة الداخلية لانفاقها في سبيل انعاش وتعمير القرى والمناطق اللبنانية .

٤. **ضريبة الدخل** : ينظم ضرائب الدخل المفروضة حالياً بالمرسوم رقم ١١١٤ الصادر في عام ١٩٥٩ وما ادخل عليه من تعديلات وتفرض على :

آ. **إيرادات رؤوس الأموال المنقولة** : استند المشرع الضريبي في فرضها على مبدأ التبعية الاقتصادية ففرضت الضريبة على مختلف إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وأرباحها وفوائدها وعائداتها اياً كانت تسميتها نتجت هذه الإيرادات في لبنان بغض النظر عن محل إقامته .

ب. **الضرائب على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية :** وتفرض أيضاً استناداً إلى مبدأ التبعية الاقتصادية ، فهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على مجموع الأرباح التي يحققونها في لبنان بغض النظر عن جنسيتهم أو محل إقامتهم .

جـ. **الضريبة على الراتب والاجور ومعاشات التقاعد :** وتفرض على كافة الرواتب وما في حكمها والاجور والتعويضات والمخصصات ومعاشات التقاعد العامة والخاصة والمنافع النقدية والعينية التي تدفعها الحكومة اللبنانية إلى أي شخص طبيعي سواء كان لبنانياً او أجنبياً. وتفرض بشكل تصاعدي .

٣. **ضريبة التركات :** ينظم الضريبة على التركات والهبات والوصايا والوقف المرسوم رقم ١٤٦ الصادر في عام ١٩٥٩ ، ويطلق على هذه الضريبة في التشريع اللبناني اسم أو رسم إنتقال على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة . وتفرض ايضاً ضرائب إضافية مقطوعة بنسبة (٢) بالالف على مايزيد على (٥٠٠٠٠) ليرة لبنانية . (بركات والبطريق ودراز، ١٩٨٦، ١٣٧، ١٣٨)

وجدير بالإشارة أن بدء العمل بنظام ضريبة القيمة المضافة يمثل احد اهم الاصلاحات المالية التي ادخلتها الحكومة اللبنانية منذ عام ٢٠٠٢ . وقد اقترحت الحكومة العمل بهذا النظام من منتصف التسعينات ، إلاّ أن المعارضة القوية من قبل مجموعات المصالح الخاصة قد حالت من دون اجازة النظام من قبل مجلس النواب في ذلك الوقت . تفرض السلطات من خلال نظام ضريبة القيمة المضافة ضريبة محددة بمستوى (١٠%) على الشركات التي تفوق مبيعاتها (٥٠٠) مليار ليرة لبنانية . وتتبع اهمية نظام ضريبة القيمة المضافة من كونها تغير تركيبة الإيرادات الحكومية بدرجة كبيرة من خلال إلغاء اعتماد الحكومة الشديد على الرسوم الكمركية والتي كانت تمثل قرابة نصف الإيرادات في منتصف التسعينات . وفي هذا السياق تتوقع الحكومة ان هذه الضريبة ستعود عليها بإيرادات خلال عام ٢٠٠٢ لتساوي نحو (١٦%) من إيراداتها الكلية خلال عام ٢٠٠١ . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠٠٢، ١٠٥) .

٣-٢-١١ الهيكل الضريبي في المغرب

يتكون النظام الضريبي في المغرب من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وكما يأتي :

١. الضرائب المباشرة

تقوم الضرائب المباشرة في المغرب على ثلاث ضرائب أساسية هي :

١-١ الضريبة العامة على الدخل .

١-٢ الضريبة على الشركات .

١-٣ الضريبة على عوائد الاسهم او حصص المشاركة .

تبقى الضريبة العامة على الدخل هي الأساسية لأن أكبر حصة من هذه الضريبة يؤديها المأجورون لأنه لاخيار أمامهم ولايمكنهم الغش في الضريبة كما هو الشان بالنسبة للشركات وأرباب العمل ، لأن الضريبة العامة على الدخل تقتطع عند المنبع ، فضلاً عن ذلك فإن المالكين العقاريين البرجوزيين والفلاحيين الرأسماليين لايخضعون للضريبة ، اذ تم إعفاؤهم من الضريبة لغاية عام ٢٠١٠ اذ ان صاحب الضيعة الفلاحية لا يدفع الضريبة بينما المساعد التقني الذي يعمل في تلك الضيعة ويتقاضى فقط (٣٠٠٠) أو (٤٠٠٠) درهم يخضع للضريبة فأصحاب الاراضي الكبار والذين لاتعرف كيف حصلوا عليها ويعملون على استثمارها في الخارج وتتراكم لديهم الملايين ولايخضعون للضريبة في الوقت الذي يؤدي فيه العاملون لديهم الضرائب حتى وإن كانت اجورهم ضعيفة ، فالمسألة تنطوي على حيف إجتماعي كبير .

٢. الضرائب غير المباشرة

تعدّ من بين أهم الضرائب من حيث حجم إيراداتها لاتفرق بين الغني والفقير وبين الرأسمالي والكادح فشراء شخص لمعطف سواء كان غنياً أو فقيراً فإنه يخضع لنسبة الضريبة نفسها على القيمة المضافة أي (٢٠%) فهذه الضرائب تضاف إلى الاثمنة كما تظهر بوضوح لكنها تؤدى من قبل الجميع وتشكل الضرائب غير المباشرة (٥٤%) من مجموع الضرائب . وهي على أنواع عدة :

١. **الضريبة على مواد الطاقة** : تعدّ أهم انواع الضرائب غير المباشرة اذ تشكل (٢٨%) ، وتساهم هذه الضريبة في ارتفاع سعر النفط ، إذ أن (٥٠%) تقريبا من هذا السعر يكون على شكل ضرائب لصالح الدولة ، وعلى الرغم من أن المغرب تعدّ نفسها بلداً رأسمالياً إلاّ أن سعر النفط فيه لايتراجع مع انخفاض السعر على المستوى العالمي فإذا لم يرتفع هذا السعر فإنه لاينخفض .

٢. **الضريبة على التبغ** : تشكل (٢٥%) من الضرائب غير المباشرة اذ ان إيرادات الدخل تحقق لموازنة الدولة إيرادات بنسبة (١٦%) وهي من بين اهم الضرائب غير المباشرة .

٣. **الرسوم الجمركية** : تسير في اتجاه الانخفاض ايضا استجابة لاملاءات الاتفاقيات الدولية . (فقير ، ٢٠٠٣، ١) .

يعدّ العبء الضريبي من اشهر المقاييس المستخدمة لمقارنة الاهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي اذ بلغ العبء الضريبي في المغرب (١٥,٣%) في عام ١٩٧٠ وأخذ بالارتفاع حتى بلغ (٢٠,٠%) في عام ١٩٨٠ وارتفع قليلا ليصل إلى (٢٢,١%) في عام ١٩٩٠ ثم عاود الانخفاض قليلا ليصل إلى (٢١,٥%) في عام ١٩٩٣ .

تشكل الضرائب على الدخل والأرباح (٢٤%) من إجمالي الضرائب في عام ١٩٨٠ واخذت بالارتفاع حتى بلغت (٣٤,٣%) في عام ١٩٩٠ ، ثم عاودت الانخفاض لتصل إلى (٣٢,٤%) في عام ١٩٩٣ . أما الضرائب على الممتلكات فقد بلغت (٢%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى نحو (١,٦%) في عام ١٩٩٠ في حين بلغت الضرائب على السلع والخدمات (٢٩,٤%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت ارتفاعا كبير لتصل إلى (٤٥,٢%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت لتصل إلى (٣٨,٨%) في عام ١٩٩٣ ، أما بالنسبة للضرائب على التجارة الخارجية فإنها بلغت (٣٧,٩%) في عام ١٩٨٠ ، وانخفضت انخفاضاً شديداً لتصل إلى (٢١,٥%) و(٣٢,٧%) على التوالي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ أما الضرائب الاخرى فانها بلغت (٦,٧%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى (٧,٤%) في عام ١٩٩٠ ،ثم انخفضت لتصل إلى (٥,١%) في عام ١٩٩٣. (الفارس ،١٩٩٧، ١٠٦ ، ١١٢).

٣-٢-١٢ الهيكل الضريبي في تونس

شهد النظام الضريبي التونسي إصلاحات مهمة . اذ تتأتى إيرادات الضريبة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ورسوم التسجيل ورسوم الكمارك ، ومنذ عام ١٩٩٦ تم البدء ببرنامج تفكيك الرسوم الكمركية بقصد إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوربي واعتباراً من عام ٢٠٠٨ وتكون الضرائب على أنواع عدة :

١. **الضريبة الشخصية** : تفرض على كل الدخل السنوي المكتسب لأي شخص طبيعي يقيم في تونس . وقد عدّ المقيمون هم كل من :

- الاشخاص الطبيعيون الذين لديهم اقامتهم الاعتيادية في تونس .
- الاشخاص الطبيعيون الذين يقيمون بأستمرار او على نحو متقطع في تونس على الأقل لفترة (١٨٣) يوم في السنة التقويمية مالم يكن لديهم اقامة دائمة .

تكون الإيرادات الخاضعة للضريبة متأتية من العقارات وأرباح رأس المال والسندات والأوراق المالية القابلة للتحويل والرواتب السنوية مدى الحياة ، والمكاسب المشتقة من أي عمل مدفوع الأجر ، وأي أرباح أخرى تم تحقيقها في تونس .

وتكون سنة الضريبة مطبقة على مكتسبات السنة الماضية ، حيث يكون كل المقيم وغير المقيم من الاشخاص الطبيعيين خاضعين للضريبة عن الأرباح التي حققها في تونس.

وتكون صافي أرباح الاسهم التي تم جمعها دخلاً مستثنى من الضريبة ، أما بالنسبة إلى العاملين الاجانب الذين يعملون في شركات تصدير ومؤسسات اجنبية فانهم يخضعون إلى ضريبة بمقدار (٢٠%) على إجمالي رواتبهم .

٢. ضريبة المؤسسة : تكون على نوعين :

آ. نظام عام

بالنسبة لبنود المؤسسة عبارة عن رسوم ثابتة بمقدار ١٠٠ دينار من كل اجراء من إجراءات زيادة رأس المال ، فضلا عن اجراءات أولى بمقدار (٥) دينار تونسي عن كل صفقة، أما شركات القطاع العام المحدودة فضلا عن الرسوم الثابتة ، تكون رسوم الاكتتاب والحصة مقبولة ايضاً .

ب. نظام خاص

تكون الشركات المخصصة للتصدير مستثناة من رسوم او مستحقات التسجيل أما معدلات الضريبة فانها تراوحت بين (١٠%) إلى (٣٥%) كنظام عام للشركات ، أما الحوافز المادية فهناك استثناء تام من الضريبة لأرباح العشر سنوات الاولى لكل من الإيرادات المتأتية من الصادرات والمشاريع الزراعية ومشاريع التنمية الاقليمية ، ويوجد تخفيض (٥٠%) من قاعدة الضريبة لإيرادات التصدير في السنة الحادية عشر ولفترة غير محددة أما مشاريع التنمية الاقليمية لعشر سنوات اضافية . وتخفيض (١٠%) للتربية والتعليم ومشاريع التدريب المهني ومشاريع حماية البيئة .

تمنح تخفيضات الأرباح والمكاسب المعدة للاستثمار من (٣٥%) نظام إلى (١٠٠%) إذ تقدم ادنى ضريبة بمقدار ٢٠% على أرباح المؤسسة العامة و (٦٠%) ضريبة الدخل الشخصي ، ولا تكون صافي أرباح الاسهم التي حصلت عليها خاضعة للضريبة في تونس وقابلة للتمويل بحرية طالما انها متأتية من الاعمال وهذا ما نص عليه قانون حوافز الاستثمار.

٣. ضريبة القيمة المضافة

تكون ضريبة القيمة المضافة VAT مطبقة على الشركات الصناعية والمهن اليدوية والخدمات ما عدا الزراعة ، وتكون ضريبة الدخل المضاف مدفوعة عن المشتريات خاضعة للخصم من ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها على دورة المبيعات . ومعدلات الخصم هي:

١. (٦%) بالنسبة للمنتوجات الحساسة ذات الطبيعة الاجتماعية والطبية والتعليمية .
٢. (١٠%) بالنسبة للسلع الرأسمالية التي لا يوجد سلع محلية مشابهة لها وبعض صناعات الخدمات مثل النقل والسياحة والطاقة الكهربائية للاستخدام المحلي ، والطاقة ذات الفولتية

المنخفضة والمتوسطة لتشغيل مضخات المياه المصصمة للري والزراعة والخدمات والتدريب والانترنيت .

٣. (١٨%) للسلع الرأسمالية التي يوجد سلع محلية مشابهة لها ، والمواد الاولية والسلع شبه النهائية وسلع المستهلك غير الغذائية .

٤. (٢٩%) السلع الكمالية (M GI, 2001, 11-14) www.Mgiowrid.com

يعدّ العبء الضريبي من أكثر المقاييس المستخدمة شهرةً لمقارنة الأهمية النسبية للنظام الضريبي ضمن أي نظام اقتصادي ويشير إلى الإيرادات الضريبية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، بلغ العبء الضريبي في تونس (١٧,٧%) في عام ١٩٧٠ وارتفع ليصل إلى (٢٥,١%) في عام ١٩٨٠ ، ثم أخذ بالانخفاض ليصل إلى (١٩,٧) في عام ١٩٩٠ و (٢٠,٧%) في عام ١٩٩٣ .

وتشكل الضرائب على الدخل والأرباح (١٨,٧%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى (١٥,٥%) و (١٥,٥%) على التوالي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ . أما الضرائب على الممتلكات فانها تشكل (٣%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت لتصل إلى (٢,٥%) في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣، في حين ان الضرائب على السلع والخدمات فانها بلغت (٣٠,٤%) في عام ١٩٨٠ وارتفعت ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى (٤٦%) و (٤٦,٦%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣، أما بالنسبة إلى الضرائب على التجارة الخارجية فإنها بلغت (٣١,٤%) و (٣١,٥%) و(٣١,٦%) في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٣ على التوالي ، وبالنسبة للضرائب الأخرى فإنها بلغت (١٦,٥%) في عام ١٩٨٠ وانخفضت انخفاضاً شديداً لتصل إلى (٤,٠%) و (٣,٨%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ (الفارس،١٩٩٧، ١٠٦، ١١٢).

الفصل الثالث

تقدير وتحليل أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي

مدخل

كانت هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي استخدمت اختبار سببية غرانجر The Granger Causality Test في قياس تأثير متغيرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي ، حيث استخدم كل من (خليفة بن الحبيب الغالي ونايف حمد المطيري) الإنفاق الحكومي وذلك من أجل اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .

والسؤال الذي حاولت الدراسة أن تجيب عليه هو : ما إذا كان التغير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التغير في النمو الاقتصادي أو العكس ؟

وقد توصلت الدراسة باستخدام بيانات عن الاقتصاد الكويتي إلى وجود تأثير مباشر وغير مباشر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، ويظهر التأثير المباشر من خلال التدفقات السببية التي تمتد من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري إلى النمو الاقتصادي ، أما التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فيتم من خلال تأثيره على الاستثمار في القطاع الخاص ، واستخدم الباحثان الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) .

ثم جاء كل من (Ding Fu, Lori L. Taylor & K. Yucel) ليستخدموا الانحدار الذاتي للمتجه VAR لدراسة السببية بين السياسة المالية والنمو على الاقتصاد الأمريكي للمدة ١٩٨٣-٢٠٠٢ ، وإن الترابط بين متغيرات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والعجز والضرائب) يمكن أن يصف مدى عمليات السياسة المالية. ويتفحص العلاقة بين السياسة المالية والنمو . واستنتجت الدراسة بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الضرائب تؤدي الى انخفاض العمل بنسبة ثابتة .

ثم جاء كل من (Martin Zagler & George Durnecker) مستخدمين الإنفاق الحكومي والإيراد الكلي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وتمّ تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق إنتاجي وآخر غير إنتاجي ، وقد وجد لها تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج .

ثم جاء (Oscar Bajo-Rubio, Garmen Diaz-Roldan M. Dolores Montavez-Carce's) ليقدموا تقييماً لتأثيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي على الأقاليم الأسبانية للفترة ١٩٦٧-١٩٩١ ، وأكدت الدراسة على وجود تأثير موجب للإنفاق الاستثماري العام على النمو ، إلى جانب التأثير الموجب للتحويلات ، لكن بالنسبة للمناطق الأكثر فقراً فقط . وبالاعتماد على التحليل النظري السابق الذي ما زال الجدل فيه قائماً إلى يومنا هذا ولم يحسم لحد الآن حول العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، ولهذا فقد تمّ اختبار سببية Granger ، وكذلك طريقة الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) والتي ستوضح

لاحقاً وجود العلاقة السببية بين السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيراد الكلي والعجز) والنمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول النامية .

الانحدار الذاتي للمتجه Vector Auto Regression VAR

قدم سيمز C. A. Sims نموذجه المطور الانحدار الذاتي للمتجه VAR، ويعود أساس هذا النموذج قد حددت أصلاً في اختبار سببية غرانجر Granger، الذي يعمل على كشف اتجاه السببية.او التأكد من وجود تغذية استرجاعية بين المتغير المعتمد والمستقل من خلال الاختبارات الاحصائية ، وعندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرات ، وتكون منهجية الانحدار الذاتي للمتجه VAR مشابهة لنمذجة المعادلات المتزامنة ، أي أن هناك العديد من المتغيرات الداخلة معاً ، غير أن كل متغير داخلي يكون موضحا بقيمته المختلفة وبالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الاخرى في النموذج ، ولاتوجد هنا كمتغيرات خارجية في النموذج . وإن البناء الهيكلي لنموذج المعادلات التزامنية يستخدم النظرية الاقتصادية في وصف العلاقة بين العديد من المتغيرات المهمة ، وتكون نتائج النموذج هي المقدرات، تستخدم هذه النتائج التجريبية في اختبار العلاقات النظرية ، ويكون مصطلح انحدار المتجه (AR) متأتٍ عن ظهور القيم المتخلفة للمتغير غير المستقل (المعتمد) على الجانب الأيمن ، ومصطلح المتجه ناتج عن وجود قيمة لاثنين او اكثر من المتغيرات (Gujarati, 1995, 746) . ولأسباب تكنولوجية ومؤسساتية أو نفسية ، قد يستجيب المتغير المعتمد في دالة الانحدار الى المتغيرات التوضيحية بتخلف زمني ، وإن نماذج الانحدار التي تأخذ التخلف الزمني بنظر الاعتبار تعرف بأسم نماذج الانحدار الديناميكي ، أو نماذج الانحدار المتخلفة ، يوجد هناك نوعان من نماذج التخلف ، التخلف الموزع ، وتخلف الانحدار الذاتي(AR) ، ويعني الانحدار الذاتي، إن القيم المتخلفة للمتغير المعتمد تكون واحدة من المتغيرات التوضيحية ، وقد اثبتت النماذج ذاتية الانحدار فائدتها في الاقتصاديات التطبيقية، وذلك لأنها تجعل النظرية الاقتصادية الثابتة نظرية ديناميكية ، من خلال ادخال الزمن بنظر الاعتبار فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة قصيرة الاجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية ، وبسب اعتماد هذه النماذج على حالات التخلف فهذا يتطلب اعتماد معيار لتحديد مدة التخلف المثلى في الاختبار،وتحديد النموذج الامثل ، وأفضل اختبار لذلك هو معيار Schwarz ، ومعيار Liklehood الذي تتضمنها نتائج اختبارات الـ VAR في برمجيات Eviews وسوف نتطرق اليها بصورة مختصرة :

١. اختبار Liklihood

يعتمد هذا المعيار على تقدير المعلمات المجهولة في إحتمالية أن تقدم المشاهدات أكبر قيمة لـ Y, S (متغيرات البحث) .

٢. معيار اكيكي (AIC) Akaike Information Criterion

يستخدم AIC في اختيار النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة،وان القيم الصغرى هي المفضلة عند اختيار النموذج .

٣. معيار شوارز (SC) Schwarz Criterion

يستخدم هذا المعيار في تحديد طول فترة التخلف في نموذج التخلف ، وبصورة رئيسة يستخدم العديد من قيم التخلف عند استخدام الانحدار ، ومن ثم يختار التخلف الذي يعطي أدنى قيمة SC ، أي أن معيار شوارز يستخدم في تحديد طول فترة التخلف المناسبة (Gujarati, 1995, 110, 114, 269, 280-281-209, 615, 632).

٤. الخطأ المعياري Standard Errors

إن الخطأ المعياري هو ليس إلاّ الانحراف المعياري لتوزيع العينات الخاصة بالمقدرات ، وإن توزيع العينات للمقدر ات هو احتمالية او تكرار موزع للمقدرات ، أي أن القدر الذي يحتوي على أقل خطأ قياسي موجود بين المتغيرات هو المتغيير المفضل (Gujarati, 1995, 70) .

اختبار سببية غرانجر The Granger Test

يكون تحليل الانحدار قائم على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) بعدد من المتغيرات المستقلة ولكن في بعض الحالات يكون هناك تأثير متبادل مابين المتغيرات ، أي أنه من الممكن ان نقول ان GDP تسبب E، أو أن E تسبب في GDP ، أي أن اختبار سببية غرانجر يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية (علاقة السبب والتأثير) عندما يكون هناك علاقة قيادة – تخلف بين المتغيرين .

الصيغة الرياضية للانحدار الذاتي للمتجه VAR للنموذج المستخدم

تستخدم الانحدار الذاتي للمتجه VAR بصورة عامة في انظمة التنبوء للسلاسل الزمنية ذات العلاقات المتبادلة،وفي تحليل المعطيات الحركية للتوزيع العشوائي في متغيرات النظام وعند استخدام منهجية VAR لا يتطلب الحاجة إلى نماذج هيكلية ، فمن خلال استخدام الانحدار الذاتي للمتجه VAR فإن جميع المتغيرات هي داخلية وهي دالة للقيم المتخلفة لجميع المتغيرات الداخلية في النظام ، ويكون الشكل الرياضي لمعادلة الانحدار الذاتي للمتجه هي :

$$Yt= A1Yt-1 +.....+ AP\ Yt-P+B\ X\ t +St$$

إذ أن :

Yt هي المتجه k من المتغيرات الداخلية

X t هي المتجه d للمتغيرات الخارجية

B, A1,....., AP هي مصفوفات للمعاملات المفروض تقديرها

St هي قيمة الابتكارات التي ربما تكون مترابطة على نحو متعامد الواحد منها مع الآخر ، غير أنها لا تكون مترابطة مع قيمتها المتخلفة ، وغير مترابطة مع كل متغيرات الحد الايمن وبما ان القيم المتخلفة فقط من المتغيرات الداخلية تظهر على الحد الأيمن من كل معادلة، ولذلك لا وجود لمسألة المحاكاة.وتكون طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ols) هي طريقة التقدير الملائمة ، ويلاحظ بأن افتراض حد الاضطراب لا يكون مترابطاً في السلسلة ، بل افتراضاً غير مقيد لأن أي ترابط تسلسلي بالإمكان إمتصاصه بإضافة المزيد من قيم y المتخلفة .

ولإجراء اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR في النموذج الخاص بنا ، تكون الصيغة الرياضية للمعادلة في نموذج VAR :

$$G_t = a_{11} + GDP_{t-1} + a_{12} R_{t-1} a_{13} GE_{t-1} + a_{14} D + b_{11} GDP_{t-2} + b_{12} R_{t-2} + b_{13} GE_{t-1} + b_{14} D_{t-2} + C_1 + S_{1t}$$

$$R = a_{21} GDP_{t-1} + a_{22} R_{t-1} + a_{23} GE_{t-1} + a_{24} D_{t-1} + b_{21} GDP_{t-2} + b_{22} R_{t-2} + b_{23} GE_{t-2} + b_{24} D_{t-2} + C_2 + S_{2t}$$

$$EG = a_{31} GDP_{t-1} + a_{32} R_{t-1} + a_{33} GE_{t-1} + a_{34} D_{t-1} + b_{21} GDP_{t-2} + b_{32} R_{t-2} + b_{33} GE_{t-2} + b_{34} D_{t-2} + C_3 + S_{3t}$$

$$D = a_{41} GDP_{t-1} + a_{42} R_{t-1} + a_{43} GE_{t-1} + a_{44} D_{t-1} + b_{43} GDP_{t-2} + b_{42} R_{t-2} + b_{43} GE_{t-2} + b_{44} D_{t-2} + C_4 + S_{4t}$$

إذ أن :

a ,b , c هي المعاملات التي سوف يتم تقديرها علماً بان

GDP هو الناتج المحلي الاجمالي

R هو الايرادات الكلية

GE هو الانفاق الحكومي

D هو عجز الموازنة (ايوب ، ٢٠٠٥، ١٦٢) .

٣-١ تقدير نماذج الدول النفطية

١. السعودية

تعدّ السعودية من الدول النفطية التي تتمتع باحتياطي نفطي كبير ، ولأجل اختبار الفرضيات السابقة سوف نقسم الاختبارات إلى جزأين ، يتضمن الأول تطبيق اختبار سببية Granger على متغيرات النموذج للتعرف على طبيعة العلاقة السببية ما بين المتغيرات ، وخاصةً ما بين الإيرادات الكلية : الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، والعجز والناتج المحلي الإجمالي ، والإيرادات الكلية والإنفاق الحكومي ، والإيرادات الكلية والعجز ، والإنفاق الحكومي والعجز . والجزء الثاني يتضمن قياس تأثير العلاقات الدالية للمتغيرات ، وخاصةً قياس تأثير الإيرادات الكلية والإنفاق الحكومي والعجز على الناتج المحلي الإجمالي من خلال اختبار الـ VAR ، وبعد إجراء سببية Granger الجدول (٣-١-١) ، أظهرت النتائج أن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق بتخلف زمني لأربع سنوات .

الجدول (٣-١-١)
اختبار سببية غرانجر في السعودية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/06 Time: 21:50
Sample: 1970 2003
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause REVENUE	**25**	**2.16287**	**0.11991**
REVENUE does not Granger Cause GDP		0.78049	0.55409
GCE does not Granger Cause REVENUE	25	1.23569	0.33520
REVENUE does not Granger Cause GCE		0.98059	0.44568
DEFICIT_____ does not Granger Cause REVENUE	25	3.67578*	0.02627
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT		7.25254*	0.00157
GE does not Granger Cause GDP	30	0.13119	0.96925
GDP does not Granger Cause GCE		2.51227	0.07246
DEFICIT_____ does not Granger Cause GDP	30	0.19166	0.94006
GDP does not Granger Cause DEFICIT		3.75293*	0.01867
DEFICIT_____ does not Granger Cause GCE	30	1.34131	0.28770
GCE does not Granger Cause DEFICIT		0.91061	0.47589

كما أظهرت نتائج اختبار F بين الإيراد الكلي والعجز ، وبعد مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية ، أظهرت النتائج أن F المحسوبة أكبر من الجدولية ، أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ، أي أن هناك علاقة سببية ثنائية بين الإيراد الكلي والعجز ، بمعنى أن الإيراد

الكلي يسبب في العجز ، والعجز بدوره يسبب في الإيراد الكلي ، كما أظهرت النتائج أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيرات في العجز .

بعد تحديد العلاقات السببية لـ Granger بين متغيرات النموذج ، ننتقل الى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR على متغيرات النموذج ، فاختبارات السببية توضح وجود أو عدم وجود علاقات سببية ، ولا تقدم تفسيرات لتأثيرات كمية بين المتغيرات ، ولذلك سوف يتم استخدام الاختبار الذاتي للمتجه الـ VAR ، أظهرت نتائج الاختبار ، الجدول (٣-١-٢) أربعة معادلات موضحة على شكل أعمدة يقرأ كل عمود في الجدول بمعادلة انحدار للمتغير المعتمد الموضح في أعلى العمود ، ولإجراء اختبار الـ VAR يتطلب تحديد فترة التخلف المثلى التي سيتم استخدامها في هذا الاختبار ، ومن أجل التوصل إلى نتائج أكثر دقة ، سوف يتم تحديد فترة التخلف بناءً على نتائج اختبار Schwarz لتحديد فترة التخلف المناسبة ، وتحديد أفضل نموذج من خلال معيار AIC و Likelihood ، وقد اختيرت المعادلة الثالثة في الاختبار بناءً على نتائج AIC الذي حقق أدنى قيمة له بين المعادلات بمقدار (8.386008) .

الجدول (٣-١-٢)

اختبار الانحدار الذاتي في السعودية

Date: 06/05/06 Time: 21:54
Sample(adjusted): 1974 2003
Included observations: 25
Excluded observations: 5 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	REVENUE	GDP	GE	DEFICIT
REVENUE(-1)	-0.187175	-0.001070	-0.000135	0.276786
	(0.36057)	(0.00124)	(0.00034)	(0.31526)
	(-0.51911)	(-0.86604)	(-0.40058)	(0.87797)
REVENUE(-2)	-0.576241	7.00E-05	0.000525	0.295811
	(0.41261)	(0.00141)	(0.00039)	(0.36075)
	(-1.39659)	(0.04946)	(1.35683)	(0.81999)
REVENUE(-3)	1.605045	0.001487	-0.000282	0.836008
	(0.45624)	(0.00156)	(0.00043)	(0.39890)
	(3.51801)	(0.95073)	(-0.66067)	(2.09579)
REVENUE(-4)	-0.041989	-0.000915	-0.000310	-1.284023
	(0.59229)	(0.00203)	(0.00055)	(0.51785)
	(-0.07089)	(-0.45072)	(-0.55847)	(-2.47951)
GDP(-1)	25.84359	0.932931	0.155323	256.3439
	(153.319)	(0.52556)	(0.14365)	(134.050)
	(0.16856)	(1.77511)	(1.08126)	(1.91229)

GDP(-2)	232.4745	-0.046079	-0.276044	67.26726
	(182.466)	(0.62548)	(0.17096)	(159.534)
	(1.27407)	(-0.07367)	(-1.61469)	(0.42165)
GDP(-3)	-245.8821	0.214796	0.194113	-186.6298
	(236.985)	(0.81236)	(0.22204)	(207.202)
	(-1.03755)	(0.26441)	(0.87423)	(-0.90072)
GDP(-4)	14.00781	-0.176120	0.018565	159.0610
	(186.730)	(0.64009)	(0.17495)	(163.263)
	(0.07502)	(-0.27515)	(0.10611)	(0.97427)
GE(-1)	350.0010	0.969232	0.920936	-544.4524
	(416.107)	(1.42638)	(0.38986)	(363.813)
	(0.84113)	(0.67951)	(2.36220)	(-1.49652)
GE(-2)	-741.1937	-1.950618	-0.720101	-470.0298
	(499.357)	(1.71175)	(0.46786)	(436.601)
	(-1.48430)	(-1.13954)	(-1.53913)	(-1.07657)
GE(-3)	200.8069	0.785289	0.334128	373.8170
	(482.846)	(1.65516)	(0.45239)	(422.165)
	(0.41588)	(0.47445)	(0.73858)	(0.88548)
GE(-4)	2.048581	-0.136658	-0.152919	-433.1373
	(405.834)	(1.39116)	(0.38024)	(354.831)
	(0.00505)	(-0.09823)	(-0.40217)	(-1.22069)
DEFICIT (-1)	0.402147	0.000537	3.07E-05	-0.485754
	(0.20905)	(0.00072)	(0.00020)	(0.18277)
	(1.92373)	(0.74955)	(0.15688)	(-2.65767)
DEFICIT (-2)	0.035823	0.000480	0.000103	-0.557294
	(0.19540)	(0.00067)	(0.00018)	(0.17084)
	(0.18333)	(0.71709)	(0.56465)	(-3.26204)
DEFICIT (-3)	0.403964	0.000447	8.72E-05	-0.353152
	(0.19970)	(0.00068)	(0.00019)	(0.17461)
	(2.02280)	(0.65310)	(0.46584)	(-2.02255)
DEFICIT (-4)	-0.220192	-0.000316	5.62E-05	-0.667690
	(0.18662)	(0.00064)	(0.00017)	(0.16317)
	(-1.17988)	(-0.49416)	(0.32148)	(-4.09202)
C	27214.24	135.4837	59.46864	-45267.92
	(39708.5)	(136.117)	(37.2041)	(34718.2)
	(0.68535)	(0.99535)	(1.59844)	(-1.30387)
R-squared	0.986741	0.972548	0.972987	0.885891
Adj. R-squared	0.960224	0.917643	0.918961	0.657673
Sum sq. Resids	**1.88E+09**	**22053.00**	**1647.489**	**1.43E+09**

S.E. equation	**15316.46**	**52.50358**	**14.35047**	**13391.59**
F-statistic	**37.21129**	**17.71334**	**18.00950**	**3.881777**
Log likelihood	**-262.1476**	**-120.2526**	**-87.82511**	**-258.7901**
Akaike AIC	**22.33181**	**10.98021**	**8.386008**	**22.06321**
Schwarz SC	**23.16065**	**11.80904**	**9.214844**	**22.89204**
Mean dependent	**84773.08**	**434.3856**	**119.0616**	**-11723.00**
S.D. dependent	**76797.76**	**182.9524**	**50.41014**	**22888.20**

Determinant Residual Covariance	**1.60E+19**
Log Likelihood	**-694.6008**
Akaike Information Criteria	**61.00807**
Schwarz Criteria	**64.32341**

وظهرت قيمة R^2 بنسبة ٠,٩٧ ، أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٩٧% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي ، وأمكن من خلال معيار شوارز (SC) تحديد فترة التخلف المؤثرة في النموذج بالشكل الأمثل بأربع سنوات .

إذ أظهرت نتائج الاختبار التأثيرات المعنوية للإيراد الكلي في التخلف الثاني ، في حين لم تتحقق معنوية الناتج المحلي الإجمالي في التخلف الثاني ، ومعنوية العجز على التخلفات ، فإن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١% مع ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٠٠٥% عند التخلف الثاني ، إذ أن زيادة الإيراد الكلي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، في حين أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ١% يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الحكومي ينسبة ٠,٢٧% ، في حين أن انخفاض العجز بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١٧,٤١% . ولقد تبين من ذلك بوجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في الإنفاق الحكومي وليس العكس ، أي أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب كون إيرادات السعودية تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية ، وحيث أن هذا المورد معرض للنضوب ، فلا بد والحالة هذه أن تهتم بإيجاد إيرادات أخرى غير الإيرادات النفطية مثل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين وتطوير كفاءة الهيكل الضريبي .

٢. الكويت

تعدّ الكويت من الدول النفطية التي تتمتع باحتياطي نفطي كبير ، والذي بلغ نحو (٩%) من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية . بعد إجراء اختبار سببية Granger ، الجدول (٣-١-٣) أظهرت نتائج الاختبار أن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق بتخلف زمني لسنتين .

إذ أظهرت نتائج اختبار السببية بعد مقارنة F الجدولية مع المحسوبة وقيم الاحتمالية (Propability)، إن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية ، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة . بمعنى أن هناك علاقة سببية ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب في الإنفاق الحكومي والإنفاق الحكومي بدوره يسبب في الناتج المحلي الإجمالي . في حين لم تتحقق بقية العلاقات بين المتغيرات الأخرى .

الجدول (٣-١-٣)

اختبار سببية غرانجر في الكويت

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/06 Time: 20:10
Sample: 1970 2003
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GE does not Granger Cause DEFICIT or surplus	32	2.70636	0.08487
DEFICIT or surplus does not Granger Cause GE		3.06285*	0.06327
GDP does not Granger Cause DEFICIT	32	0.68972	0.51034
DEFICIT or surplus does not Granger Cause GDP		0.30082	0.74266
REVENU does not Granger Cause DEFICIT or surplus	32	1.57036	0.22638
DEFICIT or surplus does not Granger Cause REVENU		1.89225	0.17019
GDP does not Granger Cause GE	32	3.54308*	0.04301
GE does not Granger Cause GDP		3.99459*	0.03022
REVENU does not Granger Cause GE	32	2.68272	0.08656
GE does not Granger Cause REVENU		2.20957	0.12921
REVENU does not Granger Cause GDP	32	0.12102	0.88649
GDP does not Granger Cause REVENU		0.74619	0.48370

والآن ننتقل إلى إجراء الانحدار الذاتي للمتجه VAR لقياس تأثير المتغيرات التفسيرية في النموذج ، وكما موضحه في الجدول (٣-١-٤) .

الجدول (٣-١-٤)

اختبار الانحدار الذاتي في الكويت

Date: 03/03/06 Time: 20:20
Sample(adjusted): 1974 2003
Included observations: 30 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	GE	GDP	REVENU
DEFICIT (-1)	2.624397	0.516057	-4.093379	2.536304
	(1.79269)	(0.60501)	(3.17360)	(2.26208)
	(1.46394)	(0.85298)	(-1.28982)	(1.12123)

DEFICIT (-2)	5.025513	0.665240	5.772116	4.990530
	(2.58818)	(0.87347)	(4.58184)	(3.26584)
	(1.94172)	(0.76161)	(1.25978)	(1.52810)
DEFICIT (-3)	-3.929004	-1.093185	-2.192390	-4.941765
	(2.55227)	(0.86135)	(4.51828)	(3.22054)
	(-1.53941)	(-1.26915)	(-0.48523)	(-1.53445)
DEFICIT (-4)	-2.254771	1.635635	2.953986	0.360937
	(2.67967)	(0.90435)	(4.74382)	(3.38129)
	(-0.84144)	(1.80863)	(0.62270)	(0.10675)
GE (-1)	4.186325	0.935540	-2.835795	4.330672
	(2.02855)	(0.68460)	(3.59113)	(2.55968)
	(2.06371)	(1.36654)	(-0.78967)	(1.69188)
GE(-2)	4.674019	0.100296	4.797329	3.847797
	(2.90563)	(0.98061)	(5.14383)	(3.66641)
	(1.60861)	(0.10228)	(0.93264)	(1.04947)
GE(-3)	-6.899762	-0.990963	-3.941952	-7.623361
	(2.67190)	(0.90172)	(4.73006)	(3.37149)
	(-2.58235)	(-1.09896)	(-0.83338)	(-2.26113)
GE(-4)	-3.354419	1.963927	3.388920	-0.186640
	(3.46335)	(1.16883)	(6.13116)	(4.37016)
	(-0.96855)	(1.68025)	(0.55274)	(-0.04271)
GDP(-1)	0.956275	0.147569	0.548355	1.047398
	(0.33569)	(0.11329)	(0.59427)	(0.42358)
	(2.84870)	(1.30258)	(0.92274)	(2.47272)
GDP(-2)	0.389747	-0.030374	-0.041586	0.296384
	(0.36704)	(0.12387)	(0.64977)	(0.46314)
	(1.06187)	(-0.24521)	(-0.06400)	(0.63994)
GDP(-3)	0.354011	0.093899	0.477891	0.427154
	(0.22666)	(0.07649)	(0.40125)	(0.28601)
	(1.56187)	(1.22753)	(1.19100)	(1.49352)
GDP(-4)	0.160292	-0.051573	0.394657	0.127744
	(0.25298)	(0.08538)	(0.44785)	(0.31922)
	(0.63362)	(-0.60406)	(0.88123)	(0.40018)
REVENU(-1)	-3.276196	-0.491471	4.267301	-3.044669
	(1.91320)	(0.64567)	(3.38693)	(2.41413)
	(-1.71242)	(-0.76117)	(1.25993)	(-1.26119)
REVENU(-2)	-5.646886	-0.559632	-5.805308	-5.427436
	(2.74172)	(0.92529)	(4.85366)	(3.45959)
	(-2.05962)	(-0.60482)	(-1.19607)	(-1.56881)
REVENU(-3)	3.588960	1.069902	1.811318	4.635326
	(2.56740)	(0.86646)	(4.54507)	(3.23963)
	(1.39789)	(1.23480)	(0.39852)	(1.43082)
REVENU(-4)	2.461273	-1.510280	-2.928775	-0.032137
	(2.69274)	(0.90876)	(4.76695)	(3.39778)
	(0.91404)	(-1.66192)	(-0.61439)	(-0.00946)

C	-1162.215 (1770.34) (-0.65649)	664.5048 (597.462) (1.11221)	3908.279 (3134.02) (1.24705)	-328.7404 (2233.87) (-0.14716)
R-squared	**0.841551**	**0.964460**	**0.851946**	**0.822377**
Adj. R-squared	**0.646536**	**0.920720**	**0.669727**	**0.603765**
Sum sq. resids	**73513774**	**8372926.**	**2.30E+08**	**1.17E+08**
S.E. equation	**2378.005**	**802.5405**	**4209.777**	**3000.643**
F-statistic	**4.315317**	**22.04938**	**4.675379**	**3.761807**
Log likelihood	**-263.2449**	**-230.6579**	**-280.3794**	**-270.2219**
Akaike AIC	**18.68300**	**16.51053**	**19.82529**	**19.14813**
Schwarz SC	**19.47701**	**17.30454**	**20.61930**	**19.94214**
Mean dependent	**2766.410**	**9023.157**	**23146.50**	**11595.45**
S.D. dependent	**3999.815**	**2850.256**	**7325.248**	**4766.920**
Determinant Residual Covariance			**3.33E+22**	
Log Likelihood			**-948.1909**	
Akaike Information Criteria			**67.74606**	
Schwarz Criteria			**70.92211**	

وأظهرت نتائج اختبار معيار (AIC) ومعيار (Likelihood) أن أفضل النتائج يمكن أن تقدمها المعادلة الثانية ، وظهرت قيمة R^2 بنسبة ٠,٩٦ ، أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٩٦% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي ، وحددت فترة التباطؤ الزمني المثلى لفترتين بناءً على نتائج معيار شوارز SC أن الانخفاض في العجز بمقدار وحدة واحدة ناتج عن انخفاض في الإنفاق الحكومي بمقدار ١,٧١% ، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,١٠%، كذلك فإن انخفاض الإيرادات بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار ١,٤٩%.

ولقد تبين من ذلك وجود علاقة سببية ثنائية بين الإنفاق الحكومي والناتج الإجمالي ، في حين كانت الدراسة التي قدمها كل من (خليفة بن الحبيب الغالي ونايف حمد المطيري) قد توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي ، وظهر التأثير المباشر من كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في معدل النمو الاقتصادي ، أما التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي ، فإنه كان قد ظهر من خلال تأثيره في الاستثمار الخاص .

٣. الإمارات

يعدّ قطاع الطاقة من أهم قطاعات اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ، إذ يشكل النفط والغاز ٨٠% من الصادرات الإجمالية ، إلاّ أنها لا تشكل سوى ثلث الناتج القومي الإجمالي . تمّ إجراء اختبار سببية Granger على الاقتصاد الإماراتي ، وظهرت النتائج كما في الجدول (٣-١-٥) .

الجدول (٣-١-٥)

اختبار سببية غرانجر في الإمارات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/06 Time: 21:19
Sample: 1970 2003
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause REVENUE	30	0.91571	0.47314
REVENUE does not Granger Cause GDP		1.29026	0.30568
GE does not Granger Cause REVENUE	30	0.44309	0.77611
REVENUE does not Granger Cause GE		0.15936	0.95651
DEFICIT or surplus does not Granger Cause REVENUE	30	0.22631	0.92060
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT		1.06100	0.40029
CE does not Granger Cause GDP	30	0.55857	0.69515
DP does not Granger Cause GCE		3.75161*	0.01870
DEFICIT does not Granger Cause GDP	30	4.38968*	0.00980
GDP does not Granger Cause DEFICIT		1.19295	0.34296
DEFICIT does not Granger Cause GCE	30	2.48390	0.07485
GE does not Granger Cause DEFICIT		0.67490	0.61682

أظهرت النتائج أن أفضل علاقات سببية تتحقق بتخلف زمني مقداره أربع سنوات ، وعند مقارنة F المحسوبة مع الجدولية ، أظهرت النتائج أن F المحسوبة أكبر من الجدولية ، أي أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن التغيرات في العجز يسبب تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي في الإنفقا الحكومي حيث أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تسبب تغيرات في الإنفاق الحكومي، ولتحديد التأثيرات الكمية نعمل على اختبار VAR ، الجدول (٣-١-٦) لتحديد تأثير المتغيرات التفسيرية في النموذج .

الجدول (٣-١-٦)
اختبار الانحدار الذاتي في الإمارات

Date: 06/05/06 Time: 21:24
Sample(adjusted): 1974 2003
Included observations: 30 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	GCE	GDP_01	REVENU
DEFICIT(-1)	-0.025767	0.000916	-0.002255	0.069718
	(0.25709)	(0.00088)	(0.00451)	(0.67958)
	(-0.10022)	(1.04668)	(-0.50009)	(0.10259)
DEFICIT(-2)	-0.093404	-0.001276	-0.008337	-0.048390
	(0.24877)	(0.00085)	(0.00436)	(0.65759)
	(-0.37546)	(-1.50573)	(-1.91060)	(-0.07359)
DEFICIT(-3)	0.166682	-0.001042	-0.014151	-0.388496
	(0.27274)	(0.00093)	(0.00478)	(0.72093)
	(0.61115)	(-1.12160)	(-2.95816)	(-0.53888)
DEFICIT(-4)	-0.211277	-0.000301	0.007012	0.030737
	(0.28085)	(0.00096)	(0.00493)	(0.74237)
	(-0.75229)	(-0.31518)	(1.42349)	(0.04140)
GCE(-1)	-45.15228	0.486650	-1.194872	-173.0466
	(83.3546)	(0.28384)	(1.46202)	(220.333)
	(-0.54169)	(1.71451)	(-0.81728)	(-0.78539)
GCE(-2)	-10.59751	0.139427	3.647164	154.5529
	(91.4501)	(0.31141)	(1.60401)	(241.732)
	(-0.11588)	(0.44773)	(2.27378)	(0.63936)
GCE(-3)	-4.510788	-0.061135	-1.845650	75.94987
	(94.5251)	(0.32188)	(1.65794)	(249.860)
	(-0.04772)	(-0.18993)	(-1.11322)	(0.30397)
GCE(-4)	-39.18327	0.069862	-0.293434	64.45579
	(64.2899)	(0.21892)	(1.12763)	(169.939)
	(-0.60948)	(0.31912)	(-0.26022)	(0.37929)
GDP_01(-1)	34.72677	0.101701	1.104213	-17.48248
	(15.6114)	(0.05316)	(0.27382)	(41.2660)
	(2.22445)	(1.91310)	(4.03263)	(-0.42365)
GDP_01(-2)	-14.50782	-0.032374	-0.314973	63.56369
	(20.1962)	(0.06877)	(0.35424)	(53.3851)
	(-0.71834)	(-0.47074)	(-0.88916)	(1.19066)

GDP_01(-3)	0.876454	-0.019928	0.247200	-40.48916
	(22.0896)	(0.07522)	(0.38745)	(58.3900)
	(0.03968)	(-0.26493)	(0.63803)	(-0.69343)
GDP_01(-4)	23.77196	0.056131	0.063160	-15.44534
	(17.7419)	(0.06042)	(0.31119)	(46.8975)
	(1.33988)	(0.92909)	(0.20297)	(-0.32934)
REVENU(-1)	-0.381984	0.000229	-0.000812	0.728808
	(0.16614)	(0.00057)	(0.00291)	(0.43917)
	(-2.29915)	(0.40511)	(-0.27869)	(1.65953)
REVENU(-2)	-0.194400	4.69E-05	0.002034	0.135619
	(0.20743)	(0.00071)	(0.00364)	(0.54829)
	(-0.93720)	(0.06643)	(0.55916)	(0.24735)
REVENU(-3)	0.100064	-0.000575	-0.002667	0.159978
	(0.17261)	(0.00059)	(0.00303)	(0.45627)
	(0.57971)	(-0.97837)	(-0.88088)	(0.35062)
REVENU(-4)	-0.191568	-0.000971	-0.004763	-0.419171
	(0.17773)	(0.00061)	(0.00312)	(0.46981)
	(-1.07784)	(-1.60370)	(-1.52789)	(-0.89222)
C	-602.4943	0.064140	14.59168	54.46900
	(402.016)	(1.36895)	(7.05124)	(1062.66)
	(-1.49868)	(0.04685)	(2.06938)	(0.05126)
R-squared	0.827861	0.982212	0.984310	0.881208
Adj. R-squared	0.615997	0.960320	0.965000	0.735001
Sum sq. resides	2859185.	33.15386	879.6030	19977581
S.E. equation	468.9748	1.596965	8.225677	1239.652
F-statistic	3.907510	44.86552	50.97352	6.027158
Log likelihood	-214.5409	-44.06758	-93.24225	-243.7020
Akaike AIC	15.43606	4.071172	7.349484	17.38013
Schwarz SC	16.23007	4.865184	8.143495	18.17415
Mean dependent	817.5423	19.37367	116.5463	2373.190
S.D. dependent	756.8014	8.016965	43.96823	2408.119
eterminant Residual Covariance		**8.72E+11**		
Log Likelihood		**-582.6784**		
Akaike Information Criteria		**43.37856**		
Schwarz Criteria		**46.55461**		

وقد حددت المعادلة الثانية كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار AIC الذي حقق أدنى قيمة له بين المعادلات بمقدار (٤,٠٧١١٧٢) و Likelihood الذي حققت أكبر قيمة له بمقدار

(-٤٤,٠٦٧٥٨) ، وظهرت قيمة R^2 بنسبة ٠,٩٨ ، أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٩٨% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي ، وحددت فترة التخلف بأربعة تخلفات بناءً على معيار (SC) الذي حقق أدنى قيمة له عند التخلف الرابع ، ومن أجل التحقق من صحة الفرضيات نعمل على تفسير المعادلة الثالثة ، إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,١٠% ، بحيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ثبات المتغيرات الأخرى بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,١٠% عند التخلف الأول . ولقد تبين من ذلك وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في الإنفاق الحكومي وليس العكس ، أي أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة لكون إيرادات الإمارات تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية ، ومن المعلوم أن النفط مورد ناضب فلا بد لها من أن تبحث عن إيرادات أخرى غير الإيرادات النفطية . كذلك فإن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١% أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٤,٦٩% عند التخلف الثاني .

٤. قطر

تعدّ قطر من الدول التي تمتلك ثالث أكبر احتياطات الغاز الطبيعي ، فضلاً عن احتياطات النفط الكبيرة (Hs Bc, Group, 2005, 3) . وعند تطبيق اختبار السببية كانت نتائج الاختبار كما في الجدول (٣-١-٧) ، إذ تبين أن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق بتخلف زمني مقداره خمس سنوات .

الجدول (٣-١-٧)

اختبار سببية غرانجر في قطر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/06 Time: 21:59
Sample: 1970 2003
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GCE does not Granger Cause DEFICIT	**29**	1.53324	0.22918
DEFICIT does not Granger Cause GE		0.36662	0.86474
GDP does not Granger Cause DEFICIT	29	0.81786	0.55264
DEFICIT does not Granger Cause GDP		0.16267	0.97308
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT	29	0.55920	0.72979
DEFICIT or surplus does not Granger Cause REVENUE		0.66761	0.65291
GDP does not Granger Cause GE	29	0.72175	0.61572
GCE does not Granger Cause GDP		1.18524	0.35501

REVENUE does not Granger Cause GE	29	1.45010	0.25457
GCE does not Granger Cause REVENUE		0.77046	0.58323
REVENUE does not Granger Cause GDP	29	0.82639	0.54725
GDP does not Granger Cause REVENUE		6.12496*	0.00176

كما أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية باتجاه واحد ، فبعد مقارنة F الجدولية مع المحسوبة وقيمة الاحتمالية البالغة (٠,٠٠١٧٦) ، أظهرت النتائج أن F المحسوبة أكبر من الجدولية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيراد الكلي ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب في الإيراد الكلي ، في حين لم تتحقق صحة العلاقة العكسية بين المتغيرين ، كذلك لم تتحقق صحة العلاقات السببية الأخرى بين متغيرات النموذج ، وبعد ذلك ننتقل إلى إجراء اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR الموضح في الجدول (٣-١-٨) .

الجدول (٣-١-٨)

اختبار الانحدار الذاتي في قطر

Date: 06/05/06 Time: 22:03
Sample(adjusted): 1976 2003
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	GE	GDP	REVENU
DEFICIT (-1)	0.209151	0.084633	-1.139102	0.400633
	(0.27384)	(0.95174)	(8.04335)	(0.45879)
	(0.76378)	(0.08892)	(-0.14162)	(0.87324)
DEFICIT (-2)	0.002124	0.012361	0.096976	0.003141
	(0.00291)	(0.01012)	(0.08555)	(0.00488)
	(0.72925)	(1.22113)	(1.13361)	(0.64378)
DEFICIT (-3)	0.000689	0.013121	0.093987	0.002609
	(0.00301)	(0.01047)	(0.08851)	(0.00505)
	(0.22873)	(1.25274)	(1.06182)	(0.51681)
DEFICIT (-4)	-0.000764	0.015655	0.073571	0.003028
	(0.00298)	(0.01035)	(0.08749)	(0.00499)
	(-0.25645)	(1.51217)	(0.84088)	(0.60666)
DEFICIT (-5)	-0.003108	0.013908	0.025056	0.002051
	(0.00252)	(0.00876)	(0.07406)	(0.00422)
	(-1.23259)	(1.58703)	(0.33832)	(0.48560)
DEFICIT (-6)	-0.002040	0.007435	-0.014945	0.012265
	(0.00224)	(0.00780)	(0.06590)	(0.00376)
	(-0.90905)	(0.95342)	(-0.22678)	(3.26291)
GE (-1)	0.501659	0.570644	5.565234	0.113619
	(0.13840)	(0.48102)	(4.06520)	(0.23188)

	(3.62471)	(1.18632)	(1.36899)	(0.48999)
GE (-2)	0.074605	0.061425	3.549243	-0.292019
	(0.14667)	(0.50975)	(4.30799)	(0.24573)
	(0.50868)	(0.12050)	(0.82387)	(-1.18839)
GE (-3)	-0.400117	0.568391	4.790550	0.489948
	(0.10889)	(0.37844)	(3.19829)	(0.18243)
	(-3.67466)	(1.50193)	(1.49785)	(2.68568)
GE (-4)	-0.096718	0.185773	-0.725252	0.137238
	(0.18056)	(0.62755)	(5.30357)	(0.30251)
	(-0.53566)	(0.29603)	(-0.13675)	(0.45366)
GE (-5)	0.192009	0.288276	-6.930442	0.048455
	(0.14502)	(0.50404)	(4.25975)	(0.24298)
	(1.32399)	(0.57193)	(-1.62696)	(0.19942)
GE (-6)	-0.468607	-0.660138	-4.714124	-0.416332
	(0.23577)	(0.81943)	(6.92515)	(0.39501)
	(-1.98759)	(-0.80561)	(-0.68072)	(-1.05398)
GDP (-1)	-0.078309	-0.090660	0.100334	0.038015
	(0.02283)	(0.07936)	(0.67073)	(0.03826)
	(-3.42934)	(-1.14232)	(0.14959)	(0.99365)
GDP (-2)	0.118101	-0.051746	-0.523440	0.023383
	(0.02990)	(0.10392)	(0.87826)	(0.05010)
	(3.94981)	(-0.49793)	(-0.59599)	(0.46676)
GDP (-3)	0.031326	-0.119167	0.893886	-0.033468
	(0.03546)	(0.12323)	(1.04145)	(0.05940)
	(0.88351)	(-0.96702)	(0.85831)	(-0.56341)
GDP (-4)	0.109723	0.050818	2.472534	-0.081682
	(0.07020)	(0.24400)	(2.06207)	(0.11762)
	(1.56293)	(0.20827)	(1.19906)	(-0.69446)
GDP (-5)	0.064151	0.278838	3.910927	0.188409
	(0.07960)	(0.27667)	(2.33823)	(0.13337)
	(0.80587)	(1.00782)	(1.67260)	(1.41265)
GDP (-6)	0.065003	0.222780	-1.185958	0.168206
	(0.06674)	(0.23198)	(1.96049)	(0.11183)
	(0.97390)	(0.96035)	(-0.60493)	(1.50417)
REVENUE (-1)	-0.405370	0.991292	-1.125052	0.560097
	(0.17943)	(0.62361)	(5.27031)	(0.30062)
	(-2.25924)	(1.58959)	(-0.21347)	(1.86316)

REVENUE (-2)	-0.363427	-0.364744	-4.229452	-0.337420
	(0.09819)	(0.34128)	(2.88425)	(0.16452)
	(-3.70111)	(-1.06875)	(-1.46640)	(-2.05097)
REVENUE (-3)	-0.264574	0.397185	-4.611421	-0.014979
	(0.15670)	(0.54463)	(4.60282)	(0.26254)
	(-1.68838)	(0.72927)	(-1.00187)	(-0.05705)
REVENUE (-4)	-0.593164	-0.292306	-11.41407	0.020285
	(0.27252)	(0.94716)	(8.00468)	(0.45659)
	(-2.17660)	(-0.30861)	(-1.42592)	(0.04443)
REVENUE (-5)	0.069396	-1.296812	-9.569169	-0.747622
	(0.23643)	(0.82173)	(6.94462)	(0.39612)
	(0.29352)	(-1.57815)	(-1.37793)	(-1.88737)
REVENUE (-6)	-0.534217	-0.299494	0.780695	-0.567407
	(0.23191)	(0.80602)	(6.81186)	(0.38855)
	(-2.30356)	(-0.37157)	(0.11461)	(-1.46033)
C	170.8495	-4417.161	-47264.41	-2614.424
	(1270.20)	(4414.70)	(37309.6)	(2128.13)
	(0.13451)	(-1.00056)	(-1.26682)	(-1.22851)
R-squared	**0.987559**	**0.977311**	**0.983330**	**0.996808**
Adj. R-squared	**0.888027**	**0.795797**	**0.849971**	**0.971275**
Sum sq. resids	**121744.1**	**1470631.**	**1.05E+08**	**341741.8**
S.E. equation	**201.4482**	**700.1501**	**5917.124**	**337.5114**
F-statistic	**9.922089**	**5.384218**	**7.373570**	**39.03895**
Log likelihood	**-157.0149**	**-191.8962**	**-251.6569**	**-171.4648**
Akaike AIC	**13.00106**	**15.49259**	**19.76121**	**14.03320**
Schwarz SC	**14.19053**	**16.68206**	**20.95068**	**15.22267**
Mean dependent	**639.6686**	**8971.464**	**31482.11**	**3246.582**
S.D. dependent	**602.0149**	**1549.387**	**15276.49**	**1991.386**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

وقد اختيرت المعادلة الأولى كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار أكيكي AIC ومعيار Likelihood ، حيث حقق معيار AIC أدنى قيمة له بين المعادلات بمقدار (١٣,٠٠١٠٦) . وقيمة Likelihood أكبر قيمة له (-١٥٧,٠١٤٩) ، إذ أظهرت النتائج أن قيمة R^2 تساوي ٠,٩٨% أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٩٨% من التغيرات الحاصلة في العجز الكلي .

وحددت فترة التخلف بخمس سنوات بناءً على معيار SC ، كما حددت المتغيرات التفسيرية المؤثرة بقيم معنوية في النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بالإيراد الكلي عند التخلف

الأول فقط ، أي أن زيادة في الإيراد الكلي بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض العجز الكلي بنسبة ٠,٢٠%، ولم تظهر تأثيرات معنوية لبقية التخلفات ، وإن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة العجز الكلي بنسبة ٠,١٩ ، وإن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض العجز بنسبة ٠,٢٩% ، حيث أنه عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية حيث تشكل نسبة ٦٨% من الإيراد الكلي لميزانية قطر في عام ٢٠٠١ ، في حين تشكل الإيرادات غير النفطية نسبة ٣١% للعام نفسه .

٥. عُمان

تعدّ سلطنة عُمان من الدول النفطية ، إذ بدأت بتصدير النفط في عام ١٩٦٧ ، والتي تمتلك احتياطات من النفط والغاز ، بعد إجراء اختبار سببية Granger ، الجدول (٣-١-٩) للتعرف على طبيعة العلاقة السببية أظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي :

الجدول (٣-١-٩)

اختبار سببية غرانجر في عُمان

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/06 Time: 21:12
Sample: 1970 2003
Lags: 6

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GE does not Granger Cause DEFICIT	28	1.35081	0.29583
DEFICIT does not Granger Cause GCE		1.06722	0.42381
GDP does not Granger Cause DEFICIT	28	1.71590	0.18530
DEFICIT does not Granger Cause GDP		2.36447	0.08266
REVENU does not Granger Cause DEFICIT	28	2.43008	0.07638
DEFICIT does not Granger Cause REVENU		1.08006	0.41708
GDP does not Granger Cause GE	28	1.26955	0.32822
GCE does not Granger Cause GDP		0.22221	0.96340
REVENU does not Granger Cause GE	28	0.88224	0.53115
GCE does not Granger Cause REVENU		0.66986	0.67564
REVENU does not Granger Cause GDP	28	1.39234	0.28049
GDP does not Granger Cause REVENU		3.12143*	0.03440

وبعد مقارنة F المحسوبة بالجدولية والأخذ بقيم الاحتمالية ، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والعجز ، وهذا ما أكدته قيم الاحتمالية بحيث أن احتمال قبول الفرضية الأولى ٠,٢٩ ، في حين أن احتمال قبول الفرضية الثانية للمتغيرين نفسهما هو ٠,٤٢ ، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية اتجاهية بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز ، كما

اظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الإيراد والعجز وبين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، وكذلك بين الإيراد والإنفاق الحكومي ، وأخيراً أكدت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي تجاه الإيراد الكلي، أي أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيرات في الإيراد الكلي ، بعد ذلك ننتقل إلى إجراء اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR ، الجدول (٣-١-١٠) لقياس تأثير العلاقات الدالية .

الجدول (٣-١-١٠)

اختبار الانحدار الذاتي في عمان

Date: 03/03/06 Time: 21:08
Sample(adjusted): 1976 2003
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	**GE**	GDP	REVENU
DEFICIT (-1)	0.944584	0.216815	1.703543	1.169840
	(0.65615)	(0.49911)	(2.23571)	(0.98889)
	(1.43958)	(0.43441)	(0.76197)	(1.18299)
DEFICIT (-2)	0.126884	0.031795	-0.329536	-0.340683
	(0.41047)	(0.31223)	(1.39860)	(0.61862)
	(0.30912)	(0.10183)	(-0.23562)	(-0.55071)
DEFICIT (-3)	0.110120	0.033598	2.906714	0.712389
	(0.59811)	(0.45496)	(2.03795)	(0.90141)
	(0.18411)	(0.07385)	(1.42630)	(0.79030)
DEFICIT (-4)	0.470601	-0.123478	2.352011	0.878904
	(0.53954)	(0.41041)	(1.83838)	(0.81314)
	(0.87222)	(-0.30087)	(1.27939)	(1.08087)
DEFICIT (-5)	-0.828931	0.029552	0.326487	-0.792678
	(0.55204)	(0.41991)	(1.88095)	(0.83197)
	(-1.50159)	(0.07038)	(0.17358)	(-0.95277)
DEFICIT (-6)	1.157388	-0.539819	2.678719	0.700019
	(0.61949)	(0.47122)	(2.11079)	(0.93363)
	(1.86828)	(-1.14558)	(1.26906)	(0.74978)
GE (-1)	-0.760421	0.488836	1.205458	-0.075248
	(1.06206)	(0.80786)	(3.61873)	(1.60062)
	(-0.71599)	(0.60510)	(0.33312)	(-0.04701)
GE (-2)	0.990502	-0.222422	0.147612	-0.205798
	(1.22272)	(0.93007)	(4.16616)	(1.84275)
	(0.81008)	(-0.23915)	(0.03543)	(-0.11168)
GE (-3)	0.470494	-0.055684	3.931250	1.468478

	(1.34972)	(1.02667)	(4.59888)	(2.03415)
	(0.34859)	(-0.05424)	(0.85483)	(0.72191)
GE (-4)	-0.346070	0.489551	-0.429987	0.476179
	(1.38475)	(1.05332)	(4.71826)	(2.08696)
	(-0.24991)	(0.46477)	(-0.09113)	(0.22817)
GE (-5)	0.078291	0.086035	-2.222723	-1.455209
	(0.81209)	(0.61772)	(2.76702)	(1.22389)
	(0.09641)	(0.13928)	(-0.80329)	(-1.18900)
GE (-6)	-0.065859	-0.259078	0.868098	-0.240801
	(1.23786)	(0.94159)	(4.21776)	(1.86558)
	(-0.05320)	(-0.27515)	(0.20582)	(-0.12908)
GDP (-1)	0.107652	0.385215	0.361057	0.605497
	(0.32033)	(0.24366)	(1.09146)	(0.48277)
	(0.33606)	(1.58094)	(0.33080)	(1.25421)
GDP (-2)	0.271127	0.093731	-1.146274	-0.010763
	(0.31880)	(0.24249)	(1.08623)	(0.48046)
	(0.85047)	(0.38653)	(-1.05527)	(-0.02240)
GDP (-3)	-0.380969	0.186149	-0.793052	-0.205440
	(0.39737)	(0.30226)	(1.35396)	(0.59888)
	(-0.95872)	(0.61585)	(-0.58573)	(-0.34304)
GDP (-4)	0.130652	-0.008108	1.245448	0.422119
	(0.67108)	(0.51046)	(2.28656)	(1.01138)
	(0.19469)	(-0.01588)	(0.54468)	(0.41737)
GDP (-5)	-0.067398	-0.269003	-0.250338	-0.257543
	(0.66281)	(0.50417)	(2.25838)	(0.99892)
	(-0.10169)	(-0.53356)	(-0.11085)	(-0.25782)
GDP (-6)	0.038963	-0.359244	1.409638	-0.301261
	(0.62203)	(0.47315)	(2.11945)	(0.93746)
	(0.06264)	(-0.75925)	(0.66510)	(-0.32136)
REVENU (-1)	-0.910478	-0.844391	-1.085367	-1.602638
	(1.05553)	(0.80290)	(3.59651)	(1.59079)
	(-0.86258)	(-1.05168)	(-0.30178)	(-1.00745)
REVENU (-2)	-0.414239	-0.358235	3.116982	0.724917
	(0.67909)	(0.51655)	(2.31386)	(1.02345)
	(-0.60999)	(-0.69351)	(1.34709)	(0.70831)
REVENU (-3)	0.301914	-0.391984	-0.252900	-0.416887
	(1.03744)	(0.78914)	(3.53488)	(1.56353)
	(0.29102)	(-0.49672)	(-0.07154)	(-0.26663)

REVENU (-4)	-0.438137	-0.049153	-1.614849	-1.189646
	(1.10982)	(0.84419)	(3.78147)	(1.67260)
	(-0.39478)	(-0.05823)	(-0.42704)	(-0.71126)
REVENU (-5)	0.861629	0.540451	2.608963	1.851106
	(1.15170)	(0.87605)	(3.92418)	(1.73572)
	(0.74814)	(0.61692)	(0.66484)	(1.06648)
REVENU (-6)	-0.031382	0.955225	-1.998324	0.857068
	(1.32622)	(1.00880)	(4.51883)	(1.99875)
	(-0.02366)	(0.94689)	(-0.44222)	(0.42880)
C	876.6276	807.0724	986.6219	1393.916
	(602.298)	(458.141)	(2052.21)	(907.721)
	(1.45547)	(1.76163)	(0.48076)	(1.53562)
R-squared	**0.958501**	**0.995268**	**0.995069**	**0.981772**
Adj. R-squared	**0.626512**	**0.957412**	**0.955619**	**0.835951**
Sum sq. resids	**327087.5**	**189251.4**	**3797371.**	**742926.0**
S.E. equation	**330.1957**	**251.1649**	**1125.073**	**497.6364**
F-statistic	**2.887145**	**26.29112**	**25.22351**	**6.732696**
Log likelihood	**-170.8512**	**-163.1911**	**-205.1769**	**-182.3363**
Akaike AIC	**13.98937**	**13.44222**	**16.44121**	**14.80974**
Schwarz SC	**15.17884**	**14.63169**	**17.63067**	**15.99921**
Mean dependent	**-705.2114**	**2788.659**	**11128.93**	**3395.231**
S.D. dependent	**540.2976**	**1217.075**	**5340.487**	**1228.641**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

وقد اختيرت المعادلة الثانية كأفضل نموذج بناءً على معيار AIC و Likelihood، وهذا ما أكدته قيم الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة ، التي حققت أدنى قيم لمعلماتها في المعادلة الانية ، وأوضحت نتائج الاختبار أن الإنفاق الحكومي يتأثر بالعجز ، إذ أن زيادة العجز بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,٣٦% ، وأوضحت نتائج الاختبار أن الإنفاق الحكومي يتأثر بالناتج المحلي الإجمالي ، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تحسين زيادة الإنفاق الحكومي ، إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,٤% ، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الإيراد ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، وهذه الزيادة تؤدي الى تحسّن صحة السكان وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي . كما أظهرت نتائج الاختبار بأن انخفاض الإيراد الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,١٣% .

وأوضحت نتائج الاختبار بأن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (٠,٩٩%) من التغيرات الحاصلة في النموذج .

٦. الجزائر

تعدّ الجزائر من الدول النفطية ، التي يعدّ فيها النفط عصب اقتصادها لسببين رئيسين، أولهما : الإيرادات الضخمة التي تدخل البلاد من عملية التصدير والتي تستعمل لتمويل البرامج الإغاثية الجزائرية ، وثانيهما : مصدراً للطاقة ومواد خام لبعض الصناعات النامية بعد إجراء اختبار سببية Granger ، الجدول (٣-١-١١) . أظهرت نتائج الاختبار أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق بتخلف زمني لفترتين ، إذ أظهرت نتائج الاختبار وبعد مقارنة قيمة F المحسوبة مع الجدولية تبين أن قيمة F الجدولية أكبر من المحسوبة ، وتبين بذلك عدم وجود علاقة سببية بين كل من الإنفاق الحكومي والعجز ، وبين الناتج المحلي الإجمالي والعجز بين الإيراد والعجز ، وبين الإيراد والناتج المحلي الإجمالي وبين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي، كما اكدت نتائج اختبار السببية وبعد مقارنة F الجدولية مع المحسوبة وقيمة الاحتمالية، نرى أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي تجاه الإنفاق الحكومي، أي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يسبب النمو في الإنفاق الحكومي .

الجدول (٣-١-١١)

اختبار سببية غرانجر في الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/06 Time: 21:04
Sample: 1970 2003
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GE does not Granger Cause DEFICIT	32	0.83716	0.44387
DEFICIT or surplus does not Granger Cause GE		0.02704	0.97335
GDP does not Granger Cause DEFICIT	32	1.08115	0.35344
DEFICIT or surplus does not Granger Cause GDP		0.01708	0.98308
REVENU does not Granger Cause DEFICIT	32	0.04604	0.95508
DEFICIT or surplus does not Granger Cause REVENU		0.63907	0.53558
GDP does not Granger Cause GE	32	6.62515*	0.00456
GE does not Granger Cause GDP		2.90220	0.07216
REVENU does not Granger Cause GE	32	1.33958	0.27881
GE does not Granger Cause REVENU		0.41763	0.66279
REVENU does not Granger Cause GDP	32	0.36684	0.69632
GDP does not Granger Cause REVENU		0.06312	0.93897

وبعد ذلك ننتقل إلى إجراء اختبار الـ VAR لقياس تأثير المتغيرات التفسيرية في النموذج والمعروضة نتائجه في الجدول (٣-١-١٢) .

الجدول (٣-١-١٢)

اختبار الانحدار الذاتي في الجزائر

Date: 03/03/06 Time: 21:01
Sample(adjusted): 1972 2003
Included observations: 32 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	GE	GDP	REVENU
DEFICIT (-1)	-0.246654	0.194219	0.772136	0.588351
	(0.21387)	(0.30327)	(1.62820)	(0.68079)
	(-1.15327)	(0.64043)	(0.47423)	(0.86422)
DEFICIT (-2)	-0.144201	0.236504	1.544624	-0.203157
	(0.20695)	(0.29345)	(1.57550)	(0.65875)
	(-0.69679)	(0.80595)	(0.98040)	(-0.30840)
GE (-1)	0.362379	0.226429	-3.832786	-1.296680
	(0.26841)	(0.38059)	(2.04337)	(0.85438)
	(1.35011)	(0.59494)	(-1.87572)	(-1.51769)
GE (-2)	-0.112867	-0.335138	-0.189745	0.258286
	(0.25412)	(0.36033)	(1.93459)	(0.80890)
	(-0.44415)	(-0.93008)	(-0.09808)	(0.31931)
GDP (-1)	-0.116017	0.097433	1.533124	0.223910
	(0.06411)	(0.09091)	(0.48807)	(0.20407)
	(-1.80963)	(1.07179)	(3.14118)	(1.09720)
GDP (-2)	0.076924	0.082591	0.079549	-0.047379
	(0.06145)	(0.08713)	(0.46780)	(0.19560)
	(1.25186)	(0.94789)	(0.17005)	(-0.24223)
REVENU (-1)	0.157697	-0.068421	-0.613801	0.489118
	(0.09050)	(0.12833)	(0.68900)	(0.28809)
	(1.74243)	(-0.53316)	(-0.89086)	(1.69782)
REVENU (-2)	-0.105744	0.102780	0.627278	0.216146
	(0.08173)	(0.11589)	(0.62223)	(0.26017)
	(-1.29378)	(0.88684)	(1.00812)	(0.83080)
C	-1017.304	-339.1970	3261.342	4689.782
	(952.134)	(1350.09)	(7248.53)	(3030.77)
	(-1.06845)	(-0.25124)	(0.44993)	(1.54739)
R-squared	**0.194904**	**0.930514**	**0.935557**	**0.593251**
Adj. R-squared	**-0.085129**	**0.906345**	**0.913142**	**0.451773**
Sum sq. resids	**9628761.**	**19359792**	**5.58E+08**	**97562126**
S.E. equation	**647.0253**	**917.4585**	**4925.755**	**2059.571**
F-statistic	**0.696003**	**38.50032**	**41.73811**	**4.193234**
Log likelihood	**-247.2385**	**-258.4136**	**-312.1936**	**-284.2903**
Akaike AIC	**16.01491**	**16.71335**	**20.07460**	**18.33064**
Schwarz SC	**16.42714**	**17.12559**	**20.48684**	**18.74288**
Mean dependent	**-140.3708**	**6870.734**	**43336.41**	**17026.75**
S.D. dependent	**621.1272**	**2997.928**	**16713.53**	**2781.611**
Determinant Residual Covariance		**1.75E+24**		

Log Likelihood	**-1074.737**
Akaike Information Criteria	**69.42107**
Schwarz Criteria	**71.07003**

وقد اختيرت المعادلة الأولى كأفضل نموذج بناءً على معيار أكيكي AIC ، Likelihood ، وظهرت قيمة R^2 بمقدار ٠,١٩ ، اي أن المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ١٩% من التغيرات الحاصلة في النموذج ، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار النفط وارتقاء أعباء خدمة المديونية الخارجية ، باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية والنقدية ومجالات الأسعار والأجور وإصلاح المؤسسات العامة سعياً لاستعادة التوازن الاقتصادي وتحسين تخصيص الموارد وزيادة اعتماد الاقتصاد تدريجياً على قوى السوق . وحددت فترة التباطؤ الزمني بفترتين بناءً على نتائج اختبار شوارز ، وبما أن الدراسة تهدف إلى تحليل العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن المعادلة الأولى التي يكون فيها العجز المتغير المعتمد فيها وبعد جمع معلمات الإنفاق الحكومي تبين بأن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة ٠,٢٥% ، كما أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة ٠,٤% ، كما ان زيادة الإيراد بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض العجز بنسبة ٠,٥% .

نستنتج من ذلك ، أن السياسة المالية كانت عديمة التأثير ، حيث أن اتجاه السببية كان من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي وليس العكس .

٧. ليبيا

تعدّ تجربة الاقتصاد الليبي في التنمية الاقتصادية ذات خصائص متميزة عن تلك التي تعرفها الدول النامية . فعلى الرغم من كون ليبيا تتميز بضآلة عدد السكان ، إلاّ أنها مع ذلك من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة بسبب ما لديها من احتياطات نفطية كبيرة ، وكونها من البلدان العربية المنتجة للنفط ، إذ تحتل المرتبة الرابعة بين تلك الدول . ولتحليل أثر السياسة المالية المتبعة نعمل على استخدام كل من اختبار سببية Granger واختبار VAR ، حيث أظهرت نتائج سببية Granger ، الجدول (٣-١-١٣) أن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق باستخدام أربعة تخلفات زمنية .

الجدول (٣-١-١٣)

اختبار سببية غرانجر في ليبيا

airwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/06 Time: 22:15
Sample: 1970 2003
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause REVENUE	**30**	1.07657	0.39310
REVENUE does not Granger Cause GDP		4.03634*	0.01395
GE does not Granger Cause REVENUE	30	0.61241	0.65833
REVENUE does not Granger Cause GE		1.65634	0.19765
DEFICIT does not Granger Cause REVENUE	30	0.40035	0.80616
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT		6.58885*	0.00134
GE does not Granger Cause GDP	30	1.21160	0.33550
GDP does not Granger Cause GE		3.10004*	0.03750
DEFICIT does not Granger Cause GDP	30	1.40375	0.26711
GDP does not Granger Cause DEFICIT		0.95733	0.45120
DEFICIT does not Granger Cause GE	30	4.59692*	0.00800
GE does not Granger Cause DEFICIT		0.30995	0.86806

وبعد مقارنة F الجدولية مع المحسوبة وقيم الاحتمالية Probability أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإيراد الكلي تجاه الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن النمو في الإيراد الكلي يسبب في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن نمو في الإيراد الكلي متأتٍ من النمو في كل من الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية ، إذ تشكل الإيرادات النفطية ٥٣% من الإيرادات الكلية ، في حين تشكل الإيرادات الضريبية ٤٧% من الإيرادات الكلية . ووجود علاقة بين الإيراد الكلي والعجز الكلي ، أي أن النمو في الإيراد الكلي يؤدي إلى التخفيف من حدة العجز الكلي، كذلك وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، حيث أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يسبب في نمو الإنفاق الحكومي ، وكذلك وجود علاقة بين العجز والإنفاق الحكومي وإن انخفاض العجز يسبب في نمو الإنفاق الحكومي ، ولقياس تأثيرات المتغيرات التفسيرية في النموذج ، تعمل على استخدام اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR، الموضحة في الجدول (٣-١-١٤).

الجدول (٣-١-١٤)

اختبار الانحدار الذاتي في ليبيا

Date: 06/05/06 Time: 22:17
Sample(adjusted): 1972 2003
Included observations: 32 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	REVENU	GDP	GE	DEFICIT
REVENUE (-1)	0.710210	-0.150020	0.021625	0.364043
	(0.29004)	(0.08524)	(0.02124)	(0.11189)
	(2.44866)	(-1.75988)	(1.01824)	(3.25345)
REVENUE (-2)	-0.405469	-0.149968	0.006799	-0.607998
	(0.30272)	(0.08897)	(0.02217)	(0.11679)
	(-1.33941)	(-1.68557)	(0.30672)	(-5.20602)
GDP (-1)	0.107830	0.525397	0.072842	0.109969
	(0.66580)	(0.19568)	(0.04875)	(0.25686)
	(0.16196)	(2.68496)	(1.49413)	(0.42813)
GDP (-2)	-1.599713	0.951230	0.078945	-0.605317
	(1.04322)	(0.30661)	(0.07639)	(0.40246)
	(-1.53344)	(3.10244)	(1.03346)	(-1.50403)
GE (-1)	4.445244	0.320527	0.411713	0.960695
	(3.33030)	(0.97879)	(0.24386)	(1.28479)
	(1.33479)	(0.32747)	(1.68834)	(0.74774)
GE (-2)	3.878561	-0.561569	-0.244590	2.301136
	(3.27729)	(0.96321)	(0.23998)	(1.26434)
	(1.18347)	(-0.58302)	(-1.01923)	(1.82002)
DEFICT (-1)	0.043395	0.105117	-0.011337	-0.295635
	(0.50648)	(0.14886)	(0.03709)	(0.19540)
	(0.08568)	(0.70616)	(-0.30568)	(-1.51301)
DEFICT (-2)	0.572263	0.143628	-0.060350	0.793130
	(0.48334)	(0.14206)	(0.03539)	(0.18647)
	(1.18397)	(1.01106)	(-1.70519)	(4.25341)
C	-35.85105	-58.20815	411.8869	-854.8212
	(2198.23)	(646.072)	(160.963)	(848.055)
	(-0.01631)	(-0.09010)	(2.55890)	(-1.00798)

R-squared	**0.625961**	**0.955357**	**0.912106**	**0.679612**
Adj. R-squared	**0.495860**	**0.939830**	**0.881534**	**0.568172**
Sum sq. resids	**4.74E+08**	**40918791**	**2539873.**	**70503222**
S.E. equation	**4538.269**	**1333.821**	**332.3090**	**1750.816**
F-statistic	**4.811360**	**61.52546**	**29.83489**	**6.098487**
Log likelihood	**-309.5718**	**-270.3879**	**-225.9162**	**-279.0930**
Akaike AIC	**19.91074**	**17.46174**	**14.68227**	**18.00581**
Schwarz SC	**20.32298**	**17.87398**	**15.09450**	**18.41805**
Mean dependent	**8406.534**	**9783.541**	**2340.738**	**319.9391**
S.D. dependent	**6391.676**	**5437.586**	**965.4854**	**2664.314**

Determinant Residual Covariance	**8.41E+23**
Log Likelihood	**-1063.041**
Akaike Information Criteria	**68.69007**
Schwarz Criteria	**70.33902**

وأظهرت نتائج اختبار معيار أكيكي AIC و Likelihood أن أفضل النتائج يمكن ان تتحقق في المعادلة الثالثة التي بلغت قيمة AIC (١٤,٦٨٢٢٧) وهي الأدنى بين المعادلات، وحددت أفضل فترة تخلف زمني بأربعة تخلفات بناءً على نتائج معيار شوارز SC والذي حقق أدنى قيمة له بين فترات التخلف التي تمّ اختبارها، وأوضحت نتائج الاختبار بأن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٠,٩١% من التغيرات الحاصلة في النموذج . وأظهرت النتائج أن اختبار الإنفاق الحكومي يتأثر إيجاباً بالإيراد الكلي ، إذ أن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٢% عند التخلف الأول، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٧% عند التخلفين الأول والثاني ، وإن زيادة العجز بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٧% .

يستنتج من ذلك بوجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، ومن الناتج المحلي الإجمالي تجاه الإيراد الكلي ، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة كل من الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي .

٣-٢ تقدير نماذج الدول غير النفطية

١. الأردن

يعدّ الأردن من الدول غير النفطية التي يتصف اقتصادها بندرة وتواضع الموارد الاقتصادية قياساً إلى الدول المجاورة بخاصة ، ودول المنطقة بعامة ، كما أن الأردن لا يتمتع بتنوع الموارد مما يقلل من ميزته التنافسية والنسبية على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي. من الجدول (٣-٢-١).

الجدول (٣-٢-١)

اختبار سببية غرانجر في الاردن

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/05/05 Time: 21:07
Sample: 1970 2001
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause GE	28	2.20734	0.10690
E does not Granger Cause GDP		1.35707	0.28581
R does not Granger Cause GE	28	4.74604	0.00797
GE does not Granger Cause R		1.21467	0.33734
Deficit 2 does not Granger Cause GE	28	3.15418	0.03796
GE does not Granger Cause Deficit		0.97056	0.44654
R does not Granger Cause GDP	28	2.86097	0.05187
GDP does not Granger Cause R		1.43720	0.26029
Deficit does not Granger Cause GDP	28	1.60234	0.21465
GDP does not Granger Cause Deficit		1.24612	0.32524
Deficit does not Granger Cause R	28	2.03119	0.13066
R does not Granger Cause Deficit		1.55310	0.22734

أظهرت نتائج اختبار F بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، وبعد مقارنة F المحسوبة مع الجدولية ، نجد أن قيمة F الجدولية أكبر من المحسوبة ، وهذا يعني عدم وجود علاقة ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي . كما أظهرت نتائج اختبار F الخاصة بالعجز والإنفاق الحكومي ، ظهر أن F المحسوبة أكبر من الجدولية ، بمعنى أن هناك علاقة سببية ثنائية بين العجز والإنفاق الحكومي ، كذلك أظهرت نتائج الاختبار بين F المحسوبة والجدولية ، أن F المحسوبة أكبر من الجدولية ، أن هناك علاقة سببية بين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي ، بمعنى أن الإيراد الكلي يسبب في الإنفاق الحكومي ، حيث أن زيادة الإيراد الكلي يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن أن الإيراد الكلي يعتمد بشكلٍ

كبير على الإيرادات الضريبية ، حيث شكلت ٥٨% من الإيراد الكلي لميزانية الأردن لعام ٢٠٠١ ، في حين لم تتحقق بقية العلاقات .

بعد تحديد العلاقات السببية لـ Granger بين متغيرات النموذج ننتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR على متغيرات النموذج ، لغرض تقدير معاملات النموذج والتنبؤ من خلالها ، وبعد إجراء اختبارات (VAR) والتي يظهرها الجدول (٣-٢-٢) .

الجدول (٣-٢-٢)

اختبار الانحدار الذاتي في الاردن

Date: 12/05/05 Time: 20:58
Sample(adjusted): 1976 2001
Included observations: 26 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	GE	GDP	R	Dificit
GE(-1)	-0.310499	-1.024708	-1.066594	-0.543566
	(1.21636)	(3.61846)	(0.03326)	(0.01426)
	(-0.25527)	(-0.28319)	(-32.0639)	(-38.1291)
GE(-2)	-0.474885	0.234515	-0.203651	0.195249
	(0.61305)	(1.82373)	(0.01677)	(0.00719)
	(-0.77462)	(0.12859)	(-12.1470)	(27.1741)
GE(-3)	-0.951587	-0.916171	-1.097476	-0.149500
	(1.39106)	(4.13818)	(0.03804)	(0.01630)
	(-0.68407)	(-0.22139)	(-28.8487)	(-9.16979)
GE(-4)	-1.455742	-1.228250	-1.152769	0.681325
	(2.11106)	(6.28006)	(0.05773)	(0.02474)
	(-0.68958)	(-0.19558)	(-19.9673)	(27.5371)
GE(-5)	-1.469311	-0.679190	-2.029690	-0.965649
	(2.86646)	(8.52724)	(0.07839)	(0.03360)
	(-0.51259)	(-0.07965)	(-25.8918)	(-28.7434)
GE(-6)	-2.489748	-4.364398	-4.344816	0.448796
	(4.24450)	(12.6267)	(0.11608)	(0.04975)
	(-0.58658)	(-0.34565)	(-37.4303)	(9.02168)
GDP(-1)	0.299547	0.820796	0.235107	-0.358214
	(0.31211)	(0.92847)	(0.00854)	(0.00366)
	(0.95976)	(0.88403)	(27.5447)	(-97.9270)
GDP(-2)	-0.646602	-0.995964	-1.067327	0.011068
	(0.53052)	(1.57820)	(0.01451)	(0.00622)
	(-1.21882)	(-0.63108)	(-73.5659)	(1.78006)
GDP(-3)	0.336388	0.172462	1.291106	0.314627
	(1.37417)	(4.08792)	(0.03758)	(0.01611)
	(0.24479)	(0.04219)	(34.3558)	(19.5354)

GDP(-4)	1.533066	1.297200	1.022454	-0.736309
	(1.15572)	(3.43809)	(0.03161)	(0.01355)
	(1.32650)	(0.37730)	(32.3495)	(-54.3588)
GDP(-5)	-0.823869	-0.213208	-0.323368	-0.008382
	(0.31405)	(0.93425)	(0.00859)	(0.00368)
	(-2.62336)	(-0.22821)	(-37.6508)	(-2.27723)
GDP(-6)	-0.212125	-1.693410	-0.798461	-0.483226
	(0.70232)	(2.08930)	(0.01921)	(0.00823)
	(-0.30203)	(-0.81051)	(-41.5713)	(-58.7053)
R(-1)	1.367890	0.276429	1.561969	0.585454
	(1.73500)	(5.16135)	(0.04745)	(0.02033)
	(0.78841)	(0.05356)	(32.9192)	(28.7910)
R(-2)	2.286040	4.365804	2.280361	-0.455499
	(1.77831)	(5.29017)	(0.04863)	(0.02084)
	(1.28552)	(0.82527)	(46.8894)	(-21.8547)
R(-3)	0.226225	-1.011102	-1.648165	0.291955
	(1.52418)	(4.53418)	(0.04168)	(0.01786)
	(0.14842)	(-0.22300)	(-39.5405)	(16.3435)
R(-4)	0.513860	3.072041	3.226063	1.864669
	(2.29156)	(6.81701)	(0.06267)	(0.02686)
	(0.22424)	(0.45064)	(51.4778)	(69.4281)
R(-5)	2.700871	3.311842	1.991708	0.393123
	(1.30803)	(3.89118)	(0.03577)	(0.01533)
	(2.06483)	(0.85111)	(55.6781)	(25.6433)
R(-6)	-0.393095	4.355988	2.904789	2.420926
	(1.70496)	(5.07199)	(0.04663)	(0.01998)
	(-0.23056)	(0.85883)	(62.2985)	(121.152)
DEFICIT(-1)	-1.544958	-1.355649	-1.401554	0.003711
	(1.26941)	(3.77628)	(0.03472)	(0.01488)
	(-1.21707)	(-0.35899)	(-40.3725)	(0.24942)
DEFICIT (-2)	-0.452051	-0.860230	-0.143042	-0.132701
	(0.48787)	(1.45134)	(0.01334)	(0.00572)
	(-0.92657)	(-0.59271)	(-10.7209)	(-23.2077)
DEFICIT (-3)	-1.049790	0.911556	0.873709	0.455407
	(0.43406)	(1.29126)	(0.01187)	(0.00509)
	(-2.41853)	(0.70594)	(73.6025)	(89.5183)
DEFICIT (-4)	-1.956810	-3.665158	-3.621725	-1.108808
	(3.70430)	(11.0197)	(0.10130)	(0.04342)
	(-0.52825)	(-0.33260)	(-35.7509)	(-25.5397)
DEFICIT (-5)	-2.848041	-4.967705	-4.424858	-1.105512
	(3.81199)	(11.3400)	(0.10425)	(0.04468)
	(-0.74713)	(-0.43807)	(-42.4449)	(-24.7444)

DEFICIT (-6)	-1.532497	-4.195708	-3.692498	-1.331727
	(2.49692)	(7.42793)	(0.06829)	(0.02926)
	(-0.61376)	(-0.56486)	(-54.0746)	(-45.5067)
C	279.7851	582.4873	384.0496	146.1975
	(274.752)	(817.343)	(7.51387)	(3.22015)
	(1.01832)	(0.71266)	(51.1121)	(45.4008)
R-squared	**0.999841**	**0.999877**	**1.000000**	**0.999999**
Adj. R-squared	**0.996037**	**0.996927**	**0.999997**	**0.999986**
Sum sq. resids	**1149.991**	**10177.02**	**0.860080**	**0.157967**
S.E. equation	**33.91151**	**100.8812**	**0.927405**	**0.397450**
F-statistic	**262.8331**	**338.8830**	**311251.2**	**74444.45**
Log likelihood	**-86.15476**	**-114.4997**	**7.422338**	**29.45268**
Akaike AIC	**8.550366**	**10.73075**	**1.352128**	**-0.342514**
Schwarz SC	**9.760075**	**11.94045**	**2.561836**	**0.867194**
Mean dependent	**1024.745**	**2989.842**	**768.9319**	**-89.51423**
S.D. dependent	**538.7127**	**1819.691**	**506.9448**	**106.2514**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

وقد اختيرت المعادلة الرابعة كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار أكيكي AIC ، الذي حقق أدنى قيمة بلغت (-٠,٤٣٢٥١٤) و Likelihood الذي حقق أكبر قيمة بلغت (٢,٦٨)، وقد أوضحت النتائج أن أفضل اختبار حدد بستة تخلفات زمنية ، وإن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت ٩٩% ، أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ٩٩% من التغيرات الحاصلة في العجز .

إن أظهرت نتائج الاختبار التأثير المعنوي للإنفاق الحكومي على العجز عند التخلف الثاني والرابع والسادس ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة (-٠,٣٣%) . كذلك ظهرت معنوية الناتج المحلي الإجمالي عند التخلفين الثاني والثالث، في حين لم تظهر المعنوية في بقية التخلفات ، إذ أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة العجز بمقدار (-٠,٢٦%) .

وبناءً على ذلك ، تستنتج الباحثة عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي .

٢. سوريا

تعدّ سوريا من الدول غير النفطية التي تعتمد على القطاع الزراعي بصورة مكثفة على الرغم من أنه يشكل (٢٣%) فقط من الناتج الوطني الإجمالي ، وذلك لأنه يشكل ثلثي الصادرات . وبعد إجراء اختبار سببية Granger ، الجدول (٣-٢-٣) أظهرت نتائج الاختبار أن أفضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق بستة تخلفات .

الجدول (٣-٢-٣)

اختبار سببية غرانجر في سوريا

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/06 Time: 20:50
Sample: 1970 2003
Lags: 6

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause GE	28	0.53675	0.77234
GCE does not Granger Cause GDP		1.22241	0.34853
REVENUE does not Granger Cause GE	28	1.64502	0.20286
GE does not Granger Cause REVENUE		2.87648	0.04531
DEFICIT does not Granger Cause GE	28	0.67777	0.66996
GE does not Granger Cause DEFICIT		5.59703*	0.00318
REVENUE does not Granger Cause GDP	28	1.00553	0.45748
GDP does not Granger Cause REVENUE		2.01138	0.12758
DEFICIT does not Granger Cause GDP	28	0.21757	0.96519
GDP does not Granger Cause DEFICIT		2.10749	0.11321
DEFICIT does not Granger Cause REVENUE	28	1.24988	0.33656
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT		1.12142	0.39601

وأظهرت نتائج اختبار F والاحتمالية Probability أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي والعجز ، أي أن التغيرات في الإنفاق الحكومي يسبب التغيرات في العجز ، في حين لم تتحقق صحة العلاقة العكسية . ولم تتحقق صحة بقية العلاقات السببية ، بعد ذلك ننتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) والموضحة نتائجه في الجدول (٣-٢-٤) .

الجدول (٣-٢-٤)

اختبار الانحدار الذاتي في سوريا

Date: 03/03/06 Time: 20:47
Sample(adjusted): 1976 2003
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	GE	GDP	REVENUE	Dificit
GE(-1)	0.740871	7.516753	1.289766	-1.623741
	(1.16992)	(5.90685)	(1.59833)	(2.06515)
	(0.63327)	(1.27255)	(0.80695)	(-0.78626)
GE(-2)	-0.191923	4.614471	3.918774	-2.117385
	(2.51510)	(12.6986)	(3.43608)	(4.43966)
	(-0.07631)	(0.36339)	(1.14048)	(-0.47692)
GE(-3)	0.802566	-16.63512	-6.397139	3.013343
	(3.33457)	(16.8361)	(4.55564)	(5.88621)
	(0.24068)	(-0.98807)	(-1.40422)	(0.51193)

GE(-4)	0.039406	16.18049	4.206980	-1.678423
	(1.92758)	(9.73222)	(2.63343)	(3.40257)
	(0.02044)	(1.66257)	(1.59753)	(-0.49328)
GE(-5)	1.109074	3.522149	-1.042115	0.929579
	(1.69569)	(8.56143)	(2.31662)	(2.99324)
	(0.65405)	(0.41140)	(-0.44984)	(0.31056)
GE(-6)	-1.266121	8.501981	2.445331	-1.058927
	(2.22060)	(11.2117)	(3.03375)	(3.91982)
	(-0.57017)	(0.75831)	(0.80604)	(-0.27015)
GDP(-1)	0.058047	-2.241047	-0.527556	0.328926
	(0.34575)	(1.74566)	(0.47236)	(0.61032)
	(0.16789)	(-1.28378)	(-1.11686)	(0.53894)
GDP(-2)	-0.027816	-0.828437	-0.303273	0.262233
	(0.24609)	(1.24247)	(0.33620)	(0.43439)
	(-0.11303)	(-0.66677)	(-0.90207)	(0.60368)
GDP(-3)	-0.089746	0.067593	-0.181357	0.296563
	(0.32455)	(1.63865)	(0.44340)	(0.57290)
	(-0.27652)	(0.04125)	(-0.40901)	(0.51765)
GDP(-4)	-0.328215	-0.218017	0.065552	-0.309225
	(0.36065)	(1.82088)	(0.49271)	(0.63661)
	(-0.91007)	(-0.11973)	(0.13304)	(-0.48573)
GDP(-5)	-0.165556	0.538380	0.957537	-0.651786
	(0.74154)	(3.74397)	(1.01308)	(1.30896)
	(-0.22326)	(0.14380)	(0.94518)	(-0.49794)
GDP(-6)	0.238565	-4.945173	-1.408257	0.670981
	(0.82145)	(4.14743)	(1.12225)	(1.45002)
	(0.29042)	(-1.19235)	(-1.25485)	(0.46274)
REVENUE(-1)	0.139429	14.15851	3.327280	-1.714005
	(1.86799)	(9.43134)	(2.55201)	(3.29738)
	(0.07464)	(1.50122)	(1.30379)	(-0.51981)
REVENUE(-2)	0.275788	2.905605	0.198709	-0.049596
	(0.25731)	(1.29917)	(0.35154)	(0.45421)
	(1.07179)	(2.23651)	(0.56525)	(-0.10919)
REVENUE(-3)	0.417020	3.822066	0.615309	-0.745037
	(0.65475)	(3.30579)	(0.89451)	(1.15577)
	(0.63691)	(1.15617)	(0.68787)	(-0.64462)
REVENUE(-4)	0.401946	7.267343	2.032197	-0.271456
	(0.83984)	(4.24028)	(1.14737)	(1.48248)
	(0.47860)	(1.71388)	(1.77118)	(-0.18311)
REVENUE(-5)	0.486572	-6.358115	-3.135354	1.911415
	(2.24056)	(11.3124)	(3.06101)	(3.95504)
	(0.21717)	(-0.56205)	(-1.02429)	(0.48329)

REVENUE(-6)	-0.284547	9.190877	2.629732	-1.023432
	(1.19573)	(6.03716)	(1.63359)	(2.11071)
	(-0.23797)	(1.52238)	(1.60979)	(-0.48488)
D (-1)	0.261258	11.36458	3.476317	-1.934462
	(1.87147)	(9.44894)	(2.55677)	(3.30353)
	(0.13960)	(1.20274)	(1.35965)	(-0.58557)
D (-2)	0.584322	-1.266728	-0.744096	0.115188
	(0.60751)	(3.06728)	(0.82997)	(1.07238)
	(0.96183)	(-0.41298)	(-0.89653)	(0.10741)
D (-3)	0.269086	5.767904	0.880978	-0.278280
	(0.45243)	(2.28429)	(0.61810)	(0.79863)
	(0.59476)	(2.52503)	(1.42529)	(-0.34845)
D (-4)	0.057460	6.451568	0.711153	0.148044
	(0.29216)	(1.47508)	(0.39914)	(0.51572)
	(0.19668)	(4.37370)	(1.78171)	(0.28706)
D (-5)	-0.241932	4.779903	0.937976	-0.313396
	(0.54030)	(2.72796)	(0.73816)	(0.95375)
	(-0.44777)	(1.75219)	(1.27070)	(-0.32859)
D (-6)	-0.484674	0.589808	0.868292	-0.651313
	(0.93162)	(4.70367)	(1.27276)	(1.64449)
	(-0.52025)	(0.12539)	(0.68221)	(-0.39606)
C	-549.5682	-24651.40	-3557.869	2281.487
	(3109.60)	(15700.2)	(4248.29)	(5489.09)
	(-0.17673)	**(-1.57013)**	**(-0.83748)**	**(0.41564)**
R-squared	**0.992091**	**0.987401**	**0.970359**	**0.908708**
Adj. R-squared	**0.928820**	**0.886609**	**0.733228**	**0.178372**
Sum sq. resids	**164049.8**	**4181919.**	**306192.2**	**511171.4**
S.E. equation	**233.8446**	**1180.666**	**319.4746**	**412.7838**
F-statistic	**15.67999**	**9.796440**	**4.092078**	**1.244233**
Log likelihood	**-161.1904**	**-206.5273**	**-169.9270**	**-177.1019**
Akaike AIC	**13.29931**	**16.53767**	**13.92335**	**14.43585**
Schwarz SC	**14.48878**	**17.72714**	**15.11282**	**15.62532**
Mean dependent	**2321.810**	**14158.55**	**3235.060**	**-374.2350**
S.D. dependent	**876.4923**	**3506.213**	**618.5374**	**455.3917**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

وقد اختيرت المعادلة الأولى كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار أكيكي AIC الذي حقق أدنى قيمة له بمقدار (١٣,٢٩٩٣١) ومعيار Likelihood الذي حقق أعلى قيمة له بلغت (-١٦١,١٩٠٤) . إذ ظهرت النتائج إن قيمة R^2 تساوي (٠,٩٩) ، اي أن التغيرات التفسيرية استطاعت أن توضح (٠,٩٩%) من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي . وحددت فترة التباطؤ الزمني بستة فترات بناءً على معيار SC .

إذ أظهرت نتائج الاختبار التأثير المعنوي للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي عند التخلف الأول والسادس وعدم معنويته لبقية التخلفات ، حيث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار (١,٦١%) ، كما أن زيادة الإيراد الكلي بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١,٤١%) ، كذلك فإن انخفاض العجز بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار (٠,٤٤%) .

استنتجت الباحثة بوجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى العجز ، أي أن الإنفاق الحكومي يسبب في العجز .

٣. لبنان

تعدّ لبنان من الدول غير النفطية ، بعد إجراء اختبار سببية Granger وباستخدام أربعة تخلفات زمنية ، الجدول (٣-٢-٥).

الجدول (٣-٢-٥)

اختبار سببية غرانجر في لبنان

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/06 Time: 22:07
Sample: 1970 2003
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
REVENU does not Granger Cause GCE	30	0.06001	0.99282
GE does not Granger Cause REVENU		0.29015	0.88106
GDP does not Granger Cause GE	30	5.33810*	0.00398
GE does not Granger Cause GDP		3.83189*	0.01720
DEFICT does not Granger Cause GE	30	0.88424	0.49031
GE does not Granger Cause DEFICT		0.53902	0.70872
GDP does not Granger Cause REVENU	30	2.26301	0.09661
REVENU does not Granger Cause GDP		0.30471	0.87153
DEFICIT does not Granger Cause REVENU	30	0.87772	0.49393
REVENU does not Granger Cause DEFICT		0.12808	0.97055
DEFICIT does not Granger Cause GDP	30	1.59740	0.21203
GDP does not Granger Cause DEFICT		1.88722	0.15021

أظهرت نتائج اختبار F بين العجز والناتج المحلي الإجمالي ، وبعد مقارنة F المحسوبة مع الجدولية ، أن قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية بوجود علاقة سببية ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب في الإنفاق الحكومي ، والإنفاق الحكومي بدوره يسبب في الناتج المحلي الإجمالي . كذلك أظهرت نتائج اختبار F بين الناتج المحلي الإجمالي والإيراد الكلي ، أن قيمة F الجدولية أكبر من المحسوبة بعدم وجود علاقة سببية ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيراد الكلي ، كما أظهرت نتائج

اختبار F بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز أن قيمة F الجدولية أكبر من المحسوبة ، وتبين بذلك عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز .

بعد ذلك ننتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) لقياس تأثير المتغيرات في النموذج والتنبؤ من خلالها كما موضحة في الجدول (٣-٢-٦) ، وأختيرت المعاجلة الرابعة كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار أكيكي (AIC) و Likelihood ، إذ حقق معيار AIC أدنى قيمة له بين المعادلات وصلت إلى (١٣,٤٢٠٣٩) واستطاعت معلمات المتغيرات أن تعطي أعلى قيمة لـ (Y'S) من خلال معيار Likelihood وصلت إلى (-١٦٢,٨) من بين المعادلات ، وقد حددت فترة التباطؤ الزمني بأربعة تخلفات زمنية بناءً على معيار SC .

الجدول (٣-٢-٦)

اختبار الانحدار الذاتي في لبنان

Date: 06/05/06 Time: 22:11
Sample(adjusted): 1976 2003
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	GE	REVENU	GDP	DEFICIT
GE (-1)	-0.464207	0.010950	0.022118	0.001702
	(0.62944)	(0.01276)	(0.02914)	(0.00937)
	(-0.73749)	(0.85813)	(0.75905)	(0.18170)
GE (-2)	-0.415788	0.006089	0.002076	0.001574
	(0.51550)	(0.01045)	(0.02386)	(0.00767)
	(-0.80657)	(0.58269)	(0.08700)	(0.20519)
GE (-3)	-0.736915	0.001516	-0.053921	-0.000825
	(0.37861)	(0.00768)	(0.01753)	(0.00563)
	(-1.94639)	(0.19758)	(-3.07642)	(-0.14641)
GE (-4)	-1.237095	-0.017413	-0.115592	0.001036
	(1.39793)	(0.02834)	(0.06472)	(0.02080)
	(-0.88495)	(-0.61446)	(-1.78615)	(0.04982)
GE (-5)	-0.092032	-0.004811	-0.074005	0.007598
	(1.36411)	(0.02765)	(0.06315)	(0.02030)
	(-0.06747)	(-0.17398)	(-1.17188)	(0.37429)
GE (-6)	-1.511857	0.001858	-0.186934	-0.014069
	(1.37394)	(0.02785)	(0.06361)	(0.02045)
	(-1.10038)	(0.06670)	(-2.93899)	(-0.68807)
REVENU (-1)	-90.48825	0.939506	-0.539319	0.128929
	(25.4326)	(0.51556)	(1.17737)	(0.37848)
	(-3.55797)	(1.82228)	(-0.45807)	(0.34065)
REVENU (-2)	97.74077	0.555693	0.675001	0.301172
	(59.6969)	(1.21016)	(2.76360)	(0.88839)
	(1.63729)	(0.45919)	(0.24425)	(0.33901)

REVENU (-3)	-61.17282	-0.913360	-4.326427	-0.368146
	(59.1062)	(1.19819)	(2.73626)	(0.87960)
	(-1.03496)	(-0.76228)	(-1.58115)	(-0.41854)
REVENU (-4)	26.05842	-0.223559	-1.491030	-0.180956
	(22.9085)	(0.46440)	(1.06052)	(0.34092)
	(1.13750)	(-0.48140)	(-1.40594)	(-0.53079)
REVENU (-5)	-18.44160	-0.804625	-0.073873	-0.073504
	(37.4221)	(0.75861)	(1.73241)	(0.55690)
	(-0.49280)	(-1.06065)	(-0.04264)	(-0.13199)
REVENU (-6)	-20.79262	0.514925	-1.375348	0.380771
	(24.0060)	(0.48665)	(1.11133)	(0.35725)
	(-0.86614)	(1.05811)	(-1.23757)	(1.06584)
GDP (-1)	3.645185	-0.300611	-0.201271	-0.039412
	(9.18794)	(0.18626)	(0.42535)	(0.13673)
	(0.39674)	(-1.61397)	(-0.47319)	(-0.28824)
GDP (-2)	-14.81383	0.013107	-0.017095	0.012050
	(8.26565)	(0.16756)	(0.38265)	(0.12301)
	(-1.79222)	(0.07822)	(-0.04467)	(0.09796)
GDP (-3)	16.69977	0.295079	0.411819	0.004379
	(10.8583)	(0.22012)	(0.50267)	(0.16159)
	(1.53798)	(1.34056)	(0.81926)	(0.02710)
GDP (-4)	2.203892	-0.250589	0.162361	-0.031580
	(8.34283)	(0.16912)	(0.38622)	(0.12416)
	(0.26417)	(-1.48168)	(0.42038)	(-0.25436)
GDP (-5)	-12.89453	0.041803	0.449305	-0.075910
	(6.80501)	(0.13795)	(0.31503)	(0.10127)
	(-1.89486)	(0.30303)	(1.42623)	(-0.74958)
GDP (-6)	16.65273	0.255620	1.138902	0.134241
	(12.2318)	(0.24796)	(0.56626)	(0.18203)
	(1.36143)	(1.03089)	(2.01128)	(0.73747)
DEFICT (-1)	43.46890	-0.534152	0.160541	0.346130
	(26.6133)	(0.53950)	(1.23203)	(0.39605)
	(1.63335)	(-0.99009)	(0.13031)	(0.87396)
DEFICT (-2)	-65.49322	0.096121	-1.694324	0.169358
	(39.5695)	(0.80215)	(1.83183)	(0.58886)
	(-1.65514)	(0.11983)	(-0.92494)	(0.28760)
DEFICT (-3)	69.59708	0.501216	2.711698	0.091253
	(36.7117)	(0.74421)	(1.69953)	(0.54633)
	(1.89577)	(0.67348)	(1.59556)	(0.16703)
DEFICT (-4)	-36.83727	-0.655221	2.436315	-0.034395
	(33.7032)	(0.68323)	(1.56025)	(0.50156)
	(-1.09299)	(-0.95901)	(1.56149)	(-0.06858)
DEFICT (-5)	-131.9012	1.412094	5.592573	-0.099784
	(49.9130)	(1.01183)	(2.31067)	(0.74279)
	(-2.64262)	(1.39559)	(2.42033)	(-0.13434)

DEFICT (-6)	102.1102	2.185281	7.122277	0.295555
	(133.804)	(2.71245)	(6.19431)	(1.99122)
	(0.76313)	(0.80565)	(1.14981)	(0.14843)
C	17504.63	-1060.606	-5736.674	127.7025
	(67520.3)	(1368.76)	(3125.78)	(1004.81)
	(0.25925)	(-0.77487)	(-1.83528)	(0.12709)
R-squared	**0.969893**	**0.903982**	**0.998033**	**0.932141**
Adj. R-squared	**0.729035**	**0.135837**	**0.982293**	**0.389265**
Sum sq. resids	**8.36E+08**	**343593.1**	**1791871.**	**185165.7**
S.E. equation	**16694.32**	**338.4244**	**772.8456**	**248.4389**
F-statistic	**4.026824**	**1.176837**	**63.41075**	**1.717042**
Log likelihood	**-280.6991**	**-171.5404**	**-194.6622**	**-162.8855**
Akaike AIC	**21.83565**	**14.03860**	**15.69016**	**13.42039**
Schwarz SC	**23.02511**	**15.22807**	**16.87963**	**14.60986**
Mean dependent	**11950.30**	**240.4560**	**7102.767**	**393.9637**
S.D. dependent	**32070.96**	**364.0522**	**5807.986**	**317.9020**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

كما أوضحت نتائج الاختبار أن التغيرات في الإنفاق الحكومي والإيراد الكلي والناتج المحلي الإجمالي في القيم المتخلفة للعجز استطاعت أن تفسر (٩٣%) من التغيرات الحاصلة في العجز . ويلاحظ بأنه عند جمع معاملات الإيراد الكلي أنها تساوي (٠,١٧) ، أي أن زيادة الإيراد الكلي بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض العجز بنسبة (٠,١٧%) ، وذلك بسبب أن الإيراد الكلي في لبنان يعتمد بشكلٍ كبير على الإيرادات الضريبية ، حيث تشكل (٦٩,٥٠%) من الإيراد الكلي لعام ٢٠٠١ ، في حين تشكل الإسيرادات غير الضريبية (٣٠,٤٩%) من الإيراد الكلي للعام نفسه . وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض العجز بنسبة (٠,١%) .

استنتجت الباحثة بوجود علاقة سببية ثنائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، أي أن الإنفاق الحكومي يسبب في الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي بدوره يسبب في الإنفاق الحكومي .

٤. المغرب

تعدّ المغرب من الدول غير النفطية التي يحتل فيها القطاع الزراعي المرتبة الأولى كأهم النشاطات الاقتصادية ، وتأتي أهمية القطاع الزراعي ليس فقط لأنه يشكل ما يقارب ثلث الناتج المغربي فحسب ، بل أن ثلاثة أرباع سكان المغرب يعيشون في الريف ، فضلاً عن أن ثلثا الأيدي العاملة المغربية يتعاطون الأعمال الزراعية . وعند تطبيق النموذج المختار على المغرب تبين لنا ومن خلال الجدول (٣-٢-٧).

الجدول (٣-٢-٧)

اختبار سببية غرانجر في المغرب

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/25/06 Time: 20:55
Sample: 1970 2003
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GE does not Granger Cause DEFICIT	30	0.28153	0.88662
DEFICIT or surplus does not Granger Cause GE		2.99106	0.04227
		0.39191	0.81206
GDP does not Granger Cause DEFICIT	30	1.88975	0.14976
DEFICIT does not Granger Cause GDP		1.16637	0.35386
REVENU does not Granger Cause DEFICIT	30	0.71521	0.59089
DEFICIT does not Granger Cause REVENU		2.04697	0.12439
GDP does not Granger Cause GE	30	0.68896	0.60770
GCE does not Granger Cause GDP		3.95805*	0.01511
REVENU does not Granger Cause GE	30	1.46116	0.24945
GCE does not Granger Cause REVENU		1.70477	0.18657
REVENU does not Granger Cause GDP		1.60968	0.20895
GDP does not Granger Cause REVENU			

أن أفضل تخلف زمني يتكون من اربعة تخلفات زمنية ، وبعد ألأخذ بنظر الاعتبار قيم F المحسوبة ومقارنتها مع الجدولية ، وقيمة الاحتمالية Probability ، أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي تجاه الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن التغيرات في الإنفاق الحكومي يسبب تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، في حين لم تتحقق صحة العلاقات الأخرى ، بعد ذلك ننتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR .

أختبرت المعادلة الثانية كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار AIC و Likelihood ، إذ حقق معيار AIC أدنى قيمة له بين المعادلات بلغت نحو (-٠,٠١٨١٩٢) ، في حين حقق معيار Likelihood أعلى قيمة موجبة بلغت (٢٥,٢٥٣٤٣)، وحددت فترة التخلف بأربعة تخلفات زمنية لقياس التأثير قصير الأجل وبناءً على معيار Schwarz (SC) . وقد أوضحت نتائج الاختبار أن التغيرات في الإيراد الكلي والعجز والناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي استطاعت أن تفسر (٠,٩٩%) من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي .

الجدول (٣-٢-٨)
اختبار الانحدار الذاتي في المغرب

Date 02/25/06 Time 2054

Sample(adjusted) 1976 2003

Included observations 28 after adjusting endpoints

Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT or surplus	GE	GDP	REVENU
DEFICIT (-1)	-0234626	0.000131	-0.001446	-0.085799
	(043611)	(000051)	(000585)	(1 32857)
	(-053800)	(025794)	(-024714)	(-006458)
DEFICIT (-2)	-0648237	0000430	0001946	0614017
	(026399)	(0.00031)	(0.00354)	(0.80421)
	(-245556)	(140305)	(0.54942)	(0.76350)
DEFICIT (-3)	-0011307	3.71E-05	-0.003005	-0.373618
	(032315)	(0.00037)	(0.00434)	(098443)
	(-003499)	(0.09883)	(-0.69305)	(-037953)
DEFICIT (-4)	-0339231	0000234	0.002980	0.148301
	(0.30984)	(0 00036)	(0.00416)	(094389)
	(-109486)	(0.65132)	(0.71696)	(0.15712)
DEFICIT (-5)	0314540	-3.89E-06	-0002614	-0.249476
	(0.29576)	(0.00034)	(0.00397)	(090100)
	(1.06350)	(-0.01133)	(-0.65877)	(-0.27689)
DEFICIT (-6)	-0 144848	-0.000188	0.001542	-0276450
	(0.36192)	(000042)	(000486)	(1.10256)
	(-040022)	(-044860)	(0.31764)	(-025073)
GE(-1)	-687.9583	0616929	-0 779893	-200.0517
	(714.716)	(082928)	(9.58867)	(2177.31)
	(-0.96256)	(0.74394)	(-0.08133)	(-0.09188)
GE(-2)	-635 1042	-0002195	0.961924	1177.378
	(880.737)	(1 02191)	(11.8160)	(2683.07)
	(-0 72111)	(-0.00215)	(008141)	(043882)
GE(-3)	-594 1765	1 083306	-0.891651	-9676884
	(712878)	(082714)	(9.56401)	(2171.71)
	(-0.83349)	(1.30970)	(-009323)	(-044559)
GE(-4)	-4142115	-0.285439	3670010	3133454
	(854112)	(0.99102)	(114588)	(2601.96)
	(-048496)	(-0.28803)	(032028)	(0.12043)
GE(-5)	l538091	-1029392	-1077555	-2482.181
	(893832)	(1 03710)	(11.9917)	(2722.97)
	(0.03958)	(-099257)	(-0.89858)	(-091157)
GE(-6)	-1151840	-0664256	1.558057	132.3122
	(889.159)	(1.03168)	(119290)	(2708.73)
	(-129543)	(-064386)	(013061)	(0.04885)
GDP(-1)	86.35716	0077753	1247466	218.0443
	(76.2821)	(008851)	(1.02340)	(232.386)
	(113208)	(0.87848)	(1.21894)	(093829)

GDP(-2)	226.9342	0073444	0 154303	3176878
	(982893)	(011404)	(1 31865)	(299428)
	(230884)	(0.64400)	(011702)	(010610)
GDP(-3)	1892194	-0097794	-0.010956	1446535
	(89 5539)	(010391)	(120146)	(272.817)
	(211291)	(-0 94116)	(-000912)	(0 53022)
GDP(-4)	4290759	0076999	0438215	9.609886
	(104703)	(012149)	(140470)	(318966)
	(040980)	(063381)	(031196)	(003013)
GDP(-5)	9371044	0.093998	0.903854	138 5055
	(898811)	(0.10429)	(1.20585)	(273813)
	(104260)	(0.90133)	(074956)	(050584)
GDP(-6)	69.36980	0062953	0311848	45.18249
	(113786)	(0.13202)	(1.52656)	(346638)
	(060965)	(047683)	(0.20428)	(0.13034)
REVENU(-1)	-0344203	-0.000338	-0 000569	-0.048817
	(031912)	(000037)	(000428)	(0.97217)
	(-107860)	(-091335)	(-013284)	(-005021)
REVENU(-2)	-0.145056	-0.000514	-0.003348	-0485372
	(0.30440)	(000035)	(0.00408)	(092733)
	(-047653)	(-145502)	(-081971)	(-052341)
REVENU(-3)	-0449205	2.31 E-05	0001154	-0 105881
	(042083)	(0 00049)	(0 00565)	(128202)
	(-106742)	(004724)	(0.20437)	(-008259)
REVENU(-4)	0409977	0.000304	-0.000556	0345504
	(0.32782)	(000038)	(0.00440)	(0 99868)
	(125061)	(079953)	(-0.12643)	(0.34596)
REVENU(-5)	0021689	-358E-05	-0.000201	0.864429
	(0.39264)	(0.00046)	(000527)	(1.19613)
	(0.05524)	(-0.07849)	(-003825)	(0.72269)
REVENU(-6)	0252120	0.000287	0000367	-0431065
	(037470)	(000043)	(000503)	(114149)
	(067286)	(0.66113)	(007309)	(-037763)
C	-2861.997	1.276646	-0667427	-152.8152
	(802656)	(093131)	(107685)	(244521)
	(-3 56566)	(1.37080)	(-006198)	(-006250)
R-squared	0 968665	0.996954	0.986146	0991659
Adj R-squared	0717988	0.972582	0.875314	0924929
Sum sq resids	200523.6	0269958	3609236	1860967
SE equation	258.5366	0299977	3468542	787.6054
F -statistic	3864195	4090576	8897630	1486084
Log likelihood	-164 001 0	25.25343	-4328455	-195.1919
Akaike AIC	1350007	-0. OJ81.92	4877468	15 72799

Schwarz SC	1468954	-f171367	6.066936	16 91 746
Mean dependent	-1151 754	4319281	2430497	6446.186
S. D dependent	4868425	1.811616	9822845	2874570
Determinant Residual		0000000		

Covariance

-

كما أظهرت نتائج الاختبار أن هناك تأثيرات معنوية للعجز عند التخلف السادس ، إذ أن انخفاض العجز بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (٠,٠٠٠١) بالألف، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١%) يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف الخامس بنسبة (٠,٠٩%) ، كذلك فإن زيادة الإيراد الكلي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف السادس بنسبة (٠,٠٠٠٢) بالألف .

كما أظهرت نتائج الاختبار عند جمع معلمات العجز فإنها تساوي (-٠,١٨) ، أي أن زيادة العجز بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار (-٠,١٨) ، وكذلك عند جمع معلمات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (٠,٢٧) وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة العجز . وعند جمع معلمات الإيراد الكلي فإنها تساوي (-١,٢٧) ، إذ أن انخفاض الإيراد الكلي بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة (-١,٢٧%) .

٥. تونس

تعدّ تونس من الدول غير النفطية التي تعتمد بشكلٍ كبير على القطاع الزراعي ، إذ يعمل فيه أكثر من ٦٥% من السكان المحليين . ويشكل قطاع التعدين ثاني القطاعات المهمة في تونس . وبعد إجراء اختبار سببية Granger ، الجدول (٣-٢-٩) لتحديد نوع العلاقة السببية .

الجدول (٣-٢-٩)
اختبار سببية غرانجر في تونس

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/06 Time: 20:27
Sample: 1970 2003
Lags: 6

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GE does not Granger Cause DEFICIT	28	2.43542	0.07590
DEFICIT does not Granger Cause GE		1.04883	0.43362
GDP does not Granger Cause DEFICIT	28	2.53684	0.06725
DEFICIT does not Granger Cause GDP		1.01441	0.45250
REVENUE does not Granger Cause DEFICIT	28	1.62413	0.20835
DEFICIT does not Granger Cause REVENUE		1.00374	0.45848
GDP does not Granger Cause GE	28	1.30564	0.31343

GE does not Granger Cause GDP		2.58626	0.06344
REVENUE does not Granger Cause GE	28	3.17659	0.03237
GCE does not Granger Cause REVENUE		2.25717	0.09417
REVENUE does not Granger Cause GDP	28	1.07088	0.42189
GDP does not Granger Cause REVENUE		0.57742	0.74277

وبعد مقارنة قيم F الجدولية مع المحسوبة وقيم الاحتمالية ، أظهرت النتائج أن أفضل فترة تخلف زمني تكون لستة تخلفات زمنية ، كما أظهرت النتائج بعدم وجود علاقة سببية بين كل من الإنفاق الحكومي والعجز ، والناتج المحلي الإجمالي والعجز ، والإيراد الكلي والعجز، والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، والإيراد الكلي والناتج المحلي الإجمالي . إلاّ أن الاختبار أوجد علاقة سببية باتجاه واحد من الإيراد الكلي إلى الإنفاق الحكومي ، وهذا ما أكدته قيمة F المحسوبة البالغة (٣,١٧) وهي أكبر من الجدولية ، وهي أن النمو في الإيراد الكلي يسبب نمو في الإنفاق الحكومي . وهذا ما اكدته قيمة الاحتمالية البالغة (٠,٠٣٢٣٧) ، بعد ذلك ننتقل إلى إجراء اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) لقياس تاثير المتغيرات في النموذج والتنبؤ من خلالها ، كما موضحة في الجدول (٣-٢-١٠) .

الجدول (٣-٢-١٠)

اختبار الانحدار الذاتي في تونس

Date: 03/03/06 Time: 20:31
Sample(adjusted): 1976 2003
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors & t-statistics in parentheses

	DEFICIT	GE	GDP	REVENUE
DEFICIT(-1)	0.722094	-0.401067	-0.444629	-0.018776
	(0.72252)	(0.47004)	(4.29570)	(0.54346)
	(0.99941)	(-0.85326)	(-0.10351)	(-0.03455)
DEFICIT(-2)	-0.238367	-0.626254	-4.274479	-1.408265
	(0.45235)	(0.29428)	(2.68942)	(0.34025)
	(-0.52696)	(-2.12809)	(-1.58937)	(-4.13894)
DEFICIT(-3)	0.226463	0.128526	3.479904	1.309859
	(0.44332)	(0.28841)	(2.63572)	(0.33345)
	(0.51084)	(0.44564)	(1.32028)	(3.92815)
DEFICIT(-4)	-0.225554	0.386805	2.841519	1.666626
	(0.61602)	(0.40076)	(3.66254)	(0.46336)
	(-0.36615)	(0.96518)	(0.77583)	(3.59682)
DEFICIT(-5)	-0.575439	0.164069	1.115510	0.230771
	(0.63236)	(0.41139)	(3.75970)	(0.47565)
	(-0.90998)	(0.39881)	(0.29670)	(0.48517)
DEFICIT(-6)	0.580287	-0.766587	-3.744700	-0.929964
	(0.46320)	(0.30134)	(2.75396)	(0.34841)
	(1.25277)	(-2.54391)	(-1.35975)	(-2.66914)

GE(-1)	0.366569	0.323611	4.411995	2.046971
	(1.62411)	(1.05659)	(9.65610)	(1.22163)
	(0.22570)	(0.30628)	(0.45691)	(1.67561)
GE(-2)	0.139749	-0.684427	-4.147701	0.255159
	(1.14915)	(0.74760)	(6.83226)	(0.86437)
	(0.12161)	(-0.91550)	(-0.60708)	(0.29520)
GE(-3)	0.181696	2.582001	17.94186	6.155382
	(1.60689)	(1.04538)	(9.55370)	(1.20867)
	(0.11307)	(2.46991)	(1.87800)	(5.09268)
GE(-4)	-4.292430	4.063262	18.81478	7.675264
	(2.67247)	(1.73861)	(15.8891)	(2.01018)
	(-1.60617)	(2.33708)	(1.18413)	(3.81820)
GE(-5)	-1.561733	3.222777	18.56896	4.714127
	(2.73790)	(1.78117)	(16.2781)	(2.05940)
	(-0.57041)	(1.80936)	(1.14073)	(2.28908)
GE(-6)	-0.031320	-1.339028	-12.89885	-4.093433
	(2.29748)	(1.49465)	(13.6596)	(1.72812)
	(-0.01363)	(-0.89588)	(-0.94431)	(-2.36872)
GDP(-1)	-0.076336	0.045817	0.185330	-0.258340
	(0.20248)	(0.13172)	(1.20383)	(0.15230)
	(-0.37701)	(0.34782)	(0.15395)	(-1.69625)
GDP(-2)	0.115950	-0.121873	-1.122332	-0.605759
	(0.27285)	(0.17750)	(1.62221)	(0.20523)
	(0.42496)	(-0.68659)	(-0.69185)	(-2.95159)
GDP(-3)	0.037929	-0.104489	-0.838305	-0.411777
	(0.31277)	(0.20348)	(1.85957)	(0.23526)
	(0.12127)	(-0.51352)	(-0.45081)	(-1.75030)
GDP(-4)	0.603836	-0.308321	-1.087432	-0.579881
	(0.27063)	(0.17606)	(1.60902)	(0.20356)
	(2.23123)	(-1.75121)	(-0.67584)	(-2.84866)
GDP(-5)	-0.158981	-0.209669	-1.634840	-0.617505
	(0.31304)	(0.20365)	(1.86114)	(0.23546)
	(-0.50787)	(-1.02956)	(-0.87841)	(-2.62255)
GDP(-6)	0.199924	0.149604	1.447349	0.546153
	(0.23126)	(0.15045)	(1.37493)	(0.17395)
	(0.86451)	(0.99439)	(1.05267)	(3.13976)
REVENUE(-1)	0.317425	-0.636464	-3.552273	-0.774550
	(0.73440)	(0.47777)	(4.36633)	(0.55240)
	(0.43223)	(-1.33215)	(-0.81356)	(-1.40215)
REVENUE(-2)	0.101659	0.290810	3.459132	1.691567
	(0.60096)	(0.39096)	(3.57298)	(0.45203)
	(0.16916)	(0.74383)	(0.96814)	(3.74215)
REVENUE(-3)	-0.411721	-0.547718	-3.671630	-0.784066
	(0.54537)	(0.35480)	(3.24249)	(0.41022)
	(-0.75494)	(-1.54374)	(-1.13235)	(-1.91134)
REVENUE(-4)	-0.347268	-0.384626	-2.461693	-0.631669
	(0.47030)	(0.30596)	(2.79615)	(0.35375)
	(-0.73840)	(-1.25711)	(-0.88039)	(-1.78563)

REVENUE(-5)	0.558135	-0.405146	-1.834291	-0.351534
	(0.53176)	(0.34594)	(3.16154)	(0.39998)
	(1.04961)	(-1.17114)	(-0.58019)	(-0.87889)
REVENUE(-6)	0.262479	-0.534197	-1.888945	-0.920048
	(0.57545)	(0.37437)	(3.42134)	(0.43285)
	(0.45613)	(-1.42693)	(-0.55211)	(-2.12558)
C	-760.7554	911.7058	4710.771	1749.174
	(565.316)	(367.773)	(3361.07)	(425.220)
	(-1.34572)	(2.47899)	(1.40157)	(4.11357)
R-squared	**0.933841**	**0.999046**	**0.997934**	**0.999448**
Adj. R-squared	**0.404568**	**0.991414**	**0.981407**	**0.995034**
Sum sq. resids	**53541.00**	**22660.25**	**1892597.**	**30292.28**
S.E. equation	**133.5927**	**86.91039**	**794.2705**	**100.4860**
F-statistic	**1.764383**	**130.8947**	**60.38170**	**226.4116**
Log likelihood	**-145.5143**	**-133.4766**	**-195.4279**	**-137.5405**
Akaike AIC	**12.17959**	**11.31975**	**15.74485**	**11.61003**
Schwarz SC	**13.36906**	**12.50922**	**16.93432**	**12.79950**
Mean dependent	**-435.6566**	**2094.699**	**13061.34**	**3796.021**
S.D. dependent	**173.1276**	**937.9157**	**5824.973**	**1425.930**
Determinant Residual Covariance		**0.000000**		

إذ أظهرت نتائج الاختبار أن المعادلة الثانية تمثل أفضل نموذج وفقاً لمعيار AIC الذي بلغت أدنى قيمة له بين المعادلات ليساوي (١١,٣١٩٧٥) ومعيار Likelihood الذي أمكن من خلال المتغيرات التفسيرية تحديد أكبر قيمة لـــ Y'S التي بلغت ما مقداره (-١٣٣,٤٧٦٦) ، وهي أعلى قيمة بين المعادلات الأربعة ، وحددت فترة التباطؤ الزمني بستة تخلفات زمنية بناءً على معيار Schwarz ، كما أوضحت نتائج الاختبار أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (٩٩%) من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي، وعند جمع معلمات العجز ، وجد بأن زيادة بمقدار (١%) تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار (٠,١١٢%) ، كما أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي بمقدار (٠,٥٤%) ، كما أن انخفاض الإيراد الكلي بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة (٠,٢١٩%) .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١. إن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وتحسن حياة السكان من شأنه أن يُفعل من معدلات النمو في الاقتصاد الكلي .

٢. إن انخفاض متوسط دخل الفرد لا يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار العائلي فقط ، بل يؤدي إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي نظراً لانخفاض الطاقة الضريبية للمجتمع ولهذا فإن للادخار أهمية في تمويل الانفاق الاستثماري ، وعلى اعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي يبنى عليها التقدم الاقتصادي للدولة .

٣. يعدّ العبء الضريبي في البلدان النفطية متدنياً بدرجة ملحوظة ، إذ ظل أقل من ٥% خلال فترة السبعينات والثمانينات ، ولم تتجاوز هذه النسبة إلاّ قليلاً في مطلع التسعينات وفي البلدان غير النفطية فإن العبء الضريبي يبلغ بحدود ثلاثة أضعاف مثيلاته في البلدان النفطية .

٤. استنتجت الدراسة بالنسبة لمجموعة الدول النفطية (السعودية) بأن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٠٠٠٥% ، في حين أن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٢٧% في حين أن انخفاض العجز بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق بنسبة ١٧,٤١% .

٥. أظهرت الدراسة في مجموعة الدول غير النفطية بأن انخفاض الإنفاق الحكومي بمقدار ١% يؤدي إلى تخفيض العجز بمقدار ٠,٠٠٠١ بالالف ، كما أن الانفاق الحكومي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٠٩% .

٦. تبين من التحليل في محدودية تأثير السياسة المالية في مجموعة الدول النفطية على النمو الاقتصادي ، وتبين عكس ذلك في البلدان غير النفطية بحكم أرجحية الموارد الريعية في الأولى وأرجحية الموارد الضريبية في الثانية .

٧. في مجموعة الدول النفطية (عُمان) استنتجت الدراسة وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج تجاه الإيراد ، أي أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يسبب تغيرات في الإيراد الكلي (وفي ليبيا) تبين ايضا وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الايراد الكلي تجاه الناتج المحلي الاجمالي أي أن النمو الايراد يتسبب في نمو الناتج المحلي الاجمالي .

٨. في مجموعة الدول غير النفطية (الأردن) استنتجت الدراسة وجود علاقة سببية بين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي، أي أن الإيراد يسبب في الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي والعجز، أي أن معدل النمو الاقتصادي يتسبب في العجز .

المقترحات

١. في مجموعة البلدان النفطية يتطلب الأمر أن تتوجه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحديد العوامل الأكثر تحفيزاً وذلك من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة .

٢. في مجموعة البلدان غير النفطية تحتاج إلى تركيز وتعميق توجهات السياسة المالية نحو الاستثمار الحقيقي والمحفظي الفعّال الذي يصب في حلقة النمو بشكل أوسع ولفترات طويلة من الزمن آخذةً بنظر الاعتبار عدم توفر موارد مالية كبيرة لديها من الموارد الاقتصادية الريعية .

٣. تحتاج البلدان النفطية الى معالجة الخلل الناجم عن الاعتماد على مصادر الدخل الريعي في تمويل الإنفاق العام وضرورة البحث والموازنة عن مصادر دخل ناتجة عن حصيلة الضرائب والتمويل المالي ، أما في البلدان غير النفطية فإننا نقترح التوجه نحو سياسات الإصلاح الضريبي والمالي وتنويع مصادر الدخل الضريبي ومعالجة القصور في الضوابط الخاصة بالتهرب الضريبي في محاولة لزيادة الحصيلة المالية للدولة بشرط أن يوازي ذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المالية والضريبية .

٤. في مجموعة البلدان النفطية تحتاج إلى زيادة الاهتمام والتنوع والشمولية بالنسبة للأنظمة الضريبية وزيادة حصيلتها ، أما في المجموعة الثانية فإن الامر يتطلب استحداث ضرائب جديدة ومراجعة ماهو قائم واعتماد مبدأ التنوع الضريبي في ظل شروط تحقيق العدالة الضريبية والتكافؤ في توزيع العبء الضريبي ، بشرط أن لا يوسع ذلك من الآثار السلبية لتلك التوجهات ، فضلاً عن عدم إلحاق الضرر بالشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض بما يؤمن معالجة مستويات الفقر وليست تعميقها .

المصـادر

المصادر

أولاً. المصادر العربية

آ. التقارير والوثائق والنشرات الرسمية

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٧٤) ، التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٧٤ ، ابو ظبي الامارات .

٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٧٧) ، التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٧٧ ، ابو ظبي الامارات .

٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٨١) ، التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٨١ ، ابو ظبي الامارات .

٤. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٨١) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ، ابو ظبي الامارات .

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٨٤) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤ ، ابو ظبي الامارات .

٦. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٨٥) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ ، ابو ظبي الامارات .

٧. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٩٤) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ ، ابو ظبي الامارات .

٨. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (١٩٩٨) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨ ، ابو ظبي الامارات .

٩. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (٢٠٠٢) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ، ابو ظبي الامارات .

١٠. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، (٢٠٠٥) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥ ، ابو ظبي الامارات .

١١. البنك المركزي الليبي ، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ .
www.cb1.com-14k-cached-more from this site save central Bank of LIBIA.

١٢. الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٣-١٩٨٤)، ١٩٨٦، العدد ٦.

١٣. الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٥-١٩٨٣)، ١٩٨٦، العدد ٢.

١٤. الحسابات القومية للدول العربية (١٩٩٢-٢٠٠٢)، ٢٠٠٣، العدد ٢.

١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٨١) ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك .
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٨٥) ، مسج التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك .
١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٨٦) ، مسج التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك .
١٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٩٩-٢٠٠٣) ، العدد (٢٤) ، الامم المتحدة ، نيويورك .
١٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (٢٠٠١) ، مسج التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك .
٢٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، (٢٠٠٣) ، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) ، العدد ٢٣ ، الامم المتحدة، نيويورك .
٢١. بنك المغرب ٢٠٠١ ، التقرير السنوي ٢٠٠١ . www.bkam,ma/arabe/menu/anex.asp .

ب. الرسائل والاطاريح :

١. إبراهيم محمد حسين العبيدي ، ٢٠٠٦ ، اتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
٢. إبراهيم محمد حسين العبيدي ، ٢٠٠٦ ، اتجاهات الإنفاق الحكومي ومدداته لدول عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل .
٣. أوس فخر الدين ايوب الجويجاتي ، ٢٠٠٥ ، اثر الاتجاهات النقدية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
٤. طلال محمود عزيز كداوي ، ١٩٨٢ ، الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
٥. عبد الكريم طاهر مهدي ، ١٩٨٤ ، النظم الضريبية ودورها في سياسات الانماء الاقتصادي مع التركيز على العراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٦. هاشم محمد عبدالله العركوب ، ١٩٩٣ ، الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته لبلدان نامية مختارة مع غشارة خاصة إلى العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
٧. هاشم محمد عبدالله العركوب ، ١٩٩٣ ، الفائض الاقتصادي ودور الضريبة في تعبئته لبلدان نامية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

جـ. الدوريات :

١. أمين عبد الفتاح سلام ، توفيق صبري المرياتي ، ١٩٧٩ ، السياسات المالية للبلاد المتخلفة نحو سياسة مالية تنموية ، مجلة المالية ، العدد ١ .
٢. حامد داود الطلحة ، ١٩٩٢ ، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٩ ، الربع الاول ، ١٩٩٩ ، الاردن .
٣. حسين علي بخيت ، حمدية شاكر مسلم ، ٢٠٠٢ ، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥ .
٤. حميد فرج الاعظمي ، ٢٠٠٠ ، الاثار الاقتصادية لرسالة التدبير في ايقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي ، ملف الانفاق الحكومي ، دراسات اقتصادية ، العدد ٢ ، صيف ٢٠٠٠ .
٥. خالد الحامض ، جميل باشا اغا ، محمد فادي القرعان ، ١٩٩٦ ، الاثار الاقتصادية للسياسة الضريبية في سوريا ، مجلة بحوث جامعة حلب ، العدد١٩ .
٦. طلال محمود عزيز كداوي ، ٢٠٠٤ ، الدولة والفقر : أثر السياسات الحكومية في أوضاع الفقر ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٧٦ ، ٢٠٠٤ .
٧. طلال محمود عزيز كداوي ، حمزة عباس الخفاجي ، حسام حامد السالم ، ١٩٩٢ ، الموازنة العامة للدولة واعادة توزيع دخل العمل (الاجور والرواتب) ، حالة لصيقة عن العراق ، ١٩٦٥-١٩٨٠ ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٣٥ .
٨. عبد خرابشة ، ٢٠٠١ ، العوامل المؤثرة في تفاوت توزيع الدخل في الاردن ، مجلة العلوم الادراية دراسات ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ .
٩. علي لطفي ، ١٩٦٨ ، الضرائب وتمويل مشروعات التنمية ، مجلة الاهرام / الاقتصادي، العدد ٣٠١ .
١٠. عيسى محمد محمد الفارسي ، ٢٠٠١ ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ١٢ ، العدد الاول والثاني ، ليبيا .

١١. كيث مارسدن ، ١٩٨٣ ، الضرائب والنمو ، مجلة التمويل والتنمية ، ج٢٠ ، العدد٣.
١٢. ماريو أ . بليجر ، اديان شيستي ، ١٩٨٦ ، استخدام التدابير الضريبية لتشجيع المدخرات في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ .
١٣. مجيد عبد جعفر ، ١٩٨٦ ، بعض من اساليب قياس الاثار الاقتصادية والنفقات العامة ، مجلة المالية ، العدد ١ .
١٤. ميثم صاحب عجام ، ١٩٩١ ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي الليبي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ٣ ، العدد ١ .

د. الكتب :

١. أثيل عبد الجبار الجومرد ، ٢٠٠٣ ، محاضرات ألقيت على طلاب الدكتوراه للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .
٢. أحمد حسين الرفاعي ، خالد واصف الوزني ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان .
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٧ .
٤. بسام الحجار ، عبد الله رزق ، ١٩٩٩ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عطية للنشر .
٥. ج . أكلي ، ١٩٨٠، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، الجزء الاول .
٦. حامد عبد المجيد دراز ، ١٩٨٤ ، دراسات في السياسات المالية ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع .
٧. حامد عبدالمجيد دراز ، ١٩٨١ ، مبادئ المالية العامة ، بيروت .
٨. حسين شخاترة وآخرون ، ٢٠٠٠ ، البطالة والفقر واقع وتحديات ، الاردن ، المغرب، مصر ، تونس ، لبنان ، الطبعة العربية الاولى ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان الاردن .
٩. حسين عمر ، ١٩٨٨ ، التطور الاقتصادي (دراسة تحليلية تاريخية لاسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف) ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
١٠. خيري مصطفى كتانة ، ١٩٩٨ ، اتجاهات الايرادات الضريبية في الاردن والعوامل المؤثرة فيها ، ط١ ، طباعة مكتبة الشباب ومطبعتها ، عمان الاردن .
١١. ريتشارد موسجريف ، بيجي موسجريف ، ترجمة د. محمد حمدي السباحي ، ومراجعة كامل سلمان العاني وتقديم د. سلطان المحمد السلطان ، ١٩٩٢ ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١٢. سالم توفيق النجفي ، ١٩٩٩ ، المتضمنات الاقتصادية للامن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل .
١٣. طاهر الجنابي ، ١٩٩٠ ، دراسات المالية العامة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل .
١٤. طاهر الجنابي ، ١٩٩٩ ، علم المالية والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل .
١٥. عادل أحمد حشيش ، ١٩٨٣ ، أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية .
١٦. عادل فليح العلي ، طلال محمود عزيز كداوي ، ١٩٨٩ ، اقتصاديات المالية العامة، ط٢ .
١٧. عادل فليح العلي ، ٢٠٠٢ ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل .
١٨. عبد الرزاق الفارس ، ١٩٩٧ ، الحكومة والفقراء والاتفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
١٩. عبد العال الصكبان، ١٩٦٦، علم المالية العامة، ج١، ط٢، مطبعة الإرشاد، بغداد.
٢٠. عبد الكريم صادق بركات ، يونس احمد البطريق ، حامد عبد المجيد دراز ، ١٩٨٦ ، النظم الضريبية ، مطابع الامل بيروت .
٢١. عبد الله زاهي الرشدان ، ٢٠٠١ ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، ط١ ، عمان ، الاردن .
٢٢. عبد الناصر العبادي ، عبد الحليم كراجة ، محمد الباشا ، ٢٠٠٠ ، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
٢٣. عبد الهادي النجار ، ١٩٨٢ ، اقتصاديات النشاط الحكومي ، ط٢ ، مطبوعات جامعة الكويت .
٢٤. عبد الوهاب الأمين ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
٢٥. عبدالمنعم فوزي ، ١٩٧٢ ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت .
٢٦. فاضل شاكر الواسطي ، ١٩٧٣ ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة المعارف بغداد.

٢٧. محمد دويدار ، ١٩٨٥ ، دراسات في الاقتصاد المالي ، النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الراسمالي ، الدار الجامعية الابراهيمية .
٢٨. محمد نور ، ١٩٨٧ ، أسس ومبادئ المالية العامة ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة .
٢٩. مصطفى سلمان ، ٢٠٠٠ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن .
٣٠. يحيى قاسم علي سهل ، ٢٠٠٠ ، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، المكتبة الوطنية ، عدن .

هـ. بحوث انترنت :

١. www-jps . dir . com / forum – posts as p ? TID = 11-50k – cached More from this site .
٢. علاء نابلسي ، ٢٠٠٣ نظام الضرائبفي السعودية www.alaanablulis .com /
٣. السعودية تخفض الضرائب على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ٢٠٠٥ www.ameinfo.com .
٤. انس الحجي ، ٢٠٠٢ ، موظف ضرائب لكل ٢٨٠٠ نسمة في امريكا ، هل هناك عدد كاف من المحاسبين السعوديين لتطبيق نظام الضرائب على الوافدين ، جريدة الوطن، العدد (٥٦٧) ، السنة الثانية .
٥. المحتويات ، ٢٠٠٣ ، اسعار خدمات المرافق ، www.chamberomon.com .
٦. الاستاذ لخضر عربي ، ٢٠٠٥ ، الجباية البترولية في الجزائر ، www.falasteen.com
٧. محمد الجليلاتي ، ٢٠٠٥ ، النظام الضريبي السوري واتجاهات اصلاحه ، www.mafhoum.com
٨. بنك تونس ، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ . www..bct.gov.tn
٩. بنك الجزائر ، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي ٢٠٠٣ . www.central bank .gov.
١٠. بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣ ، دبي ، International Monetary fund , Publication services . waching icn , D.C, 20431 , USA
١١. رزق الله هيلان ، بدون تاريخ ، البطالة والفقر ملاحظات وتأملات ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، www.Mafhoum.com .
١٢. علي فقير ، ٢٠٠٣ ، الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع القانون المالي ، ٢٠٠٣ www.annahjaddimocrati.org .

ثانياً. المصادر الأجنبية

A. Research:

1. Horst Glaus Recktenwald, 1974, Public Expenditure-Aseculal View Economics, Vol. 9.
2. Khaifa H. Ghali, Naief H. Al-Mutairi, 2002, Government Spending in A dynamic model of endogenous Growth, with application to the State of Kuwait, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 9, No. 3, Kuwait.

B. Books:

1. Fred R. Glahe, (1985), Macro Economics Theory and Policy, Third edition, London Sydney Toronto.
2. Gujarati, Damodar N., (1995), Basic Econometrics, e3d.ed., McGraw-Hill, Inc.
3. Kindleberger C. P & B. Herrick, (1977), Economic Development, 3rd.ed., Oxford University Press, New York.
4. Brian Hillier, (1986), Macro Economics, Basil Black Ltd., Oxford, U.K.

C. Internet Web:

1. Norman Gemell & Richard Kheller, 2003, Fiscal Piolicy, Growth and Convergence in Europe, www.treasury.govt.nz/working papers/2003/rwpo3-14.pdf.
2. Ace Consulting, (2001), Doing Business in MGI International Tax and Business Guide. www.mgiworld.com/ doing business/Doing Business Tunisia.pdf.
3. Alfred Greiener, (1998), Fiscal Policy in An Endogenous Government Spending. Black Well Publishing Ltd., (1999), 108. Cowley Road, Oxfordox 4 1jf, uk and 350 main street Malden, MA 02148, USA. www.wi.wi-uni-bielefeld .de / cem / pub/wp/no-41.pdf

4. Brian Ames, ward Brown Shanta Devarajan, Alejandro izquie do, 2001, Macro economic policy and poverty reduction, (www.imp.org/external/ pubs/ft/exrp/macopol/engl).
5. Dong fu Lori L. Taylor and main K. Yucel, (2003). Fiscal Policy and Growth, World catlibraries.org/wopa/ow/cdbf 0353 b 201 d 702a 1aa feb4 do oqe 526. ntml
6. HSBC Group, 2005 , state of Qater , www.hsbcent.org / poblic / tcm / cibm / pcm / pdf / Qatar . pdf .
7. Hsbc Group .2005, state of K uwait . www,hasc.net.org/public/tcm / cibm / pcm / pdf / Kuwait . pdf .
8. Juan F. Rubio-Ramrz, 2002, Redistribution and fiscal policy. Email: Juan. Rubio @atl.frb.org. (www.frbatlanta.org/filelegacdocs/wp 032. Pdf.
9. Martin Zagkr, Georg Durnecker, (2003), fiscal policy and economic Growth, Journal of economic surveys vol. 17, No.3 .Balck well publishing Ltd., (2003), 9600. Main st. Malden, MA 02148, USA www.dallasfed.org/research/papers,2003/wp0301.pdf,384-viewas htm/ morei site
10. Massi Milano Marzo , 1998 , Fiscal Policy and Growth A survey , (www.dse.unibo,it/wp/314.pdf) .
11. Oscar Bajo – Rubio , carmen Diaz – Roldan M. Dolres Montavz-Garces , 1999 . fiscal policy and Growth Revisiteb : The case of the spanish Regons. www.uclm.es/organos/vic-Investigation/qrupsweb/ int economics/pdf/ pt 2002-19.pdf .
12. Pater warr, (2003), fiscal policies and poverty incidence: The case of thailand , Asian economic journal 2003 , Vol 17 , No.1
13. Sugata Ghosh Udayan Roy, 2004, fiscal policy, Long – run Growth , and pubic goods. Canadier Journal of Economics / Revre Canadiened Economique , Vol 37, No. 3 .

14. The Role of fiscal policy in Reinvigorating Growth, 2001, siteresourccs. world bank. org/ sowthasiaext/ Resources / DPR-full Report. pdf. www.blakweel–synergy.com/doi/pdf//0.1111/1351-3958-00160.
15. World Headquarters, 2004, The Baker Tilly International Guide to Taxes in Europe and the Middle East, www.bakertillyinternational.com

الملاحق

الجدول (١)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السعودي (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكان %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق %	متوسط دخل الفرد $	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
١٩٧٥	٧,٠٢٥	٤,٠١٧	٤٠,٥٦	٥٤٧٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	٧,٥٨	٤,٥٥٢	١٧,٨٦	٦١٢٠	١٣٠,٣
١٩٧٧	٨,٠١	٥,٦٧٣	٢٤,٦٣	٧٢٦٠	١٤٥,٨
١٩٧٨	٨,٤٢	٥,١١٩	٩,٩٢	٧٨٧٠	١٤٣,٥
١٩٧٩	٨,٨٢	٤,٧٥١	١٠,٧١	٨٤٢٠	١٤٦,١
١٩٨٠	٩,٢٣	٤,٦٤٩	٥٤,٦١	١٢٥٦٠	١٥١,٥
١٩٨١	٩,٦٣	٤,٣٣٤	٣٤,٩٤	١٥٩٨٠	١٠٢,٧
١٩٨٢	١٠,٠٠	٣,٨٤٢	٠,٧٩	١٥٣١٠	١٠٣,٨
١٩٨٣	١٠,٤٢	٤,٢٠٠	٢٠,٨٧-	١١٥٣٠	١٠٤,٨
١٩٨٤	١٠,٠٢*	٤,١٣*	٨,١٠-	١٠٠١٠	١٠٣,٧
١٩٨٥	١٠,١٥*	٤,٠٦*	١,٦٩*	١٢٢٨٣*	٩٩,٨
١٩٨٦	١٠,٢٠*	٤,١٣*	١,٦٩*	١١٢٧٤*	١٠٢,٧*
١٩٨٧	١٣,٦١	١٢,٧٨	٠,٥	٥٤٠٣	٩٦,١
١٩٨٨	١٤,٠٢	٢,٩٧	٣,٥	٥٤٣٢	٩٧,٠
١٩٨٩	١٤,٤٣	٢,٩٧	٩,٠	٥٧٥	٩٨,٠
١٩٩٠	١٤,٨٧	٣,٠٢	٢٦,١	٧٠٣٩	١٠٠,٠
١٩٩١	١٦,٤٩	١٠,٨٩	١٢,٨	٧١٥٨	١٠٤,٩
١٩٩٢	١٦,٩٣	٢,٦٦	٤,٤	٧٢٧٨	١٠٥,١
١٩٩٣	١٧,٣٩	٢,٦٩	٣,٨-	٦٨١٧	١٠٥,٩
١٩٩٤	١٧,٨٣	٢,٥٧	١,٤	٦٧٣٩	١٠٥,٥
١٩٩٥	١٨,٣٠	٢,٦٠	٤,٦	٦٨٧٠	١١١,٧
١٩٩٦	١٨,٧٧	٢,٦٠	٨,٦	٧٢٧٤	١١٢,٧
١٩٩٧	١٩,٢٦	٢,٦٠	٧,١	٧٥٩٠	١٠٨,٢
١٩٩٨	٢٠,٦٧	٣,٣٢	١١,٥-	٧٠٦٤	١٠٠,٣
١٩٩٩	٢١,٣٣	٣,٢٤	١٠,٤	٧٥٥٥	٩٩,٠
٢٠٠٠	٢٢,٠٣	٣,٢٨	١٧,١	٨٥٦٤	٩٨,٣
٢٠٠١	٢٢,٦٩	٣,٩٨	٩,٢-	٨٠٧٧	٩٧,٦
٢٠٠٢	٢٣,٣٧	٢,٣٠	٢,٧	٨٠٥٣	٩٩,٦٨
٢٠٠٣	٢٢,٧٠*	٣,١٩	١٦,٩*	٨٢٣١*	٩٨,٥٣*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٢)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكويتي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد (دولار)	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
١٩٧٥	١,٠٠	٦,٣٨٣	-٨,٥٥	١١٩٠٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	١,٠٧	٧,٠٠٠	١٠,١٢	١٢٢٧٠	١٠٥,٥
١٩٧٧	١,١٤	٦,٥٤٢	٥,٦٦	١٢٤٢٠	١١٥,٧
١٩٧٨	١,٢١	٦,١٤٠	٥,٠١	١٢٨٠٠	١٢٥,٨
١٩٧٩	١,٢٩	٦,٦١٢	٥٧,٨٢	١٨٨٦٠	١٣٤,٥
١٩٨٠	١,٣٧	٦,٢٠٢	١٠,٧٦	٢٠١١٠	١٤٣,٩
١٩٨١	١,٤٧	٧,٢٩٩	-٩,٥٣	١٦٤٤٠	١٥٤,٥
١٩٨٢	١,٥٧	٦,٨٠٣	-١٠,٩٨	١٣٢٧٠	١٦٦,٥
١٩٨٣	١,٦٧	٦,٣٦٩	٦,٦٩	١٣١٨٠	١٧٤,٤
١٩٨٤	١,٥٧*	٦,٨٢	٠,١٥	١٢١٢٠	١٦٥,١٣*
١٩٨٥	١,٦٠*	٦,٦٦*	١,٢٩*	١٢٨٥٦*	١٦٨,٦٨١*
١٩٨٦	١,٦١*	٦,٦٢*	٢,٨٠*	١٢٧١٨*	١٦٩,٤٠*
١٩٨٧	١,٨٨	٤,٨٦	٢٤,٩	١١,٩١٦	٨٦,٨
١٩٨٨	١,٦٩	٤,٣٢	-٧,٥	١٠,٥٦٨	٨٨,١
١٩٨٩	٢,٠٤	٤,١٩	١٧,٥	١١,٩٢١	٩١,٠
١٩٩٠	٢,١٣	٤,١٧	-٢٤,٨	٨,٦١٠	١٠٠,٠
١٩٩١	١,٣٦	-٣٥,٨٦	-٤٠,٨	٧,٩٤٣	١٠٩,١
١٩٩٢	١,٤٠	٢,٤٢	٨٣,٥	١٤,٢٣٠	١٠٨,٥
١٩٩٣	١,٤٦	٤,٦٦	٢٠,٨	١٦,٤٢٦	١٠٨,٩
١٩٩٤	١,٦٢	١٠,٨٨	٣,٣	١٥,٣٠٧	١١١,٦
١٩٩٥	١,٦٩	٤,٣٨	٧,١	١٥,٧٠١	١١٤,٣٦
١٩٩٦	١,٧٥	٣,٧٣	١٧,١	١٧,٧٢٣	١١٨,٧
١٩٩٧	١,٨١	٣,١٤	-٢,٣	١٦,٧٩٠	١١٩,٥
١٩٩٨	٢,٢٤	٣,٩٥	-١٥,٩	١١,٢٢٣	١٠٤,٥
١٩٩٩	٢,٢٧	١,٦١	١٦,٢	١٢,٨٣٤	١٠٧,٦
٢٠٠٠	٢,٢٣	-٢,٠٢	٢٦,٨	١٦,٦١٥	١٠٩,٥
٢٠٠١	٢,٣١	٣,٦٤	-٧,٥	١٤,٨٣١	١١١,٤
٢٠٠٢	٢,٤٢	٤,٨١	٣,٢	١٤,٥٩٩	١١٣,٠
٢٠٠٣	٢,٢٣*	٢,١٤*	٧,٥*	١٥٣٤*	١١١,٣*

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث

الجدول (٣)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأماراتي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %
١٩٧٥	٠,٥١٠	٤,٠٨٢	٢٦,٧٩	١٩٥٣٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	٠,٥٦	٩,٨٤١	٢٩,٣٣	٢١٨٨٠	١١٣,٧
١٩٧٧	٠,٦٩	٢٣,٢١٤	٢٤,٢٧	٢٣٥٥٠	١٢٨,٤
١٩٧٨	٠,٧٩	١٤,٤٩٣	٤,٣٤-	١٩٨٤٠	١٤٤,٢
١٩٧٩	٠,٨٩	١٢,٦٥٨	٣١,٨٢	٢٣٥٥٠	١٥٥,٧
١٩٨٠	٠,٩٨	١٠,١١٢	٣٧,٣٤	٣٠٢٣٠	١٧٣,٠
١٩٨١	١,٠٦	٨,١٦٣	١٠,٢٦	٣١١٢٠	١٧٦,٦
١٩٨٢	١,١٣	٦,٦٠٤	٧,١٦-	٢٧,١٠٠	١٩٨,٨
١٩٨٣	١,٢١	٧,٠٨٠	٨,١٩-	٢٣٠٩٠	١٨٢,٨
١٩٨٤	١,١٣*	٧,٢٨*	١,٨٠-	٢١٧٧٠	١٨٦,٠*
١٩٨٥	١,١٦*	٦,٩٩*	١,٧٢-*	٢٣٩٨٦*	١٨٩,٢*
١٩٨٦	١,١٧*	٧,١٢*	١,٧٢-*	٢٢٩٤٨*	١٨٦,٠*
١٩٨٧	١,٤٥	٣,٥٧	٩,٨	١٦٤١٣	١٨٧,٠
١٩٨٨	١,٦٤	١٣,١٠	٠,٣-	١٤٤٦٨	٩٦,٢
١٩٨٩	١,٧٤	٦,١٠	١٥,٧	١٥٧٧٨	٩٩,٤
١٩٩٠	١,٨٤	٥,٧٥	٢٢,٦	١٨٢٩٠	١٠٠,٠
١٩٩١	١,٩١	٣,٨٠	٠,٨	١٧٧٥٩	١٠٥,٥
١٩٩٢	٢,٠١	٥,٢٤	٤,٤	١٧٦١٨	١١٢,٧
١٩٩٣	٢,٠٨	٣,٤٨	٠,٩	١٧١٨٥	١١٨,٤
١٩٩٤	٢,٢٨	٩,٦٢	٧,١	١٦٧٨٤	١٢٣,٤
١٩٩٥	٢,٤١	٥,٧٠	١١,٩	١٧٧٥٥	١٢٩,٣
١٩٩٦	٢,٤٨	٢,٨٢	١٢,١	١٩٣٦٠	١٣٢,٧
١٩٩٧	٢,٦٢	٥,٨٥	٢,٨	١٨٨٠٩	١٣٥,٤
١٩٩٨	٢,٧٨	٥,٧٩	٥,٣-	١٧٤٧١	١٠٨,٤
١٩٩٩	٢,٩٤	٥,٨٤	١٣,٨	١٨٧٨٦	١١٠,٧
٢٠٠٠	٣,١١	٥,٧٩	٢٧,٨	٢٢٦٩٠	١١٢,٢
٢٠٠١	٣,٢٩	٥,٨٢	١,٤-	٢١١٤٥	١١٤,٦
٢٠٠٢	٣,٤٨	٥,٨١	٢,٦	٢٠٥٠٩	١١٦,١
٢٠٠٣	٣,٢٩*	٥,٨٠*	٩,٦*	٢١٤٤٨*	١١٤,٣*

المصدر الجول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٨٦ ، ١٢

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦، ١٣

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣، ١٣

* قدرت من قبل الباحث

الجدول (٤)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القطري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك%
١٩٧٥	٠,١٧٠	٦,٢٥٠	٤,٢٠	١٤٧٨٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	٠,١٨٠	٥,٨٨٢	٣١,٧٩	١٧٢٩٠	١٢٢,٥
١٩٧٧	٠,٢٠٠	١١,١١١	١٠,٠٣	١٨٠٩٠	١٣٦,٥
١٩٧٨	٠,٢٢٠	١٠,٠٠٠	٩,٦٨	٨٤٢٠	١٤٠,٩
١٩٧٩	٠,٢٣٠	٤,٥٤٥	٣٥,٣٠	٢٤٤٩٠	١٤٦,١
١٩٨٠	٠,٢٥٠	٨,٦٩٦	٣٤,٧٠	٣١٣٢٠	١٥٦,٠
١٩٨١	٠,٢٦٠	٤,٠٠٠	١٠,١١	٣٣٣١٠	١٦٣,٣
١٩٨٢	٠,٢٧٠	٣,٨٤٦	١٢,٢٩-	٢٨١٤٠	١٧٢,٦
١٩٨٣	٠,٢٨٠	٣,٧٠٤	١٥,٥٠-	٢٢٩٢٠	١٧٧,٣
١٩٨٤	٠,٢٧٠*	٣,٨٥*	٥,٠٢	٢٣٢٥٠	١٧١,٠
١٩٨٥	٠,٢٧٠*	٣,٨٠*	٣,١٧-*	٢٤٧٧٠*	١٧٣,٦
١٩٨٦	٠,٢٧٠*	٣,٧٨*	٤,٥٥-*	٢٣٦٤٦*	١٧٣,٩
١٩٨٧	٠,٤٠٠	٢٩,٣٥	٧,٨	١٣٥٨٢	٨٩,٨
١٩٨٨	٠,٤٣٠	٦,٧٣	١٠,٩	١٤١٠٨	٩٤,٠
١٩٨٩	٠,٤٦٠	٦,٥٤	٧,٤	١٤٢٢٨	٩٧,١
١٩٩٠	٠,٤٨٠	٦,١٤	١٣,٤	١٥٢٠٨	١٠٠,٠
١٩٩١	٠,٥٠٠	٤,١٣	٦,٥-	١٣٦٥٨	١٠٤,٠
١٩٩٢	٠,٥٣٠	٥,٧٥	١١,١	١٤٣٤٦	١٠٧,٦
١٩٩٣	٠,٥٦٠	٤,٨٨	٦,٤-	١٢٨٠٢	١٠٦,٧
١٩٩٤	٠,٥٩٠	٦,٠٨	٣,٠	١٢٤٣٦	١٠٨,١
١٩٩٥	٠,٦٣٠	٥,٥٦	١٠,٤	١٣٠٠٠	١١١,٣
١٩٩٦	٠,٦٦٠	٥,٤٣	١١,٣	١٣٧٢٦	١١٤,١
١٩٩٧	٠,٧٠٠	٥,٤٥	١,٥	١٣٢٠٩	١١٧,١
١٩٩٨	٠,٥٤٠	٣,٢٦	٩,٢-	١٩٠٢٧	١١٠,٧
١٩٩٩	٠,٥٦٠	٤,٢٧	٢٠,٨	٢٢٠٥٢	١١٣,٠
٢٠٠٠	٠,٥٦٠	٠,٠٠	٤٣,٣	٣١٦٠١	١١٤,٩
٢٠٠١	٠,٥٧٠	٢,١٤	٣,٦-	٢٩٨٣٧	١١٦,٦
٢٠٠٢	٠,٥٨٠	١,٥٧	٢,٠	٢٩٩٦٠	١١٨,٨
٢٠٠٣	٠,٥٧٠*	١,٢٣*	١٣,٩*	٣٠٤٦٦*	١١٦,٧*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

صندوق النقد العربي ، ١٩٨٦ ، ١٢ .

صندوق النقد العربي ، ١٩٩٦ ، ١٣ .

صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٥)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العماني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %
١٩٧٥	٠,٧٧٠	٤,٠٥٤	٢٧,٨٥	٢٧٣٠	*
١٩٧٦	٠,٧٩٠	٢,٥٩٧	١٤,٤١	٣٠١٠	*
١٩٧٧	٠,٨٤٠	٦,٣٢٩	٦,٤١	٣٠٥٠	*
١٩٧٨	٠,٨٨	٤,٧٦٢	١,٤٤	٢٩٥-	*
١٩٧٩	٠,٩٣	٥,٦٨٢	٣١,٤٢	٣٦٧٠	*
١٩٨٠	٠,٩٨	٥,٣٧٦	٦٥,٨٢	٥٧٨٠	*
١٩٨١	١,٠٣	٥,١٠٢	٢١,٢٤	٦٦٧٠	*
١٩٨٢	١,٠٨	٤,٨٥٤	٤,٩٢	٦٦٧٠	*
١٩٨٣	١,١٣	٤,٦٣٠	١٠,١٨	٧٠٢٠	*
١٩٨٤	١,٠٨*	٤,٨٦*	١١,١٥	٧٤٨٠	*
١٩٨٥	١,١٠*	٤,٧٨*	٨,٧٥*	٧٠٥٦*	*
١٩٨٦	١,١٠*	٤,٧٦*	١٠,٠٣*	٧١٨٥*	*
١٩٨٧	١,٤٤	٤,٣٥	٦,٥	٥٤٢٣	٩٧,٤
١٩٨٨	١,٥٠	٤,١٧	٢,٦-	٥٠٧٣	٩٩,٠
١٩٨٩	١,٥٦	٤,٠٠	١٠,٤	٥٣٨٦	١٠٠,٤
١٩٩٠	١,٦٣	٤,٢٩	٣٩,١	٧١٨٢	١٠٠,٠
١٩٩١	١,٧٣	٦,٣٣	٢,٩-	٦٥٥٦	١٠٤,٦
١٩٩٢	١,٨٩	٩,٣٦	٩,٨	٦٥٨١	١٠٥,٦
١٩٩٣	٢,٠٢	٦,٦٦	٠,٣	٦١٩١	١٠٦,٩
١٩٩٤	٢,٠٨	٢,٨٧	٣,٤	٦٢٢٣	١٠٦,١
١٩٩٥	٢,١٤	٢,٨٤	٦,٨	٦٤٦٥	١٠٤,٧
١٩٩٦	٢,٢٠	٢,٨٦	١١,٠	٦٩٧٦	١٠٥,٠
١٩٩٧	٢,٢٦	٢,٩١	٢,٩	٦٩٧٢	١٠٥,٠
١٩٩٨	٢,٢٩	١,٤٢	١١,١-	٦١٥٩	١٠٠,٣
١٩٩٩	٢,٣٣	١,٦٦	١١,٥	٦٧٥٨	١٠٠,٨
٢٠٠٠	٢,٣٦	١,٥٥	٢٦,٥	٨٤١٥	٩٩,٦
٢٠٠١	٢,٤٨	٤,٩٦	٠,٤	٨٠٤٨	٩٨,٦
٢٠٠٢	٢,٥٦	٣,٢٣	١,٨	٧٩٣٥	٩٧,٩
٢٠٠٣	٢,٤٦*	٣,٢٤*	٩,٥٦*	٨١٣٢*	٩٨,٠*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

صندوق النقد العربي ، ١٩٨٦ ، ١٢ .

صندوق النقد العربي ، ١٩٩٦ ، ١٣ .

صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٦)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد (دولار)	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
١٩٧٥	١٥,٧٨	٣,٦٧٩	٨,١٦	٩٠٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	١٦,٣٦	٣,٦٧٦	١٩,٨٥	٩٩٠	١٠٨,٧
١٩٧٧	١٦,٩٦	٣,٦٦٧	١٩,٨٢	١١٥٠	١٢٣,٠
١٩٧٨	١٧,٥٨	٣,٦٥٦	٢٣,٥٥	١٤٤٠	١٤٢,٩
١٩٧٩	١٨,١٩	٣,٤٧٠	٢٠,٠٨	١٧٣٠	١٥٩,٣
١٩٨٠	١٨,٦٧	٣,٦٣٩	٣٣,٧٣	٢٢٦٠	١٧٤,٥
١٩٨١	١٩,٢٥	٣,١٠٧	١٦,٤٢	٢٢٦٠	٢٠٠,٠
١٩٨٢	١٩,٨٦	٣,١٦٩	٩,٧٠	٢٢٦٠	٢١٣,٤
١٩٨٣	٢٠,٥٠	٣,٢٢٣	١٣,٨٤	٢٣٩٠	١٩٥,٥*
١٩٨٤	١٩,٨٧*	٣,١٧*	١١,٤٢	٢٤٧٠	٢٠٣,١*
١٩٨٥	٢٠,٠٨*	٣,١٩*	١١,٦٥*	٢٣٧٣	٢٠٤,١*
١٩٨٦	٢٠,١٥*	٣,١٩*	١٢,٣٠*	٤٢١١	٢٠١,٠*
١٩٨٧	٢٣,٠٢	٢,٢٢	٣,٦	٢٧٣٧	٧٤,١
١٩٨٨	٢٣,٦٦	٢,٧٨	٦,١-	٢٥٠١	٧٨,٤
١٩٨٩	٢٤,٣٠	٢,٧٠	٦,٢-	٢٢٨٥	٨٥,٧
١٩٩٠	٢٥,٠١	٢,٩٢	١١,٧	٢٤٨١	١٠٠,٠
١٩٩١	٢٥,٥٣	٢,٠٨	٢٦,٣-	١٧٩١	١٢٥,٩
١٩٩٢	٢٦,١٣	٢,٣٥	٤,٧	١٨٣٢	١٦٥,٨
١٩٩٣	٢٦,٧٢	٢,٢٦	٤,٠	١٨٦٣	١٩٩,٨
١٩٩٤	٢٧,٣٢	٢,٢٥	١٥,٧-	١٥٣٦	٢٥٧,٨
١٩٩٥	٢٧,٩٢	٢,٢٠	١,٧-	١٤٧٨	٣٣٤,٦
١٩٩٦	٢٨,٥٤	٢,٢٠	١٠,٤	١٥٩٧	٣٩٧,٢
١٩٩٧	٢٩,٢٣	٢,٤٤	٣,٣	١٦١٠	٤١٩,٨
١٩٩٨	٣٠,٦٨	٢,٢٩	٠,٠	١٥٧١	١٣١,٧
١٩٩٩	٣١,٤٥	٢,٥٠	١٩,٧	١٨٣٥	١٣٥,٣
٢٠٠٠	٣٢,٢٥	٢,٥٥	٥,٧-	١٦٨٧	١٣٥,٧
٢٠٠١	٣٢,٩١	٢,٠٥	٠,٨	١٦٦٦	١٤١,٤
٢٠٠٢	٣٣٦٧	٢,٣٠	١٠,٨	١٦٥٧	١٤٥,٦
٢٠٠٣	٣٢,٩٤*	٢,٣٠*	١,٩٦*	١٦٧٠*	١٤٠,٩*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية ، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٧)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد (دولار)	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
١٩٧٥	٢,٤٣	٤,٢٩٢	-٢,٦٦	٥٢٥٠	١٠٠,٠
١٩٧٦	٢,٥٣	٤,١١٥	٢٩,٨١	٦٤٧٠	١٠٥,٤
١٩٧٧	٢,٦٤	٤,٣٤٨	١٧,٥٢	٧٢٩٠	١١٢,١
١٩٧٨	٢,٧٤	٣,٧٨٨	-١,٣٦	٦٨٩٠	١٤٥,٠
١٩٧٩	٢,٨٦	٤,٣٨٠	٣٧,٩٤	٩١١٠	١٣٧,١
١٩٨٠	٢,٩٧	٣,٨٤٦	٣٤,٢٧	١١٧٠٠	١٨٣,٧
١٩٨١	٣,١٠	٤,٣٧٧	-١١,٣٣	٩٩٢٠	١٦٧,٢
١٩٨٢	٣,٢٢	٣,٨٧١	-٥,٣٠	٨٩٧٠	١٧٦,٤
١٩٨٣	٣,٣٦	٤,٣٤٨	-٦,٤٧	٨٠٥٠	-----
١٩٨٤	٣,٢٣*	٣,٢٠*	١,١٠	٧٨٠٠	-----
١٩٨٥	٣,٢٧*	٤,١٤*	٣,٥٦*	٨٢٧٣*	-----
١٩٨٦	٣,٢٩*	٤,٢٣*	-٢,٩٨*	٨٠٤١*	-----
١٩٨٧	٣,٦٧	٤,٢٦	٨,٥	٦١٧١	-----
١٩٨٨	٣,٨٢	٤,٠٩	٤,٣	٦١٨٣	-----
١٩٨٩	٣,٩٨	٤,١٩	٣,٣	٦١٣٢	-----
١٩٩٠	٤,١٥	٤,٢٧	٣٤,٤	٧٩٠٥	-----
١٩٩١	٤,٣٣	٤,٣٤	١٣,٥	٨٦٠٣	-----
١٩٩٢	٤,٥١	٤,١٦	٣,٠٠	٨٠١٤	-----
١٩٩٣	٤,٧٠	٤,٢١	-٢٠,٣	٦١٢٩	-----
١٩٩٤	٤,٩٠	٤,٢١	-٤,٨	٥٥٩٧	-----
١٩٩٥	٥,١٠	٤,٢١	٩,٢	٥٨٦٤	-----
١٩٩٦	٥,٣٢	٤,١٩	٨,٤	٦١٠٠	-----
١٩٩٧	٥,٥٤	٤,١٩	٤,٨	٦١٣٥	-----
١٩٩٨	٥,٢٦	٣,٠٠	-٢٢,٠	٥٣٨٥	-----
١٩٩٩	٥,٥٠	٤,٦٠	٦,٨	٥٤٦٩	-----
٢٠٠٠	٥,٦٤	٢,٥٥	١٨,٣	٦٣٠٩	-----
٢٠٠١	٥,٨٤	٣,٥٨	-١٦,٠	٥١١٥	-----
٢٠٠٢	٦,٠٢	٣,٠٦	-٣٣,٧	٣٢٩٢	-----
٢٠٠٣	٥,٨٣*	٣,٠٦*	-١٠,٤*	٤٩٠٥*	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية ، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٨)
المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الاردني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %	اجمالي الدين العام مليون دولار
١٩٧٥	٢,٥٦	٢,٨١١	٢٦,٢٠	٣٨٠	١٠٠,٠٠	٥٠١,٤
١٩٧٦	٢,٦٣	٢,٧٣٤	٣٥,٠٨	٤٨٠	١١١,٦	٦٨٣,٩
١٩٧٧	٢,٧١	٣,٠٤٢	٢١,٩٦	٥٨٠	١٢٧,٧	١١٨٢,٢
١٩٧٨	٢,٧٧	٢,٢١٤	٢٢,٩٥	٧٥٠	١٣٦,٦	١٦٦٥,٦
١٩٧٩	٢,٨٤	٢,٥٢٧	١٩,١١	٨٨٠	١٥٦,٠	١٩١١
١٩٨٠	٢,٩٢	٢,٨١٧	٣٠,٠٨	١١٣٠	١٧٣,٣	٢٤٨٥,٤
١٩٨١	٣,٠٢	٣,٤٢٥	١٩,٠١	١١٧٠	١٨٦,٧	٢٤٧٥,٦
١٩٨٢	٣,١٣	٣,٦٤٢	١٣,٥١	١٢٠٠	٢٠٠,٥	٢٥١٧,٥
١٩٨٣	٣,٢٥	٣,٨٣٤	٨,٣٤	١٢١٠	٢١٠,٦	٢٨٣٠,٣
١٩٨٤	٢,٥٩٩	٣,٦٣*	٦,٢٤	١١٧٠	١٩٩,٢*	٢٦٠٧,٨*
١٩٨٥	٢,٧٠٠	٣,٧٠*	٩,٣٦*	١١٩٣	٢٠٣,٤*	٢٦٥١,٨*
١٩٨٦	٢,٨٠٥	٣,٧٢*	٧,٩٨*	١١٩١*	٢٠٤,٤*	٢٦٩٩,٦*
١٩٨٧	٢,٩٠	٣,٦١	٧,٥	٢٢٠٥	٦٤,٢	٤٩١٧,٠
١٩٨٨	٣,٠٠	٣,٥٩	٦,٥-	١٩٩٠	٦٨,٥	٥٣٨٠,٠
١٩٨٩	٣,١١	٣,٦٧	٣٠,٤-	١٣٣٧	٨٦,١	٦٢٥٦,٠
١٩٩٠	٣,٤٧	١١,٤٨	٣,٣-	١١٥٩	١٠٠,٠	٧٠٤٣,٠
١٩٩١	٣,٨٤	٦,٧٢	٤,٣	١١٣٣	١٠٨,٢	٧٤٥٨,٠
١٩٩٢	٣,٩٩	٣,٨٦	٢٢,٥	١٣٣٧	١١٢,٥	٦٩٢٢,٠
١٩٩٣	٣,٩٩	٣,٨٨	٦,٨	١٣٧٤	١١٧,٨	٦٧٧٠,٠
١٩٩٤	٤,١٤	٣,٦٦	١٠,٠	١٤٥٩	١٢٢,٠	٦٨٨٣,٠
١٩٩٥	٤,٢٩	٣,٦٧	٩,٢	١٥٣٦	١٢٤,٨	٧٠٢٠,٠
١٩٩٦	٤,٤٤	٣,٥٧	١,٩	١٥١١	١٣٢,٩	٧١٣٧,٠
١٩٩٧	٤,٦٠	٣,٥١	٥,٠	١٥٣٣	١٣٦,٩	٧٠١٣,٣*
١٩٩٨	٤,٧٦	٣,٣٩	٩,٢	١٦٦٤	١١٣,١	٦٥٥,٠
١٩٩٩	٤,٩٠	٣,٠٣	٢,٨	١٦٦٠	١١٣,٧	٦٧٣٧,٠
٢٠٠٠	٥,٠٤	٢,٨٤	٤,١	١٦٨٠	١١٤,٥	٦١٩٩,٠
٢٠٠١	٥,١٨	٢,٨٤	٤,٣	١٧٠٤	١١٦,٥	٦٦٠٠,٠
٢٠٠٢	٥,٣٣	٢,٨٤	٥,٣	١٧٤٤	١١٨,٦	٦٥١٢,٠*
٢٠٠٣	٥,١٨*	٢,٨٤*	٤,٥٧*	١٧٠,٩*	١١٦,٥	٦٤٣٧,٠*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (٩)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السوري للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %	اجمالي خدمة الدين العام مليون دولار
١٩٧٥	٧,٤٤	٣,٤٧٧	٢٩,٨٤	٧٥٠	١٠٠,٠	٢٢٢١,٤
١٩٧٦	٧,٧٢	٣,٧٦٣	٢٠,٣٠	٨٥٠	١١١,٤	٣٢٨٨,٢
١٩٧٧	٨,٠٢	٣,٨٨٦	٩,٤٣	٨٨٠	١٢٤,٦	٣٨٧٢,٩
١٩٧٨	٨,٣٣	٣,٨٦٥	١٩,٩٢	١٠٢٠	١٣٠,٩	٤٢٨٤,٥
١٩٧٩	٨,٦٥	٣,٨٤٢	٢٠,٢٠	١١٩٠	١٣٧,٤	٤٥٣٦,٢
١٩٨٠	٨,٩٨	٣,٨١٥	٣١,٨٠	١٥٢٠	١٦٣,١	٤٥٩٦,٦
١٩٨١	٩,٣١	٣,٦٧٥	٢٨,٣٧	١٨٨٠	١٩٣,١	٤٣٣٩,٢
١٩٨٢	٩,٦٦	٣,٧٥٩	٧,٨٧	١٩٦٠	٢٢٠,٧	٤٢٢٠,٠
١٩٨٣	١٠,٠٣	٣,٨٣٠	٨,٠٥	٢٠٥٠	٢٣٣,٩	٤١٣٣,٢
١٩٨٤	٩,٦٧*	٣,٧٥٠*	٥,٠٩	٢٠٩٠	٢١٥,٩*	٤٢٣٠,٨*
١٩٨٥	٩,٧٩*	٣,٧٨*	٧,٠٠*	٢٠٣٣*	٢٢٣,٥*	٤١٩٤,٦*
١٩٨٦	٩,٨٣*	٣,٧٩*	٦,٧١*	٢٠٥٧*	٢٢٤,٤*	٤١٨٦,٢*
١٩٨٧	١٠,٩٧	٣,٣٩	١١,٤-	١١٤٧	٥٥,٩	١٤,٣٤٧,٠
١٩٨٨	١١,٣٤	٣,٧	١١,٠-	٩٨٧	٧٥,٢	١٥,٠٩٥,٠
١٩٨٩	١١,٧٢	٣,٣٥	٥,٠-	٨٩٨	٨٣,٨	١٥,٦٩٣,٠
١٩٩٠	١٢,١٢	٣,٣٨	٣٢,٠	١١٤٧	١٠٠,٠	١٤,٩١٧,٠
١٩٩١	١٢,٥٣	٣,٤٢	١٠,٠-	٩٩٨	١٠٩,٠	١٦,٣٥٣,٠
١٩٩٢	١٢,٩٦	٣,٤٢	٥,٢	١٠١٥	١٢١,٠	١٥,٩١٣,٠
١٩٩٣	١٣,٣٩	٣,٣٦	٤,٧	١٠٢٨	١٣٧,٠	١٦,٢٣٥,٠
١٩٩٤	١٣,٧٣	٣,٥٢	١١,٤	١١١٧	١٥٨,٠	١٦,٥٤٠,٠
١٩٩٥	١٤,١٥	٣,٠٧	٨,٠	١١٧١	١٧٠,٠	١٦,٧٥٧,٠
١٩٩٦	١٤,٥٩	٣,٠٧	٣,٤	١١٧٤	١٨٥,٠	١٦,٦٩٨,٠
١٩٩٧	١٥,٠٤	٣,١٠	٥,٧	١٢٠٤	١٨٩,٠	١٦,٦٧٠,٠*
١٩٩٨	١٥,٤٧	٢,٧٠	٣,٤-	١٠٣٧	١١٠,٦	١٦,٣٥٣,٠
١٩٩٩	١٥,٨٩	٢,٧٠	٤,٦	١٠٥٦	١٠٨,٢	١٦,١٤٢,٠
٢٠٠٠	١٦,٣٢	٢,٧٠	١٢,٨	١١٥٩	١٠٤,١	١٥,٩٣٠,٠
٢٠٠١	١٦,٧٦	٢,٧٠	١,٩	١١٥٠	١٠٧,٢	١٥,٨١١,٠
٢٠٠٢	١٧,٧٢	٢,٧٠	٥,٤	١١٨١	١٠٨,٢	١٥,٩٦٠,٠*
٢٠٠٣	١٦,٩٣*	٢,٧٠*	٦,٧٠*	٣١٦٠	١٠٦,٥	١٥,٩٠٠,٠*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (١٠)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اللبناني للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %	اجمالي خدمة الدين العام مليون دولار
١٩٧٥	٢,٧٧	١,٤٦٥	٧,٨٣-	١١٨٠	١٠٠,٠	٧٩,٧
١٩٧٦	٢,٧٦	٠,٣٦١-	٤٥,٣٣-	٥٢٠	١٢٨,٩	٧٣,١
١٩٧٧	٢,٧٦	٠,٠٠٠	٩٩,٩٨	٩٧٠	١٥٣,٧	١٩٠,٣
١٩٧٨	٢,٧٣	١,٠٨٧-	٧,٣٢	١٠٩٠	١٦٩,٣	٣٢٩,٣
١٩٧٩	٢,٧٠	١,٠٩٩-	٢٦,٧٢	١٢٧٠	٢٠٩,٦	٣٧٣,٩
١٩٨٠	٢,٦٧	١,١١١-	٢٥,٥٦	١٥٣٠	٢٥٩,٣	٣٧٥,١
١٩٨١	٢,٦٥	٠,٧٤٩-	٢٠,٠٠	١٤٧٠	٣٢٠,٨	٣٣٨,٥
١٩٨٢	٢,٦٤	٠,٣٧٧-	٢٥,٠١-	١٠١٠	١٤١,٥	٢٨٩,٥
١٩٨٣	٢,٦٤	٠,٠٠٠	٢,٥٦-	١٠٣٠	١٤٩,٩	٢٦٤,٢
١٩٨٤	٢,٦٤*	٠,٣٨-*	٧,٩٤-	٦٦٠	١٦٤,٤	٢٩٧,٤*
١٩٨٥	٢,٦٤*	٠,٢٥-*	١١,٨٤-*	٩٠٠*	٢٧٩,٥	٢٨٣,٧*
١٩٨٦	٢,٦٤*	٠,٢١-*	٧,٤٥-*	٨٦٣*	٥٥٩,٣	٢٨١,٧*
١٩٨٧	٢,٦٠	١,٥٢-	٢٢,٤-	٧٩٩	٣٣٤,٤*	٤٠٣,٠
١٩٨٨	٢,٥٦	١,٥٤-	٥٩,٥	١٢٩٤	٣٤,٦	٣٧٢,٠
١٩٨٩	٢,٥٤	٠,٧٨-	١٧,٩-	١٠٧٠	٥٨,٨	٣٥٤,٠
١٩٩٠	٢,٥٥	٠,٣٩	٥,٤	١١٢٤	١٠٠,٠	٣٥٨,٠
١٩٩١	٢,٦١	٢,٣٥	٥٥,٣	١٧٠٦	١٦٠,٠	٣٣٦,٠
١٩٩٢	٢,٧٠	٣,٤٥	٢٤,٦	٢٠٥٤	٣٢٨,٠	٣٠١,٠
١٩٩٣	٢,٨٠	٤,٠٧	٣٥,٩	٢٦٨٢	٣٥٦,٩	٣٦٨,٠
١٩٩٤	٢,٩٢	٤,٠٦	٢١,٥	٣١٣٢	٣٩٢,٦	٣٧٨,٠
١٩٩٥	٣,٠٤	٤,٠٠	٢١,٤	٣٦٥٦	٤٣٢,٩	١,٥٥١,٠
١٩٩٦	٣,١٦	٤,٠١	١٧,٦	٤١٣٥	٤٧١,٩	١,٩٣٣,٠
١٩٩٧	٣,٢٩	٤,٠٢	٩,٧	٤٣٦٢	٥٠٨,٢	٤,٠٤٨,٠
١٩٩٨	٣,٧٠	١,٦٥	٨,٨	٤٣٧٠	١٢٢,١	٥,٣٣٢,٠
١٩٩٩	٣,٧٦	١,٦٢	٢,٠	٤٣٨٦	١٢٣,٣	٦,٥٧٩,٠
٢٠٠٠	٣,٧٧	٠,١٣	٠,٠	٤٣٨٠	١٢٣,٣	٨,٩٥٧,٠
٢٠٠١	٣,٨٠	٠,٨٨	١,٥	٤٤٠٨	١٢٣,٩	٦,٩٦٠,٠*
٢٠٠٢	٣,٨٢	٠,٥٠	٣,٨	٤٥٥٢	١٢٦,١	٧,٥٠٠,٠*
٢٠٠٣	٣,٨٠*	٠,٥٠*	١,٧*	٤٤٤٦*	١٢٤,٤	٧,٨١٠,٠*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (١١)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المغربي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %	اجمالي الدين العام دولار
١٩٧٥	١٧,٣١	٣,٠٣٦	٨,٣٨	٥٢٠	١٠٠,٠	٢٤٠٤,٩
١٩٧٦	١٧,٨٣	٣,٠٠٤	١٢,٦١	٥٢٠	١٠٨,٦	٣١٤١,٠
١٩٧٧	١٨,٣٦	٢,٩٧٣	١٤,٧٠	٥٧٠	١٢٢,٣	٥٠٩٧,٠
١٩٧٨	١٨,٩١	٢,٩٩٦	١٧,٢٥	٧٠٠	١٣٤,٢	٧٤٢٨,٦
١٩٧٩	١٩,٤٧	٢,٩٦١	١٢,٤٩	٨٢٠	١٤٥,٣	٨٦٠٧,٢
١٩٨٠	٢٠,٠٥	٢,٩٧٩	١٣,٠٨	٨٩٠	١٥٩,٠	٩٢٦٣,٠
١٩٨١	٢٠,٦٥	٢,٩٩٣	٩,٣٧	٧٢٠	١٧٨,٩	١١١٢٩,٥
١٩٨٢	٢١,٣٩	٣,٥٨٤	١٧,٤٠	٧٠٠	١٩٧,٨	١١٤٥٠,٥
١٩٨٣	٢٢,١١	٣,٣٦٦	٥,٠٠	٦٠٠	٢١٠,٠	١٣١٠٣,٢
١٩٨٤	٢١,٣٨*	٣,٣١٠*	١٣,١٢	٥٣٠	١٩٥,٥*	١١٩٢٤,٤*
١٩٨٥	٢١,٦٣*	٣,٤٢٠*	١١,٨٤*	٦١٠*	٢٠١,١*	١٢١٨٩,٣*
١٩٨٦	٢١,٧١*	٣,٣٧٠*	٩,٩٩*	٥٨٠*	٢٠٢,٢*	١٢٤٠٥,٦*
١٩٨٧	٢٢,٨٨	٢,٣٧	٨,٥	٨١٩	٨٨,٦	١٨٦١٠,٠
١٩٨٨	٢٣,٤١	٢,٣٢	٤,٣	٩٤٥	٩٠,٧	١٩٢٤٦,٠
١٩٨٩	٢٣,٩٥	٢,٣١	٣,٣	٩٥٤	٩٣,٥	٢٠٥٣٧,٠
١٩٩٠	٢٤,٤٩	٢,٢٥	٣٤,٤	١٠٥٥	١٠٠,٠	٢٢٣٠٩,٠
١٩٩١	٢٥,٠٢	٢,١٦	١٣,٥	١١١٣	١٠٨,٠	٢٠٠٨٢,٠
١٩٩٢	٢٥,٥٥	٢,١٢	٣,٠-	١١١٤	١١٤,٢	٢٠٣٩١,٠
١٩٩٣	٢٦,٠٧	٢,٠٤	٢٠,٣-	١٠٢٨	١٢٠,١	٢٠٠٠٦,٠
١٩٩٤	٢٦,٥٩	١,٩٩	٤,٨-	١١٤١	١٢٦,٣	٢٠٧٩٦,٠
١٩٩٥	٢٧,١٢	٢,٠٠	٩,٢	١٢١٤	١٣٤,٠	٢٢١١٤,٠
١٩٩٦	٢٧,٦٧	٢,٠٠	٨,٤	١٣٣١	١٣٨,٠	٢٠٧٧٤,٠
١٩٩٧	٢٨,٢٢	٢,٠٠	٤,٨	١١٧٩	١٣٩,٤	٢١٢٢٠,٠
١٩٩٨	٢٧,٢٨	١,٧٠	٧,٢	١٢٩٠	١٠٦,٨	١٩١٦٤,٠
١٩٩٩	٢٨,٢٥	١,٧٠	١,٦-	١٢٤٨	١٠٧,٦	١٧٣١٤,٠
٢٠٠٠	٢٨,٧٣	١,٧٠	٥,٥-	١١٦٠	١٠٩,٦	١٥٧٩٣,٠
٢٠٠١	٢٩,٢٢	١,٧٠	١,٧	١١٥٩	١١٠,٣	١٤٣٢٥,٠
٢٠٠٢	٢٩,٧٢	١,٧٠	٩,٧	١٢٥٠	١١٣,٤	١٥٨١٠,٦*
٢٠٠٣	٢٩,٢٢*	١,٧٠*	١,٩٧*	١١٨٩*	١١١,١*	١٥٣٠٩,٥*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

الجدول (١٢)

المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٣)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل نمو السكان %	معدل نمو الناتج %	متوسط دخل الفرد دولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك %	اجمالي الدين العام دولار
١٩٧٥	٥,٦١	٢,٧٤٧	١٢,٧٠	٧٧٠	١٠٠,٠	١٧٤٢,٨
١٩٧٦	٥,٧٧	٢,٨٥٢	١٠,٣٤	٧٧٠	١٠٥,٤	٢٣٠٩,٥
١٩٧٧	٥,٩٣	٢,٧٧٣	١٤,٦٧	٨٦٠	١١٢,٤	٣١٨٤,٨
١٩٧٨	٦,٠٨	٢,٥٣٠	١٣,٧٠	٩٨٠	١١٨,٤	٤٠٦٧,٢
١٩٧٩	٦,٢٢	٢,٣٠٣	١٨,٢١	١١٦٠	١٢٧,٦	٤٨٤٣,٤
١٩٨٠	٦,٣٩	٢,٧٣٣	١٩,٣٩	١٣٦٠	١٤٠,٤	٥١٣٧,٣
١٩٨١	٦,٥٧	٢,٨١٧	١٨,٥٨	١٢٨٠	١٥٢,٩	٥٢٦٤,٢
١٩٨٢	٦,٧٣	٢,٤٣٥	١٥,٧٣	١٢١٠	١٧٣,٨	٥٣٢٧,٩
١٩٨٣	٦,٨٩	٢,٣٧٧	١٤,٦١	١١٨٠	١٨٩,٤	٥٢٧٨,١
١٩٨٤	٦,٧٣*	٢,١٧٧	١٢,٩٥	١١٤٠	١٧٢,٠*	٥٢٩٠,٠*
١٩٨٥	٦,٧٨*	٢,٣٣-*	١٤,٤٣*	١١٧٦*	١٧٨,٤*	٥٢٩٨,٦*
١٩٨٦	٦,٨٠*	٢,٢٩٠*	١٤,٠٠*	١١٦٥*	١٧٩,٩*	٥٢٨٨,٩*
١٩٨٧	٧,٦٤	٢,٤١	٩,١	١٢٦٣	٨٢,٠	٦٠٦٦,٠
١٩٨٨	٧,٧٧	١,٧٠	٤,٩	١٣٠٣	٨٧,١	٥٩٥٣,٠
١٩٨٩	٧,٩١	١,٨٠	٠,٨-	١٢٦٩	٩٣,٩	٦١٠٣,٠
١٩٩٠	٨,٠٧	٢,٠٢	٢٢,٧	١٥٢٦	١٠٠,٠	٦٦٦٢,٠
١٩٩١	٨,٢٤	٢,١١	٥,٦	١٥٧٩	١٠٨,٢	٧١٠٩,٠
١٩٩٢	٨,٤١	٢,٠٦	١٩,١	١٨٤٣	١١٤,٥	٧٢٠٣,٠
١٩٩٣	٨,٥٧	١,٩٠	٥,٧-	١٧٠٥	١١٩,٠	٧٤٢٥,٠
١٩٩٤	٨,٧٣	١,٩٠	٧,٠	١٧٨٩	١٢٤,٧	٨٠٢٧,٠
١٩٩٥	٨,٩٠	١,٩٠	١٥,١	٢٠٢١	١٣٢,٥	٨٧٢٦,٠
١٩٩٦	٩,٠٧	١,٩٠	٨,٥	٢١٥٢	١٣٧,٤	٨٦٨٩,٠
١٩٩٧	٩,٢٤	١,٩٠	٢,٧-	٢٠٥٥	١٤٢,٤	٨٤٨٠,٦*
١٩٩٨	٩,٣٣	١,٢٨	٤,٨	٢١٢٣	١١٠,٨	٩٥٠٠,٠
١٩٩٩	٩,٤٤	١,١٨	٥,٠	٢٢٠٣	١١٣,٨	٩٤٩٥,٠
٢٠٠٠	٩,٥٦	١,٢٣	٦,٤-	٢٠٣٧	١١٧,١	٨٨٦٩,٠
٢٠٠١	٩,٦٧	١,٢٠	٢,٦	٢٠٦٤	١١٩,٣	٩٠٨٥,٠
٢٠٠٢	٩,٧٨	١,٠٩	١٥,٩	٢٣٦٧	١٢٢,٧	٩١٤٩,٦*
٢٠٠٣	٩,٦٧*	١,١٧*	٤,٠٣*	٢١٥٦*	١١٩,٧*	٩٠٣٤,٥*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :-

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٦ ، ١٢ .

الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٩٦ ، ١٣ .

الحسابات القومية للدول العربية، ٢٠٠٣ ، ١٣ .

* قدرت من قبل الباحث .

Abstract

The relationship between the financial policy and economic development is considered to be one of the most interested subjects. This issue takes however various dimensions due to the models of studies adopted. The researcher used different financial indicators in order to evaluate the type of relation between policy and development. The collaborative criterion for most studies conducted by the researcher is the reflexive effect of the political and financial indicators in the economic development. This possibly fulfilled by founding a sort of relationship among political, financial and development indicators. The type of relation may extend to political, financial and economic development reflexively that consequently establishing a causer relation among them. . Similarly, the important coherence would relatively be in coincidence with the alternative discussions that may clarify the relation among general incomes, governmental expenditure, deficit and economic development. One of the discussions may draw upon VAR according to the sort of selection. The high development in gross local production leads to the increase in gross incomes on the one hand, and governmental expenditures and decrease the deficit. The causer relation of the economic development will go to gross incomes and governmental expenditures and deficit. A question may be raised: Does the variances in the gross income and governmental expenditures lead to a variances in economic development? The answer will discover dependable data that enable certain country to evaluate the financial policy to achieve the economic development. The current research hypothesized the following:

1. The operations of financial policy may vary in the tendency in the petroleum and non petroleum countries.
2. There is a positive relationship between the financial variances and economic development may vary from one country into another.

The researcher concluded that according to the petroleum (Saudi) courtiers, is that the gross income increasing in %1 would lead to the governmental expenditure in %0.0005. While, the economic development is in %1 will lead to the decrease in governmental expenditure in %17.41. In non-petroleum (Morocco) countries the deficit may lead to the increase in governmental expenditure in the fifth backward with %0.09.

The researcher suggested that the petroleum countries need to treat the leakage due to the dependence of incomes of taxes in finance generally. The necessity of searching and balancing the sources of incomes of taxes and finance is highly required. The non petroleum countries, it is suggested that the tax and finance reform policy and the variance of income resources.

The current thesis structured into four major chapters, chapter one was a theoretical background and review of the relation between the financial policies and economic developments. Chapter two stated the economic and financial indicators, taxes systems in petroleum group countries. Chapter three studied the economic, financial indicators, taxes systems in non petroleum group countries. Finally, chapter four discussed, analyzed and evaluated the effect of political and financial variances in the economic development.

The sample was of Arab petroleum and non- petroleum counties for a period 1970-2003, VAR and Granger causer test were used. These types of tests that depend on the temporal differences require the usage of large time series started from 1970-2003.